



World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2025

التوزيع: عام

التاريخ: 22 مايو/أيار 2025

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 7 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2025/7-G/1/Rev.1

وظائف الرقابة

لاتخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

تقرير التقييم السنوي لعام 2024

موجز تنفيذي

هذا هو تقرير التقييم السنوي الثالث الذي يصدر في إطار سياسة التقييم في برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) لعام 2022¹ ووفقا للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025.²

ويُخص الجزء الأول من هذا التقرير الأفكار الرئيسية المستخلصة من جميع التقييمات المركزية المنجزة في عام 2024. ونُظم في إطار الحاصلات الاستراتيجية والمسائل الشاملة للبرنامج، ويسلط الضوء على النتائج الرئيسية التي حققها البرنامج وأي قيود منهجية حدثت من قدرة البرنامج على تحقيق النتائج.

ويفحص الجزء الثاني الأداء العام لوظيفة التقييم في البرنامج، ويقيس ما تحقق من تقدم مقابل الحاصلات المحددة في سياسة التقييم، ويبلغ عن جودة التقييم ونطاق تغطيته واستخدامه، وقدرته، وشراكاته، وموارده المالية، والبشرية.

¹ "سياسة البرنامج بشأن التقييم لعام 2022" (WFP/EB.1/2022/4-C).

² "الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2025)" (WFP/EB.2/2021/4-A/1/Rev.2).

وفقا لسياسة التقييم في البرنامج لعام 2022 (WFP/EB.1/2022/4-C)، وتوخيا لاحترام سلامة استنتاجات التقييم واستقلالها، فإن عملية تحرير هذا التقرير كانت محدودة وبالتالي فإن بعض العبارات الواردة فيه قد لا تتسق اتساقا تاما مع ما يعتمده البرنامج من مصطلحات قياسية أو ممارسات تحريرية. ويُرجى توجيه أية استفسارات بهذا الشأن إلى مديرة التقييم.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد S. Dahan

مدير شعبة إدارة المخاطر

ورئيس شؤون المخاطر

بريد إلكتروني: salvador.dahan@wfp.org

السيدة H. Spanos

نائبة مدير

شعبة إدارة المخاطر

بريد إلكتروني: harriet.spanos@wfp.org

السيدة A.-C. Luzot

مديرة التقييم

بريد إلكتروني: anneclaire.luzot@wfp.org

السيدة S. Longford

نائبة مديرة مكتب التقييم

بريد إلكتروني: sarah.longford@wfp.org

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بتقرير التقييم السنوي لعام 2024 (WFP/EB.A/2025/7-G/1/Rev.1) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.A/2025/7-G/1/Add.1).

الجزء الأول: الأفكار الرئيسية المستخلصة من التقييمات المركزية

- 1- كما هو الحال في تقرير التقييم السنوي لعام 2023، يستجيب الجزء الأول من هذا التقرير لطلب أعضاء المجلس التنفيذي خلال المشاورة السنوية بشأن التقييم لعام 2022، المتمثل في إدراج المسائل المنهجية الناشئة عن جميع التقييمات المركزية التي اختُتمت في العام السابق في تقارير التقييم السنوية للبرنامج. وبناء على ذلك، يقدّم هذا القسم رؤى منبثقة عن جميع التقييمات المركزية التي أنجزت في عام 2024. وهو يخدم الغرض المزدوج المتمثل في التعلم والمساءلة من أجل دعم للبرنامج في سعيه إلى بلوغ المستوى الأمثل للأداء ممكن وخدمة المستفيدين على الأرض بصورة أفضل. ويُشار أيضاً إلى النتائج ذات الصلة في تقرير الأداء السنوي للبرنامج.
- 2- وتستند النتائج إلى تقييمين للسياسات، وتقييمين استراتيجيين، وتقييم واحد لحالة طوارئ مؤسسية، وتقرير تقييم تجميحي واحد، وسبعة تقييمات للخطط الاستراتيجية القطرية، أنجزت جميعها في عام 2024 وعُرضت على المجلس (انظر الجدول 1).

الجدول 1: التقييمات المركزية المنجزة أو التي كانت جارية في عام 2024 والجديدة في عام 2025

النوع	2024	2025
	المنجزة	الجارية
	الجديدة	الجديدة
السياسات	السياسة البيئية (الدورة العادية الأولى لعام 2025)	إدارة المخاطر المؤسسية (الدورة العادية الثانية لعام 2025)
الاستراتيجية	سياسة الاستعداد لحالات الطوارئ (الدورة العادية الأولى لعام 2025)	الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (الدورة السنوية لعام 2024)
	تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2025-2022 (الدورة العادية الثانية لعام 2024)	دعم اللاجئين والنازحين داخليا والمهاجرين (الدورة السنوية لعام 2025)
	الخطة الاستراتيجية القطرية لكولومبيا (2024-2021) (الدورة العادية الثانية لعام 2024)	خارطة الطريق الاستراتيجية لسلسلة الإمداد (2022-2025) (الدورة العادية الأولى لعام 2026) ³
	الخطة الاستراتيجية القطرية لكوبا (2021-2024) (الدورة العادية الثانية لعام 2024)	مشهد الشراكات (الدورة العادية الثانية لعام 2026)
	الخطة الاستراتيجية القطرية لغينيا (2019-2023) (الدورة السنوية لعام 2024)	الاستهداف وترتيب الأولويات (الدورة العادية الأولى لعام 2026)
	الخطة الاستراتيجية القطرية لليسوتو (2019-2024) (الدورة السنوية لعام 2024)	الخطة الاستراتيجية القطرية لأرمينيا (2019-2024) (الدورة العادية الأولى لعام 2026)
	الخطة الاستراتيجية القطرية لمالي (2020-2024) (الدورة العادية الثانية لعام 2024)	الخطة الاستراتيجية القطرية للصين (2022-2025) (الدورة العادية الثانية لعام 2025)
	الخطة الاستراتيجية القطرية لرواندا (2019-2024) (الدورة السنوية لعام 2024)	الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2021-2024) (الدورة العادية الثانية لعام 2025)
		الخطة الاستراتيجية القطرية لإسواتيني (2020-2024) (الدورة العادية الثانية لعام 2025)
		الخطة الاستراتيجية القطرية لجنوب السودان (2023-2025)

³ يشمل التقييم الاستراتيجي لخارطة الطريق الاستراتيجية لسلسلة الإمداد في البرنامج تقييماً لتنفيذ سياسة البرنامج بشأن مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية لعام 2019.

الجدول 1: التقييمات المركزية المنجزة أو التي كانت جارية في عام 2024 والجديدة في عام 2025

النوع	2024	2025
	المنجزة	الجارية
	الجديدة	
	الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للجمهورية العربية السورية (2018-2025) (الدورة العادية الثانية لعام 2024)	الخطة الاستراتيجية القطرية لإثيوبيا (2020-2025) (الدورة السنوية لعام 2025)
		الخطة الاستراتيجية القطرية لغواتيمالا (2021-2024) (الدورة العادية الأولى لعام 2026)
		الخطة الاستراتيجية القطرية لإندونيسيا (2021-2025) (الدورة العادية الثانية لعام 2025)
		الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية إيران الإسلامية (2018-2025)
		الخطة الاستراتيجية القطرية للعراق (2020-2024) (الدورة العادية الأولى لعام 2026)
		الخطة الاستراتيجية القطرية للبريا (2019-2023) (الدورة السنوية لعام 2026)
		الخطة الاستراتيجية القطرية للنيجر (2020-2024) (الدورة العادية الثانية لعام 2025)
		الخطة الاستراتيجية القطرية لسيراليون (2020-2024) (الدورة العادية الثانية لعام 2025)
		الخطة الاستراتيجية القطرية للصومال (2022-2025) (الدورة العادية الأولى لعام 2026)
		الخطة الاستراتيجية القطرية لتركيا (2023-2025) (الدورة العادية الثانية لعام 2025)
		الخطة الاستراتيجية القطرية لأوغندا (2018-2022) (الدورة العادية الثانية لعام 2025)
الاستجابة لحالات الطوارئ المؤسسية	استجابة البرنامج الطارئة للأزمة الممتدة في منطقة الساحل وبلدان أخرى في وسط أفريقيا (2018-2023) (الدورة العادية الثانية لعام 2024)	استجابة البرنامج في أوكرانيا (الدورة السنوية لعام 2025) ⁴ استجابة البرنامج في اليمن (الدورة العادية الثانية لعام 2025) ⁵
التقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات	الاستجابة للأزمة الإنسانية في شمال إثيوبيا	تقرير التقييم التجميعي عن أدلة التقييم بشأن الأزمة الإنسانية في أوكرانيا
	الاستجابة للأزمة الإنسانية في أفغانستان	الاستجابة للأزمة الإنسانية في الصومال
		الاستجابة للأزمة الإنسانية في تركيا والجمهورية العربية السورية

⁴ يغطي هذا التقييم الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لأوكرانيا للفترة 2023-2024.

⁵ يشمل هذا التقييم الخطتين الاستراتيجيتين القطريتين للمؤقتين للفترة 2019-2022 و 2023-2025، ويحل محل تقييم كان من المقرر إجراؤه للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة.

الجدول 1: التقييمات المركزية المنجزة أو التي كانت جارية في عام 2024 والجديدة في عام 2025

النوع	2024	2025
	المنجزة	الجارية
	الجديدة	
تقارير التقييم التجميعية	الشركاء المتعاونون للبرنامج (الدورة العادية الثانية لعام 2024)	دور البرنامج في البلدان المتوسطة الدخل (الدورة السنوية لعام 2025) (2019-2024)
التقييمات المشتركة العالمية / تقارير التقييم التجميعية المشتركة	التقييم المشترك لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجال الحماية الاجتماعية الذي يشترك في إدارته برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبرنامج ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة	الاستجابة الدولية الجماعية للمساعدة الإنمائية والإنسانية لجائحة فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) التي يقودها تحالف التقييم العالمي المعني بتقييم جائحة كوفيد-19 التابع للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
	تقرير التقييم التجميعي المشترك بين الوكالات لتقييمات منظومة الأمم المتحدة بشأن هدف التنمية المستدامة 5 بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)	التقييم على نطاق المنظومة بشأن اشتقاق البرامج القطرية من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وعمليات تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمواهمة معها
	تقرير تجميعي مشترك لتحالف أهداف التنمية المستدامة (كمشارك في قيادة ركيزة الناس)	

كيف تطور التموضع الاستراتيجي للبرنامج؟

3- استمرار تطور المسار الاستراتيجي. أشار تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2022-2025 إلى إدخال بعض التحولات المهمة في المسار الاستراتيجي للبرنامج، مثل تحقيق قدر أكبر من التكامل في خطة تغيير الحياة وإنقاذ الأرواح. وقد عبّرت التقييمات على المستوى القطري في عام 2024 عن هذا التحول، وهو ما وثقه أيضا تقرير التقييم السنوي لعام 2023. وشملت الأبعاد المحددة لهذا التحول ما يلي:

➤ التركيز على تعزيز القدرات على المستوى الوطني، على سبيل المثال في مجالات الحماية الاجتماعية والاستعداد للكوارث وحالات الطوارئ والاستجابة لها والقدرة على رصد الأمن الغذائي، إلى جانب تقليص تدخلات المساعدة المباشرة؛

➤ دعم وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال الأمن الغذائي والتغذية في جميع البلدان المشمولة بالتقييم؛

➤ زيادة التركيز على التعافي المبكر والقدرة على الصمود والقدرة المتكاملة على الصمود، حيثما تسمح الظروف.

4- قاعدة أدلة قوية مع وجود مجال للتحسين في تحديد الاحتياجات الدقيقة. استندت الخطط الاستراتيجية القطرية للبرنامج إلى أدلة قوية، باستخدام تحليل قوي للاحتياجات الغذائية والتغذوية، وفي معظم الحالات، تحديد نقاط ضعف محددة. ومع ذلك، لم تنتج البيانات في بعض الحالات إلا على المستوى الوطني وحيث شكل قَدَم البيانات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة على المستوى

دون الوطني، تحدياً في فهم الاحتياجات السريعة التغيّر وتلبيتها. ولم تُحدّد في بعض الأحيان الاحتياجات الدقيقة لمجموعات محددة، ولم تكن أنشطة تعزيز القدرات القطرية مدعومة دائماً بتحليل كافٍ للاحتياجات النظامية.

5- *الظروف المتقلّبة*. استمرّرا للنمط السائد منذ عام 2023، أفادت جميع التقييمات بأن البرامج القطرية للبرنامج ظلت تواجه صدمات أو عوامل إجهاد أثناء التنفيذ. وشملت هذه الصدمات صدمات مرتبطة بالمناخ، مثل الفيضانات والجفاف والزلازل وموجات البرد القارس، وصدمات سياسية أسفرت عن مخاوف أمنية، مثل الانقلابات والإضرابات والانتخابات والجزاءات والحظر والنزاعات المسلحة، وحالات طوارئ صحية وتوابعها، مثل كوفيد-19، ومرض فيروس إيبولا والكوليرا. وفي عام 2024، كانت بلدان من بينها كولومبيا ومالي والجمهورية العربية السورية تواجه نزاعات أو هي في ظروف ما بعد النزاع. وشهدت بلدان في منطقة الساحل تحركات سكانية كبيرة، وواجهت بلدان مثل الجمهورية العربية السورية أزمات اقتصادية.

6- ولذلك، كان مطلوباً من البرنامج في جميع السياقات نشر قدرته القوية على الاستجابة لحالات الطوارئ في عام 2024؛ فقد خضعت لتتقيح الميزانية الخطط الاستراتيجية القطرية السبع، إلى جانب البرامج في البلدان الثمانية التي شملها تقييم حالة الطوارئ الإقليمية في منطقة الساحل، بسبب تزايد الاحتياجات الطارئة.

7- *استمرار الانتقال الاستراتيجي ولكن بمواجهة اختناقات*: أفادت التقييمات بتحقيق تقدم عام نحو الانتقال الاستراتيجي المتوخى، لكن بدرجات متفاوتة تبعاً لاستقرار البيئة التشغيلية والعوامل الداخلية. وقد أفادت جميع تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية السبع بأن البرنامج نجح في الجمع بين الاستجابات الإنسانية والتدخلات التي تركز على التنمية، من خلال الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، على سبيل المثال.

8- وفي سياقات أخرى، كان التقدم أكثر تواضعاً، وتركّز أساساً على الاعتراف بالبرنامج كشريك تقني يتمتع بالمقدرة في مجالات مثل التغذية. وتعرّث الانتقال الاستراتيجي المقرر بسبب نقطتين محددتين من نقاط الضعف:

◀ بينما بدأت تترسخ عملية إعادة التوجيه نحو تعزيز القدرات القطرية، كما في عام 2023، استمرت التقييمات في الإشارة إلى أن هذه الجهود تفتقر إلى التوجّه الاستراتيجي العام وتركّز أحياناً على بناء القدرات التقنية الفردية أكثر من تركيزها على التعزيز المؤسسي للنظم الحكومية والوطنية.

◀ في ما يتعلق بالتحول نحو برمجة أكثر تكاملاً للقدرات على الصمود، أفادت التقييمات بأن التصاميم المفاهيمية لم تُترجم دائماً إلى مستوى مناسب من التنفيذ في الميدان – فعلى سبيل المثال، لم تكن الروابط بين الاستجابة للأزمات والتعافي المبكر والقدرات على الصمود موضحة دائماً من الناحية المفاهيمية أو التشغيلية.

9- *التقدم المحرر في تحقيق التكامل الداخلي*. كما هو الحال في عام 2023، حددت التقييمات الهياكل التنظيمية للمكاتب القطرية غير المحسّنة في عام 2024، مع وجود بعض المركزية المفرطة في اتخاذ القرارات التي تعيق تحقيق انتقال استراتيجي كامل. غير أن التقييم خلص إلى أن التماسك الداخلي في تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية، الذي وُجد أنه كان نقطة ضعف في عام 2023، كان تقييمه أكثر إيجابية في عام 2024. وأفادت جميع تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية، إلى جانب تقييم الاستجابة لحالات الطوارئ على المستوى المؤسسي في ثمانية بلدان من منطقة الساحل وأفريقيا الوسطى، ببذل مزيد من الجهود المتضافرة لإدماج الأنشطة الإنسانية والإنمائية، بما في ذلك من خلال التقارب الجغرافي، ودعم إدماج اللاجئين والمهاجرين، والعمل على ضمان خروج اللاجئين من قوائم المساعدات الغذائية الطارئة وإدماجهم في البيئة الاجتماعية والاقتصادية، حيثما كان ذلك ملائماً. ولكن استمر كل من الافتقار إلى التمويل المرن وتردد الحكومات في دعم سبل كسب عيش السكان النازحين وتغيير الأوضاع السياسية والأمنية في تقييد التقدم.

10- *قدرة قوية على الاستجابة لحالات الطوارئ*. أفادت جميع التقييمات بأن البرنامج استمر في إظهار قدرته القوية على الاستجابة لحالات الطوارئ وسرعة التكيف عند الحاجة. وعند وقوع حالات طوارئ مثل الكوارث المرتبطة بالمناخ أو النزاعات، شملت الاستراتيجيات توزيع أغذية مخزّنة مسبقاً، وإنشاء منصات تمويل لتوفير تحويلات نقدية للمهاجرين، وتقديم مجموعات من الأغذية "الجاهزة للأكل" للمهاجرين الساكنين على الأقدام. وخلص تقييم سياسة البرنامج بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ إلى

أن جهودا كبيرة بُذلت لتعزيز استعداد الحكومات لحالات الطوارئ، من خلال تحسين القدرات والمهارات في مجالات مثل سلاسل الإمداد، والعمل الاستباقي، والحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات؛ غير أن النتائج على مستوى المجتمع المحلي كانت أقل وضوحا.

توصيات التقييمات

- ضمان إجراء تحليل مناسب التصميم ودقيق لنقاط الضعف لدى فئات محددة من أجل إثراء تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية
- ضمان اتباع نهج استراتيجي في تعزيز القدرات القطرية، بما في ذلك إجراء تحليل واضح للاحتياجات المؤسسية وعلى مستوى النظم واعتماد نهج يركز على النظم بالكامل
- ترجمة المفاهيم المبينة في التصاميم إلى نهج برامجي متكامل
- الاستفادة من نقاط قوة البرنامج في الاستعداد لحالات الطوارئ، مع تحديد أقوى الأولويات الداخلية وتمويل أكثر مرونة

النتائج المحققة في إطار الحصائل الاستراتيجية

11- أفادت التقييمات في عام 2024 أيضا بتحقيق النتائج القيّمة في إطار الحصائل الاستراتيجية الخمس المحددة في الخطة الاستراتيجية، ولكنها حدّدت أيضا دروسا يمكن أن تساهم في تحسين الأداء في المستقبل.

الحصيلة الاستراتيجية 1: تحسن قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية العاجلة

12- سلطت التقييمات الضوء على قدرة البرنامج على الاستجابة للأزمات الجارية وتوسيع نطاق العمليات عند الحاجة. خلال فترة تقاوم التحديات المحددة في عام 2023، لم يتمكن البرنامج دائما من تحقيق الوصول الكامل إلى جميع المستفيدين المستهدفين، ويرجع ذلك أساسا إلى نقص التمويل. ولكن وعلى غرار ما حدث في عام 2023، تطلبت الاحتياجات الإنسانية المتزايدة وتحديات التمويل تحديد الأولويات من خلال التقليل من الحصص و/أو مدة المساعدة. وقد أدى ذلك، إلى جانب تدهور الظروف الاقتصادية والأمنية، إلى تقييد تحقيق حصائل الأمن الغذائي لدى الأشخاص المتلقين للمساعدة؛ غير أن تدخلات البرنامج نجحت في إبطاء وتيرة تدهور الأمن الغذائي في ما لا يقل عن أربعة بلدان. وفي بعض بلدان منطقة الساحل، لم يتم الإبلاغ عن حصائل الأمن الغذائي أو كان من الصعب تفسيرها.

الحصيلة الاستراتيجية 2: تحقيق الناس حصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم

13- كما في عام 2023، أشارت التقييمات إلى تحقيق نتائج إيجابية في مجال برامج الوجبات المدرسية، مع زيادة في معدلات الحضور والاستبقاء والالتحاق بالمدارس. وأشارت جميع التقييمات ذات الصلة إلى قدرة البرنامج على التكيف أثناء إغلاق المدارس خلال جائحة كوفيد-19 من خلال توفير حصص غذائية منزلية. وعلى غرار ما حدث في عام 2023، عززت أنشطة التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية استهلاك الأغذية المغذية المتوفرة محليا وزادت من دخل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، على الرغم من أن التقييمات أشارت أيضا إلى وجود قيود على القدرات والإمدادات.

14- وفي ما يتعلق بالمساعدة المباشرة في مجال التغذية، شملت أنشطة البرنامج في هذه المجموعة من التقييمات توليد الأدلة؛ وتوفير المدخلات التقنية لسياسات التغذية واستراتيجياتها؛ والتسليم المباشر للمنتجات الغذائية والتغذية المتخصصة؛ وأنشطة الوقاية والعلاج؛ وأنشطة التغيير الاجتماعي والسلوكي. ولكن على النقيض من عام 2023، وجدت التقييمات أنه لم يكن من الممكن دائما تحديد آثار أنشطة التسليم المباشر على التغذية بوضوح، على سبيل المثال في ما يتعلق بقياسات الحد الأدنى للتنوع الغذائي، على الرغم من أن تدخلات البرنامج في الكثير من البلدان أبقت سوء التغذية دون مستويات الطوارئ. وأشارت ستة من تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية أيضا إلى وجود تحديات محددة تتعلق بتمويل الدعم المباشر في مجال التغذية.

الحصيلة الاستراتيجية 3: امتلاك الناس سبل كسب عيش محسنة ومستدامة

15- نُفذت أنشطة لإنشاء الأصول ودعم سبل كسب العيش والزراعة في جميع البلدان المشمولة بالتقييم، ولكن بمستويات متفاوتة. وكما في عام 2023، واستنادا إلى بيانات الرصد الخاصة بالبرنامج، كشفت التقييمات عن آثار إيجابية على المستفيدين، تمثلت في تحسين الحصائل المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية وسبل كسب العيش. وساهمت أنشطة دعم الزراعة في تحسين الممارسات

الزراعية وتعزيز الإنتاج. وعلى غرار عام 2023، أشارت التقييمات أيضا إلى أن التمويل المحدود والقصير الأجل ومستويات التخصيص المرتفعة، شكّلت قيودا رئيسية. وفي الوقت نفسه، لم تسمح الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في اثنين على الأقل من البلدان المشمولة بالتقييم بتخطيط الأنشطة على نطاق واسع أو في الأجل المتوسط، على الرغم من النتائج الإيجابية المبكرة.

الخصيلة الاستراتيجية 4: تعزيز البرامج والنظم الوطنية

16- كما في عام 2023، أشارت التقييمات إلى أن إجراءات البرنامج في مجال هذه الخصيلة ساعدت في تحسين أطر السياسات الوطنية؛ وبناء القدرات المؤسسية؛ وتعزيز خطط التنفيذ الوطنية. وجرى تسليط الضوء على مساهمات محددة في تعزيز القدرات القطرية في مجالات التغذية، والحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، والتغذية المدرسية، وكذلك الدعم التقني للحد من مخاطر الكوارث ونظم الإنذار المبكر. غير أن التقييمات أشارت إلى عدم كفاية التحليل الذي يستند إليه تصميم أنشطة تعزيز القدرات، ووجود ثغرات في استراتيجيات تسليم المسؤولية، والموارد المالية الوطنية المحدودة التي تعيق استدامة بعض التدخلات، وكذلك مؤشرات الأداء المؤسسية التي لم تعبر بصورة متنسقة عن المكاسب التي تحققت.

الإعداد لتسليم المسؤولية والانتقال

أفادت التقييمات ببعض الأمثلة الإيجابية في عام 2024 بشأن إعداد المؤسسات الوطنية لتولي المسؤولية عن التدخلات، مثل بعض الحلول التكنولوجية في كوبا، والتركيز القوي على ترسيخ المبادرات ضمن المبادرات الوطنية، كما في الحماية الاجتماعية في كل من كولومبيا ومالي ورواندا. غير أن تسليم المسؤولية على مستوى المجتمع المحلي كان أقل يقينا، ولا سيما في الحالات التي نُفذت فيها التدخلات كمشاريع قائمة بذاتها أو تطلبت رعاية وصيانة مستمرتين للأصول المجتمعية المحلية التي أنشئت في إطار أنشطة مثل مبادرات القدرة على الصمود. وعلاوة على ذلك، كان السياق الوطني لتسليم المسؤولية في بعض الأحيان مقيدا بسبب الصدمات المفاجئة، وأشارت التقييمات إلى أن البرنامج لم يضع أو ينفذ دائما استراتيجيات واضحة لتسليم المسؤولية والانتقال.

الخصيلة الاستراتيجية 5: زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية

17- كانت قدرة البرنامج على تقديم خدمات مشتركة بفعالية في إطار الاستجابات الإنسانية الجماعية، بما في ذلك من خلال خدمة الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، ومجموعتي تنسيق اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ، محل اعتراف وتقدير كبيرين من شركائه، بما في ذلك الحكومات المضيفة. وشملت التدخلات المصممة خصيصا للاحتياجات، والتي جرى تكيفها مع الاحتياجات ومع نقاط القوة لدى البرنامج في مختلف السياقات، مجالات مثل اللوجستيات الصحية، وشراء الأغذية، ومنصات التحويلات القائمة على النقد. وأشادت التقييمات أيضا بالدور القيادي والتنسيقي الذي اضطلع به البرنامج في إطار مجموعتي اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ. وساهم التعاون الجيد مع السلطات الوطنية ودون الوطنية، إلى جانب قدرة البرنامج على تكيف خدماته بمرونة مع الأوضاع المتغيرة، بدور واضح في الفعالية وفي تعزيز رصيد البرنامج من السمعة الطيبة.

هل مكن الاستهداف وتحديد الأولويات البرنامج من تلبية احتياجات المستفيدين؟

18- الاستهداف القائم على الأدلة مع وجود مجال لمزيد من الاهتمام بالفئات الضعيفة. بشكل إيجابي، خلصت جميع التقييمات الثمانية إلى أن الاستهداف الجغرافي الذي اعتمده البرنامج في تدخلاته كان مستندا باستمرار إلى الأدلة. وقد سمح ذلك للبرنامج بالتركيز على المناطق الأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي وبدعم الأشخاص الأكثر احتياجا. غير أن بعض الفئات الضعيفة، في ما لا يقل عن ثلاثة بلدان، لم تُستهدف بالقدر الكافي.

19- ودعم التعاون بين الوكالات في بعض الحالات تعزيز فعالية الاستهداف. ففي منطقة الساحل، على سبيل المثال، ساعد مركز مشترك للتميز في البرامج والاستهداف تديره مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج في تحسين فعالية الاستهداف في الكاميرون، وتشاد، وموريتانيا، والنيجر.

20- ومع ذلك، وكما هو الحال في عام 2023، خلصت التقييمات إلى أن هناك مجالا للتحسين في استخدام نظم الاستهداف الحكومية. ولم يطبق البرنامج دائما آليات تحقق صارمة للتحقق من دقة البيانات الواردة من نظم الاستهداف الوطنية وضمان تحديثها.

وشمولها للأشخاص الأكثر ضعفاً. وفي بلدين على الأقل، لم تكن البيانات الاجتماعية والاقتصادية وبيانات الأمن الغذائي الشاملة على مستوى الأسر أو على المستوى دون الوطني متاحة.

21- وشكل تحديد أولويات الجهات المانحة أيضاً تحدياً أمام الاستهداف الدقيق، إذ لم تسمح طلبات الجهات المانحة دائماً بالتكامل الفعال مع برامج المساعدة الأخرى التي كان من الممكن أن تحسن الفوائد التي تعود على الأشخاص الذين يتلقون المساعدة. وكما هو الحال في عام 2023، أعاقَت المشاورات غير المتسقة مع المجتمعات المحلية أيضاً النهج التشاركية في الاستهداف على مستوى المجتمع المحلي والأفراد.

22- تَكَثَّفَت عملية تحديد الأولويات في عام 2024. وعلى غرار عام 2023، دفعت زيادة الاحتياجات وانخفاض التمويل في جميع البلدان المشمولة بالتقييم البرنامج إلى اتخاذ قرارات صعبة بشأن تحديد الأولويات. وكانت الاستراتيجية الأكثر تكراراً التي تم تحديدها في هذه المجموعة من التقييمات هي تقليص حجم الحصص الغذائية. وفي بعض الحالات، لجأ البرنامج أيضاً إلى وقف المساعدة مؤقتاً في أبعد المناطق النائية أو تناوب المستفيدين من خلال تقليل عدد دورات التوزيع. ورغم أن جميع هذه الاستراتيجيات تسببت في آثار سلبية على الأمن الغذائي على مستوى الأسر، فقد اعتُبرت استراتيجية توزيع المساعدة على نطاق أوسع قبل تقليل عدد المستفيدين خياراً مناسباً في ظل الظروف الصعبة للغاية من خلال التقييمات. ومع ذلك، أفاد تقييمان بأن البيانات التي كانت متاحة في الحالات التي طُبِّقَ فيها الاستهداف على أساس نقاط الضعف لم تكن كافية أو مناسبة لدعم تحديد الأولويات، مما أدى إلى أخطاء في الإدراج والاستبعاد.

توصيات التقييمات

- إيلاء اهتمام أكبر لاحتياجات مجموعات ضعيفة محددة واعتماد نهج دقيق
- ضمان توفر بيانات قوية ومفصلة بالقدر الكافي للحد من أخطاء الإدراج والاستبعاد
- العمل مع نظم الاستهداف الحكومية لضمان التركيز على الإنصاف والشمول.⁶

إلى أي مدى نجح البرنامج في معالجة المسائل الشاملة في برامجه؟

23- تشمل المسائل الشاملة الحماية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين والمبادئ الإنسانية والاستدامة البيئية. وأظهرت التقييمات في عام 2024 عموماً مستوى قوياً من الأداء في التعامل مع مسائل الحماية (أكثر مما كان عليه الحال في عام 2023) والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين، في حين كان النهج المتبع تجاه الاستدامة البيئية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومسائل الشمول الأوسع أكثر تجزؤاً ومحدوداً بدرجة أكبر. والتزم البرنامج عموماً بالمبادئ الإنسانية على الرغم من صعوبة السياقات التشغيلية.

24- لا يزال الاهتمام بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين متفاوتاً. وكما في عام 2023، وجدت التقييمات باستمرار أن الاهتمام بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين في تصميم وتنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية كان متفاوتاً في أفضل الأحوال: لم يتم إجراء تحليلات نقاط الضعف المحددة لدى النساء والبنات دائماً، ولم تكن الآثار المتفاوتة المحتملة لبرامج البرنامج عليهن دائماً محل اعتراف أو لم يكن يتم التخطيط لها أو رصدها بالقدر الكافي. وفي حين أن جميع البرامج القطرية نفذت أنشطة تستهدف المرأة مباشرة أو تعطي الأولوية لمراعاة المنظور الجنساني، لم يتم باستمرار إقامة روابط مع تمكين المرأة، ولم يتم الاعتراف دائماً بإمكانية اتباع نهج تحويلية في الشمول الاجتماعي. وكانت القيود الأخرى هيكلية ومثابهة لتلك التي سُجِّلت في عام 2023، بما في ذلك القدرات التقنية المحدودة لدى الموظفين وقيود الموارد. وكشفت تقييم عمل البرنامج في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين عن بعض الجهود القوية ولكن غير المتسقة على المستوى القطري، ولكن هذه الجهود لم تكن مدعومة بإطار استراتيجي واضح أو بمستويات كافية من القيادة المؤسسية أو الالتزامات المالية في الميزانية أو ملاك الموظفين.

25- عدم وجود نهج دقيق بما فيه الكفاية للشمول. لاحظت جميع التقييمات أن البرمجة أظهرت عدم إيلاء اهتمام كافٍ للشمول وتمثلت الفئات الضعيفة التي لم تُحدَد احتياجاتها أو تُلبَّى من خلال نهج دقيق بما فيه الكفاية في الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة

⁶ وردت الإشارة إلى ذلك أيضاً كتنوصية في تقرير التقييم السنوي لعام 2023.

وسكان المناطق الريفية النائية جدا. ولكن على النقيض من عام 2023، ظهرت بعض الأمثلة الإيجابية في ما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، بما في ذلك تحسين البنية التحتية اللازمة لتوفير تسهيلات الوصول، وتعزيز قدرات الموظفين الداخليين أو الشركاء المتعاونين في مجال إدماج منظور الإعاقة وإعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على المساعدة.

26- *التقدم المحرز في مجال الحماية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين.* قَدِّمَت تقييماً عام 2024 صورة أكثر إيجابية بشأن الحماية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين مقارنة بتقييمات عام 2023. وأفادت جميع التقييمات بأن البرنامج أولى اهتماماً كافياً لشواغل متعلقة بالحماية، حتى في سياقات التوسع الكبير في نطاق التدخلات. وكان التعاون مع الشركاء مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عاملاً رئيسياً في نجاح العمليات الموجهة للاجئين. كما تم الإبلاغ بشكل إيجابي عن نُهج المساءلة أمام الأشخاص المتضررين مقارنة بعام 2023، حيث أُبلغت جميع التقييمات عن تعزيز القدرات وتطوير أدوات لإدماج هذه المسألة في البرمجة. وكانت الآليات الرسمية لضمان تلقي التعقيبات من المستفيدين متاحة في جميع البلدان باستثناء بلدين. ومع ذلك، ظلت بعض الثغرات المحددة قائمة؛ وعلى سبيل المثال، في حين أن درجة مشاركة المستفيدين في أنشطة إنشاء الأصول وسبل كسب العيش تبين أنها في مرتبة عالية حيث تبعها نهج تشاركي، لم يتم إجراء مشاورات منهجية مع جميع مجموعات المصالح. وفي الوقت نفسه، لم تُستخدم بيانات نُظم التعقيبات المجتمعية المحلية بشكل متنسق لإثراء عملية اتخاذ القرارات التشغيلية. غير أنه من الناحية الإيجابية، أفادت التقييمات بأن البرنامج كان يتخذ إجراءات محددة لمعالجة هذه الشواغل.

27- *الالتزام العام بالمبادئ الإنسانية.* وجدت جميع التقييمات السبعة التي تناولت المبادئ الإنسانية أن البرنامج التزم بها إلى حد كبير، حتى في ظل التحديات والمعضلات. وشملت الاستراتيجيات اعتماد نُهج تراعي ظروف النزاع، وضمان اتباع نُهج قائم على الاحتياجات في الاستهداف والحفاظ على حيادية العمليات في حالات النزاع المسلح. ومع ذلك لوحظ وجود بعض نقاط الضعف، مثل عدم وجود استراتيجيات واضحة للمساهمة في السلام حيثما كان ذلك مناسباً؛ وتفاوت الحوار المرتبط بالوصول مع جميع أطراف النزاع؛ وعدم كفاية المناقشات الجماعية بشأن المعضلات المتعلقة بالامتثال إلى المبادئ وكيفية معالجتها؛ وعدم وجود عملية واضحة للإبلاغ عن الشواغل إلى المكتب الإقليمي والمقر، عند الاقتضاء.

28- *الاستجابة المتوقعة للشواغل البيئية.* خلص تقييم السياسة البيئية للبرنامج لعام 2024 إلى الحاجة إلى مزيد من الاهتمام برؤية السياسة؛ واتباع نُهج أكثر منهجية؛ وزيادة الاهتمام بالاستدامة الاجتماعية. وفي حين وجدت التقييمات في عام 2023 أن جهود البرنامج لمعالجة الاستدامة البيئية كانت "كبيرة ولكنها غير منهجية"، وجدت التقييمات على المستوى القطري في عام 2024 أن النهج المتبعة في عام 2024 كانت أكثر تقطعا. وعلى الرغم من وجود أمثلة جيدة على إجراءات برمجية اتخذتها المكاتب القطرية للبرنامج للمساهمة في حماية البيئة، على سبيل المثال في منطقة الساحل، فقد تفاوتت هذه الإجراءات في نطاقها ونجاحها. وأشارت التقييمات عموماً إلى الحاجة إلى نُهج أكثر شمولاً لمعالجة شواغل الاستدامة البيئية والاجتماعية.

توصيات التقييمات

- تعزيز الهياكل والنظم المؤسسية للبرنامج في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما يشمل الجوانب المرتبطة بالتوظيف والموارد والمساءلة الداخلية
- ضمان اتباع نُهج منهجية منذ البداية لتحديد الفئات الضعيفة المحددة وشمولها
- اعتماد نُهج وهيكلة حوكمة أقوى لضمان المعالجة المنهجية لمسائل الاستدامة البيئية والاجتماعية على نطاق المنظمة

ما مدى نجاح الشراكات؟

29- *ثمة دور حاسم للشراكات، مع وجود مجال لتكثيف التآزر التشغيلي.* تكرر في التقييمات التي أجريت في عام 2024 النتيجة الواردة في تقرير التقييم السنوي لعام 2023 بأن تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية يستفيد من الشراكات الاستراتيجية مع الحكومات الوطنية والإقليمية وكيانات الأمم المتحدة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وعزز الشركاء المتعاونون على وجه الخصوص قدرة البرنامج على الوصول إلى الأشخاص الأكثر ضعفاً ووصوله إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، مع المساعدة في تحسين الاستهداف وتعزيز المؤسسات ودعم الدعوة. وتتحول العلاقات بين البرنامج والشركاء المتعاونين في بعض الحالات من اعتبارها علاقات قائمة على المعاملات إلى علاقات استراتيجية، على الرغم من استمرار التحديات. وأشارت التقييمات أيضاً إلى أن أدوات الخطط الاستراتيجية القطرية ساعدت في تقوية الشراكات مع السلطات الوطنية وتعزيز

دور البرنامج في صياغة السياسات والاستراتيجيات وزيادة مشاركته في منتديات الحوار الوطني للأمن الغذائي والتغذية. وساعدت هذه الأدوات أيضا في اتخاذ البرنامج موضعا استراتيجيا ضمن الجهود المنسقة التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال الأمن الغذائي والتغذية.

30- ومع ذلك، وكما في عام 2023، لاحظت التقييمات تحديات في تعزيز الشراكات على مستوى تشغيلي بشكل أكبر. وعلى الرغم من وجود بعض الأمثلة على مشاريع مشتركة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، لاحظت التقييمات أن الخطط الاستراتيجية العامة بين الكيانات لم تكن متزامنة أو موضوعية بشكل مشترك، حتى وإن اتبعت الأطر الزمنية نفسها. وعلى الرغم من وجود علاقات عمل قوية في الكثير من السياقات، فإن غياب التنسيق حدّ من إمكانية تحديد أوجه التكامل ونقاط القوة وتفعيلها. وغاب أيضا تنسيق مراحل تقديم الدعم للمستفيدين أنفسهم بين الجهات المختلفة في ما لا يقل عن أربعة بلدان، مما أعاق تحقيق النتائج، كما أن التنافس على التمويل المحدود قيّد التعاون الفعال.

توصيات التقييمات

- وضع استراتيجيات للشراكة على المستوى القطري نابعة من روح الأهداف المشتركة والمنافع المتبادلة
- موازنة التخطيط والبرمجة على المستوى القطري بما يتجاوز المشاريع الفردية
- على المستوى التشغيلي، العمل على ضمان تنسيق مراحل تقديم المساعدة إلى المستفيدين عبر أنواع التدخلات على أن يكون المستفيدون في صميم ذلك

ما مدى كفاءة البرنامج من حيث الوقت والتكلفة؟

31- جهود قوية للتخفيف من تحديات حسن التوقيت. وثقت التقييمات جهودا كبيرة بذلها البرنامج لضمان إيصال المساعدات في الوقت المناسب، غير أن عوامل خارجية، مثل الظواهر المرتبطة بالطقس وتصادد حدة النزاعات، عطلت سلاسل الإمداد وقيّدت إمكانية الوصول. وتسببت فجوات التمويل أيضا في انقطاع خطوط الإمداد. وشملت الإجراءات التخفيفية التي اتخذها البرنامج استخدام آليات التمويل بالسلف؛ والتحول إلى المدفوعات الرقمية ومنصات إدارة الهوية الرقمية؛ وتنسيق النهج لتحسين الوصول؛ وفتح ممرات لوجستية بديلة؛ والتخزين المسبق للأغذية والمواد غير الغذائية.

32- تركيز كبير على الكفاءة من حيث التكلفة. خلصت التقييمات في عام 2024 إلى أن تدخلات البرنامج اتسمت عموما بالكفاءة من حيث التكلفة بفضل مجموعة من الإجراءات المتخذة لزيادة وفورات الحجم واحتواء التكاليف. وشملت هذه الإجراءات اختيار طريقة التحويلات الأكثر كفاءة لسياق معين؛ وتعزيز الشراكات الفعالة مع الشركاء المتعاونين؛ وتعزيز إدارة اللوجستيات؛ واستخدام قنوات شراء متنوعة -بما في ذلك القنوات المحلية. ومع ذلك، ترى التقييمات أن هناك مجالاً لرصد وتحليل مسائل الكفاءة من حيث التكلفة بشكل منهجي أكثر.

ما هي نقاط القوة التي أظهرها البرنامج؟

33- حددت التقييمات في عام 2024 ثمانية نقاط قوة يتمتع بها البرنامج - وكلها محل تقدير كبير من قبل الشركاء - بسّرت تحقيق النتائج. وقد استندت هذه النقاط إلى ما سبق تحديده في عام 2023، ولكنها، باستثناء نقطة واحدة، لم تكن مماثلة لها. وتتمثل نقاط القوة المحددة في:

- ◀ روح عمل قوامها سرعة التحرك، مع التركيز على الرصد المستمر لحالات الجوع والأمن الغذائي، والتي - رغم أنها لم تكن مثالية في بعض الأحيان - وفّرت "مراقبة مستمرة للوضع" لتيسير إعادة التخطيط والتعديل عند الحاجة؛
- ◀ نُظم وهياكل تيسّر (في معظم الأحيان) سرعة التحرك، بما في ذلك عملية تنقيح الميزانية، والتي، رغم التحديات الإدارية، سمحت بالمرونة للتكيف مع الأزمات أو توقعات التمويل، وآليات التمويل بالسلف، التي مكّنت من الاستجابة السريعة عند الحاجة؛
- ◀ مستوى عالٍ من الخبرة التقنية في مجالات مثل التغذية، والقدرة على الصمود في وجه الآثار المناخية، وإدارة الكوارث؛

- نهج متعش للمخاطر بالنسبة للمخاطر الاستراتيجية، مما أتاح للبرنامج البقاء في بيئات تشغيلية معقدة للوفاء بولايته الإنسانية، واستعداده لتطبيق نهج "عدم الندم" في تلبية الاحتياجات الإنسانية؛
- قدرة عالية الخبرة في إدارة حالات الطوارئ، مما عزز ثقة الشركاء الوطنيين في البرنامج بوصفه جهة واثقة ومتمرسه في الاستجابة لحالات الطوارئ؛
- رصيد من السمعة كجهة فاعلة محايدة وقائمة على المبادئ، مما مكن البرنامج من جلب الشركاء إلى طاولة النقاش وتيسير الحوار؛
- الشراكات المستدامة والحضور داخل البلدان، مما أسفر عن بناء الثقة والاحترام المتبادل مع الشركاء الوطنيين؛
- النزعة العملية والتوجه نحو إيجاد الحلول، مما قاد البرنامج إلى السعي إلى الابتكار وتبني نهج جديدة عند الاقتضاء، وجعله مستعدا للاختبار – في ما يتعلق بتقبل المخاطر.

التحديات والقيود

- 34- إلى جانب التحديات المرتبطة ببيئة التشغيل، كان العائق الرئيسي أمام نتائج البرنامج كما حددتها التقييمات في عام 2024 تدبير الموارد البشرية والمالية على حد سواء.
- الموارد البشرية. تسجل التقييمات قدرات الموظفين وحوافزهم والتزامهم وتعدد مهاراتهم كعوامل إيجابية تساهم في نتائج البرنامج. وشملت التحديات دورات التناوب القصيرة الأجل والعقود القصيرة الأجل التي تعيق استبقاء الموظفين والمعرفة المؤسسية، ولا سيما في عمليات الطوارئ الأكبر حجما. ولاحظت التقييمات اتخاذ خطوات إيجابية نحو تحسين التوظيف، بما في ذلك تحليل القوة العاملة وإعادة مواءمتها، والتدريب، وتنمية المهارات، واتباع مسار سريع في تعيين الموظفين في حالات الطوارئ، وتحقيق توازن منصف بين الجنسين، والتحول نحو العقود طويلة الأجل. ومع ذلك، كانت هناك فجوات في مجموعات المهارات المطلوبة، بما في ذلك المرتبطة بتعزيز القدرات، والتغذية، والمنظور الجنساني، والحماية.
 - الموارد المالية. لا يزال التمويل يشكل تحديا كبيرا من حيث عدم كفايته، وقصر آجال المنح، وعدم القدرة على التنبؤ بالتمويل وتخصيصه. وتشير التقييمات إلى أن القيود التي تفرضها الجهات المانحة تتجاوز في بعض الأحيان التخصيص على مستوى الأنشطة إلى مجالات مثل تقييد الموقع الجغرافي، ومساعدة مجموعات فرعية محددة من الأشخاص، مثل فئات معينة من اللاجئين، والمساعدة بأنواع محددة من السلع فقط.
- 35- وحددت التقييمات التي أجريت في عام 2024 أيضا ثلاثة عوامل رئيسية أعاققت قدرة البرنامج على تحقيق النتائج:
- عدم كفاية الاستثمار في الاستعداد لحالات الطوارئ وتكديس مخزونات الطوارئ؛
 - في بعض الحالات، المركزية المفرطة في اتخاذ القرارات على مستوى المكاتب القطرية؛
 - الافتراضات التي وُضعت في مرحلة التصميم ولم تتحقق، على سبيل المثال في ما يتعلق بالاستقرار السياسي وتوافر الموارد الحكومية والشراكات واستعداد المستفيدين للحفاظ على الأصول المجتمعية المحلية.

مجالات القوة البرمجية

في عام 2024، حددت التقييمات ستة مجالات رئيسية للقوة البرمجية في البرنامج:

- الوجبات المدرسية (غينيا ورواندا)
- الوقاية من سوء التغذية الحاد المعتدل (غينيا)
- الاستجابة لحالات الطوارئ (مالي وبلدان أخرى في منطقة الساحل)
- النظم الغذائية المرتبطة بشبكات الأمان الاجتماعي ودعم التغذية (كولومبيا ورواندا)
- الدور التمكيني للشركاء في مجال العمل الإنساني (غينيا ومالي والجمهورية العربية السورية)
- الرقمنة (مالي)

الجزء الثاني: أداء وظيفة التقييم

36- يتناول هذا القسم التقدم المحرز في تحقيق الحصائل المحددة في سياسة البرنامج بشأن التقييم لعام 2022 في ما يتعلق بجودة تقارير التقييم، والتغطية، واستخدام التقييمات، والشراكات في مجال التقييم، والتقييمات المشتركة، والموارد المالية والبشرية. وترد النتائج التي تحققت في عام 2023 بحسب كل حصيلة من الحصائل الخمس المحددة في نظرية التغيير الواردة في سياسة التقييم، إلى جانب شرح للتقدم المحرز. ويتضمن الملحق الأول لمحة عامة مفصلة عن مؤشرات رصد الأداء بحسب مجال الحصيلة، موضحة تطورها منذ عام 2022.

الحصيلة 1 - استقلال التقييمات ومصداقيتها وفانديتها

أساليب التقييم المبتكرة والتكيفية

37- تواصلت الجهود المبذولة على نطاق وظيفة التقييم لضمان تصميم التقييمات وإجرائها باستخدام نُهج وأساليب وتقنيات متكيفة بصورة جيدة مع الغرض والسياق.

38- وفي ما يتعلق بالتقييمات المركزية، حقق مكتب التقييم تقدماً في توسيع نطاق مجموعة الأساليب من خلال تكيف الاختصاصات لتكون أكثر وضوحاً بشأن الخيارات والأساليب البديلة بحيث تُشجّع الشركات الخارجية على تقديم مقترحات تُستخدم نُهجاً ملائمة للسياق والهدف. واستخدم تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية بعض نُهج التقييم الإنمائي، في حين شمل تقييم الخطتين الاستراتيجيةتين القطريتين لكوت ديفوار وسيراليون مزيداً من التحليل الكمي. وبالإضافة إلى ذلك، أتاح النهج المتعدد البلدان المُتبع في تقييم حالات الطوارئ على المستوى المؤسسي لاستجابة البرنامج لحالة الطوارئ في منطقة الساحل إجراء تحليل تقاطعي.

39- وفي ما يتعلق بالتقييمات اللامركزية، واصل المقيّمون استكشاف سبل تكيف أساليب التقييم مع بيئة البرنامج التشغيلية. فعلى سبيل المثال، في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيكاراغوا، قام البرنامج بتضمين تقييمات نوعية للأثر من خلال استخدام نُهج بروتوكول التقييم النوعي للأثر. ولتقييم تدخلات تعزيز القدرات القطرية في أنغولا ونيكاراغوا، استخدم البرنامج نموذج كيركباتريك⁷ (Kirkpatrick) لتقييم مدى فعالية أنشطة التدريب. واستخدم تقييم لمشروع منفذ في بلدين للتكيف مع تغير المناخ في كولومبيا وإكوادور الاستقصاء التقديري وسرد القصص التقليدي لدى السكان الأصليين لتقييم ما إذا كانت التغييرات المتوخاة في إطار نظرية التغيير وأداء التدخلات متوافقة مع توقعات المجتمعات المحلية المستهدفة وخطتها وطموحاتها.

40- وفي ما يتعلق بتقييمات الأثر، واصل مكتب التقييم تطوير واستخدام نُهج مبتكرة لتقييم تدخلات البرنامج الإنسانية والإنمائية بدقة. ففي بنغلاديش ونيبال، قسّم مكتب التقييم الأسر عشوائياً إلى مجموعتين (أي اختبار A/B) لاختبار الفعالية النسبية من حيث التكلفة للإجراءات الاستباقية في مواجهة الفيضانات. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، استخدم مكتب التقييم تحليل الشبكات لتكملة مقاييس الحصائل التقليدية والمقارنة بين الفعالية النسبية لأساليب الاستهداف المختلفة.

دعم الجودة

41- يتضمن الملحق الثاني توزيعاً مفصلاً للتقييمات اللامركزية الـ 25 التي أُنجزت في عام 2024، والتي شملت 20 تقييماً بتكليف من المكاتب القطرية،⁸ و3 بتكليف من شعب في المقر، وتقييمين اثنين من المكاتب الإقليمية. وقد واصلت وحدات التقييم الإقليمية ومكتب التقييم تقديم الدعم التقني المباشر والرقابة للمكاتب القطرية والشعب في المقر لضمان مصداقية عمليات ومنتجات التقييم واستيفائها معايير الجودة. ودعمت وحدات التقييم الإقليمية موظفي المكاتب القطرية الذين يديرون هذه التقييمات، ومعظمهم من موظفي الرصد والتقييم الذين استُنفدت قدراتهم بشكل متزايد أثناء عملهم على تنفيذ التدابير المؤسسية لتعزيز معايير الرصد الدنيا. وكان دور وحدات التقييم الإقليمية بالغ الأهمية لضمان امتثال التقييمات للحد الأدنى من المعايير، وتكليف التوجيهات المعيارية مع الظروف المتغيرة للمكاتب القطرية.

⁷ يُقِيم النموذج بصورة منهجية رد الفعل تجاه التدريب والتعلم والسلوك بعد التعلم والنتائج (أي ما الذي تغير).

⁸ طلبت المكاتب القطرية في إثيوبيا وملاوي ونيكاراغوا إجراء تقييمين لا مركزيين لكل منها.

42- وواصلت خدمات دعم الجودة المستقلة للتقييمات اللامركزية التي يديرها مكتب التقييم تقديم الدعم لوحدة التقييم الإقليمية. وقد قامت هذه الخدمة باستعراض جميع التقييمات اللامركزية باستثناء تقييمين اثنين، وقدمت تعقيبات في الوقت المناسب إلى المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وشُعب المقر بشأن مشاريع الاختصاصات والتقارير الأولية والتقارير النهائية وتقارير خط الأساس للتقييمات المتعددة السنوات.⁹

ضمان الجودة

- 43- استفاد نظام ضمان جودة التقييم في البرنامج من التحديثات التالية في عام 2024:
- ◀ عقب إطلاق استراتيجية تقييم الأثر في عام 2022، انتهى مكتب التقييم من وضع اللمسات الأخيرة على نظام ضمان جودة التقييم الخاص بالأثر.¹⁰
 - ◀ انتهى مكتب التقييم من وضع اللمسات الأخيرة على توجيهات بشأن ملخصات أدلة التقييم¹¹ التي تدعم نهجا منسقا لهذه المنتجات الجديدة من الأدلة التي يتزايد الطلب عليها.
 - ◀ حُدثت مذكرة تقنية بشأن التقييمات المشتركة لتشمل إشارات إلى التقييمات التي تقودها البلدان وتقييمات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.¹²
 - ◀ حُدثت مذكرة تقنية بشأن التقييمات اللامركزية والاستعراضات، بالتعاون مع شعبة التحليل والتخطيط والأداء، لتشمل نطاقا أوسع يكفل توفير التوجيه السليم للمكاتب القطرية عند اتخاذ قرارات بشأن أفضل السبل لتلبية احتياجاتها من الأدلة.
 - ◀ أُعدّ موجز معلومات بشأن كيفية التكليف بإجراء تقييمات متعددة البلدان لضمان توجيه الموظفين الذين يديرون هذه التقييمات بشأن تفاصيل المشاركة في هذه التقييمات ودعمها.
 - ◀ وُضعت اللمسات الأخيرة على مشروع نظام ضمان جودة تقييم حالات الطوارئ المؤسسية، وستستمر عملية التنقيح في عام 2025، لأخذ الدروس المستخلصة من التقييمات الجارية في الاعتبار.

التقدير اللاحق للجودة

- 44- يخضع كل تقييم يقوده البرنامج لتقدير لاحق للجودة، وهي آلية يقوم من خلالها خبراء مستقلون بتقييم جودة التقييم بما يتماشى مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة في ما يخص التقييم. وتشير التقديرات اللاحقة للجودة إلى إمكانية اعتماد المستخدمين على نتائج التقييم ذات المصادقية في دعم عملية اتخاذ القرار داخل البرنامج. وهي تُزوّد مكتب التقييم أيضا بمعلومات بشأن ما إذا كانت آليات ضمان الجودة والدعم للتقييمات في البرنامج تحقق النتائج المنشودة.
- 45- وفي عام 2024، صنّفت نسبة 37 في المائة من أصل 38 تقييما قاده البرنامج على أنها "مُرضية للغاية"، و58 في المائة على أنها "مُرضية"، و5 في المائة على أنها "مُرضية جزئيا"، ولم يُصنّف أي منها على أنه "غير مُرضٍ". ويقدم الشكل 1 لمحة عامة عن تطور تقييمات الجودة للتقييمات المركزية واللامركزية منذ عام 2020. وقد صنّفت تقييمات الأثر الثلاثة التي جرى الانتهاء منها في عام 2024 على أنها "مُرضية".

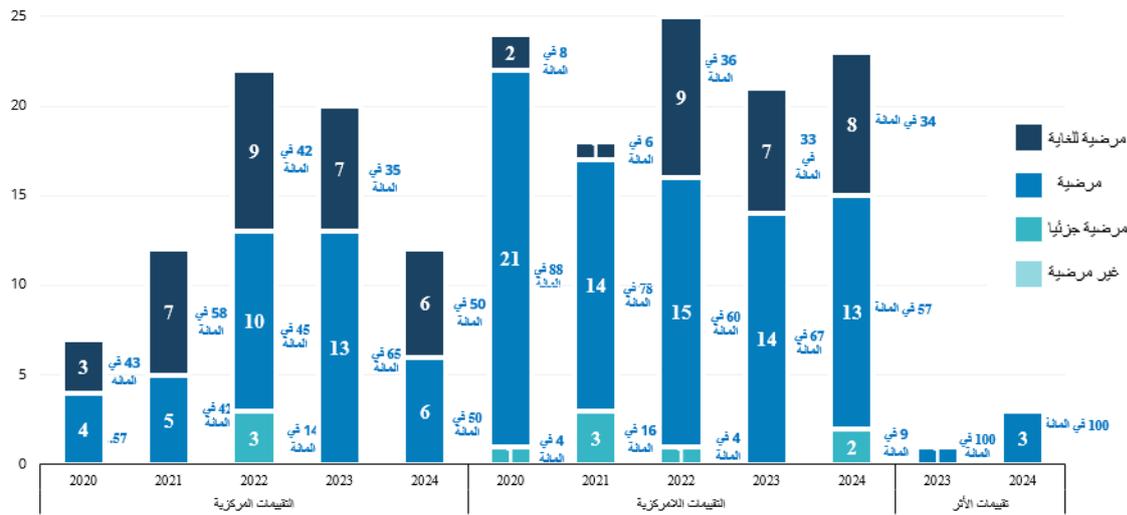
⁹ في عام 2024، قدمت الخدمات تعقيبات على مشاريع 17 من الاختصاصات، و19 تقريرا أوليا، و21 تقرير تقييم، و3 تقارير خط أساس. وفي ما يتعلق بالتقييمات اللامركزية الـ 25 التي أُجرت في عام 2024، قدمت الخدمات تعقيبات على 23 من أصل 25 مشروع للاختصاصات والتقارير الأولية وتقارير التقييم. ولم يستخدم تقييمان مشتركاً (مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان في ملاوي ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة في النيجر) خدمات البرنامج، لكنهما التزما بنظام ضمان الجودة المتبع في منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

¹⁰ البرنامج، 2024. توجيهات تقييم الأثر بشأن العملية والمحتوى – نظام ضمان جودة تقييم الأثر.

¹¹ البرنامج، 2024. ملخص أدلة التقييم: توجيهات.

¹² البرنامج، 2024. مذكرة تقنية: المشاركة في التقييمات المشتركة التي تقودها البلدان وتقييمات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

الشكل 1: التقدير اللاحق لجودة تقارير التقييم المنجزة، 2020-2024



المصدر: مكتب التقييم.

46- وفي ما يتعلق بإدماج الاعتبارات الجنسانية، ومقارنة بما نسبته 69 في المائة في عام 2023، ارتفعت نسبة التقييمات التي "تستوفي المتطلبات" لتبلغ 87 في المائة وُجد أن 13 في المائة من التقييمات "تكاد تستوفي المتطلبات" وفقاً لمؤشر أداء التقييم الخاص بخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولم يتبين وجود أي تقييم "لا يستوفي المتطلبات". وكان متوسط التصنيف للتقييمات الـ 38 هو 7.7 ("يستوفي المتطلبات").

47- ومُنحت المكاتب القطرية في كمبوديا وغواتيمالا وموزامبيق جائزة البرنامج للتميز في التقييمات المستجيبة للمنظور الجنساني. وتحققي هذه الجائزة بالتقييمات اللامركزية المتميزة وبمديري التقييم في هذه المكاتب الذين أدوا عملاً استثنائياً في إدماج الأبعاد الجنسانية في أسئلة التقييم ونهجه وأساليبه.

48- ومنذ عام 2023، بدأ البرنامج في الإبلاغ عن مؤشر أداء التقييم في استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وعن أدائه في ما يخص إدماج هذا البعد في تقييماته. ومن بين تقارير التقييم التي أنجزت في عام 2024، وُجد أن 47 في المائة منها يستوفي متطلبات استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، مما يدل على تحسن مقارنة بنسبة 24 في المائة في عام 2023.

الخصيلة 2: توازن تغطية التقييم وملاءمتها وخدمتها لأغراض المساعدة والتعلم

تخطيط التقييم

49- تحققت جميع الإنجازات الرئيسية المحددة في خطة عمل التقييم للفترة 2024-2026¹³ على الرغم من أن البرنامج قام بعملية إعادة هيكلة مؤسسية وتخفيضات في الميزانية. وتمثل التغيير مقارنة بالسنوات السابقة في اتخاذ قرار باستخدام القدرات الداخلية لتنفيذ التقييم التجميعي وعدة ملخصات لأدلة التقييم، بدلا من إسنادها إلى عمل شركات خارجية.

50- وواصل مكتب التقييم ومكتب المفتش(ة) العام(ة) وخدمات الرقابة ومراجع الحسابات الخارجي تعزيز التنسيق في ما بينهم في مجال التخطيط للتقييم والمراجعة، بما يضمن المواءمة والتكامل بين خطط عمل كل مكتب وتجنب التداخل بينها. وجرى تيسير هذا العمل من خلال لوحة متابعة مشتركة استُخدمت للمساعدة في تحديد أوجه التآزر والتداخلات المحتملة بين التقييمات وعمليات المراجعة الداخلية والخارجية. وعمل مكتب التقييم ومكتب المراجعة الداخلية معاً لتحليل المسائل المنهجية في إدارة البرنامج للشركاء المتعاونين. وحدد هذا التعاون مواضيع مستخلصة من عمليات المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية والتقييمات، مما يوفر رؤى قيمة للإدارة بشأن المسائل الرئيسية التي تتطلب اهتمامها.

¹³ "خطة البرنامج للإدارة (2026-2024)" (WFP/EB.2/2023/5-A/1)، الملحق السابع. خطة عمل وظيفة التقييم 2024-2026.

- 51- وعمل مكتب التقييم ووحدات التقييم الإقليمية مع شعبة التحليل والتخطيط والأداء على الارتقاء بأداة تخطيط الأدلة والميزانية لتحويلها إلى منصة جديدة تسمى أداة التقدير والرصد والميزنة، ودعم الحلقات الدراسية الشبكية للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ونشر التوجيهات الجديدة لضمان تسجيل تخطيط الأنشطة وميزانياتها ونفقاتها بصورة صحيحة للمساعدة في التحليل والرقابة.
- 52- ووضعت ترتيبات تعاقدية لما نسبته 76 في المائة من التقييمات التي كان من المقرر تنفيذها في عام 2024¹⁴ وكما هو الحال دائما، استمرت دورات الخطط الاستراتيجية القطرية وألويات المكاتب القطرية وتوفّر الموارد بالتقلب، وأدخلت تعديلات خلال العام، ولا سيّما في ما يخص التقييمات اللامركزية.

تقييمات السياسات

- 53- تشكل تقييمات السياسات جزءا لا يتجزأ من عملية صياغة السياسات، وهو ما يؤكد من جديد إطار دورة السياسات في البرنامج لعام 2025¹⁵ وتجرى تقييمات السياسات بعد مرور أربع إلى ست سنوات من بدء تنفيذ السياسة و/أو قبل إدخال أي تعديلات عليها. وتهدف هذه التقييمات إلى تقييم جودة السياسات وتنفيذها ونتائجها، من أجل دعم تحسين السياسات، ومساعدة موظفي البرامج في تنفيذها، والمساهمة في تحديد الثغرات في السياسات، وتقييم الحاجة إلى صياغة سياسات جديدة أو تحديث سياسة قائمة.
- 54- ومن أصل 14 سياسة مدرجة في خلاصة السياسات السارية المفعول في البرنامج¹⁶، خضعت عشر سياسات لتقييمات سياسات أو تقييمات استراتيجية، ويجري حاليا تقييم اثنتين منها (انظر الملحق الثالث). وبحلول نهاية عام 2024، كانت نسبة 86 في المائة من السياسات الـ 14 قد خضعت للتقييم أو كانت قيد التقييم.
- 55- وفي الدورة العادية الأولى للمجلس لعام 2025، قدم مكتب التقييم نتائج تقييم السياسة البيئية للبرنامج وسياسة البرنامج بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ. وسُعرض نتائج تقييم سياسة إدارة المخاطر المؤسسية في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيدي لعام 2025.

التقييمات الاستراتيجية

- 56- تتناول التقييمات الاستراتيجية المسائل الاستراتيجية والنظمية والمؤسسية الناشئة، فضلا عن البرامج والمبادرات ذات النطاق العالمي أو الإقليمي. ويتم اختيار مواضيع التقييمات الاستراتيجية بناء على مدى ارتباطها بالتوجه الاستراتيجي للبرنامج وإدارته، وتهدف إلى تحقيق التعلم وتوفير رؤى رئيسية تدعم اتخاذ القرار على المستوى المؤسسي.
- 57- وخلال عام 2024، انتهى مكتب التقييم من إجراء التقييم الاستراتيجي لسياسة البرنامج بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتناول التقييم القدرة المتطورة للبرنامج على الوفاء بالتزاماته على مستوى المنظومة المرتبطة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وفعالية هذه السياسة على المستوى العالمي. وأوصى التقييم باتخاذ خطوات فورية للتخفيف من مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وخطوات متوسطة الأجل لتعزيز البروز والاهتمام والاستجابة المشتركة بين المنظمات للمسألة، بما في ذلك وضع سياسة في هذا الشأن وتعزيز دور البرنامج في إطار الجهود المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة.
- 58- وقُدّم إلى المجلس في عام 2024 تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، ويُعد هذا التقييم مدخلا رئيسيا في تصميم الخطة الاستراتيجية القادمة. وأوصى التقييم بأن تحدد الخطة المقبلة رؤية البرنامج للمستقبل بشكل أوضح، مع إطار برامجي أكثر تحديدا ومرونة تتيح للمنظمة تكيف جهودها لتحقيق هذه الرؤية إذا لزم الأمر. وأوصى التقييم أيضا بضرورة أن توفر العمليات والنظم والحوافز للموظفين القدر اللازم من سرعة التحرك والاستجابة المطلوبة لكي يكون البرنامج عنصرا فعالا في عالم سريع التغيير، وأن يعزز جهوده للحصول على تمويل يمكن التنبؤ به ويتسم بالمرونة.

¹⁴ المرجع نفسه.

¹⁵ "إطار دورة السياسات" (WFP/EB.1/2025/6-A).

¹⁶ انظر "خلاصة السياسات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية" (WFP/EB.2/2024/4-F).

59- واستمر في عام 2024 إجراء التقييم الاستراتيجي لدعم البرنامج للاجئين والنازحين داخليا والمهاجرين. ويهدف التقييم إلى توليد أدلة تسترشد بها سياسات البرنامج واستراتيجياته ونهجه في مجالي النزوح والهجرة. وسيُعرض هذا التقييم خلال الدورة السنوية للمجلس في عام 2025.

60- وبدأ في عام 2024 إجراء التقييمين الاستراتيجيين التاليين وسيعرضان خلال الدورة العادية الأولى للمجلس في عام 2026:

◀ تقييم استراتيجي لنهج البرنامج في الاستهداف وتحديد الأولويات للمساعدات الغذائية والتغذية يركز على نهج البرنامج وكيفية تفعيلها على المستوى القطري.

◀ تقييم خارطة الطريق الاستراتيجية لسلسلة الإمداد في البرنامج للفترة 2022-2025 الذي يتناول تنفيذ خارطة الطريق والعوامل التي تدعم تحقيق النتائج أو تقف حائلا دون تحقيقها. ويتناول التقييم على وجه التحديد مدى مساهمة خارطة الطريق في تمكين البرنامج من الاضطلاع بولاياته في سياق تشغيلي يتسم بالتقلب، والمكاسب المحققة في الكفاءة والنتائج التي تحققت من خلال الركائز الثلاث لخارطة الطريق، مع الأخذ في الاعتبار، استخدام سياسة البرنامج بشأن مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية.

تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية

61- تمثل تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية الأداة الرئيسية للمساءلة المؤسسية والتعلم في ما يتعلق بنتائج البرنامج على المستوى القطري. ويُجرى تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لبلد معين في السنة السابقة مباشرة لانتهاء الدورة البرامجية للخطة الاستراتيجية القطرية، من أجل أخذ الأداء السابق في الحسبان والاستفادة منه في تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية التالية لذلك البلد. وفي عام 2024، جرت مشاورات مكثفة بشأن تنقيح معيار النطاق الذي تغطيه تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية، بقيادة مكتب التقييم وبمشاركة أصحاب المصلحة في البرنامج من المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، والفريق التوجيهي لوظيفة التقييم، واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وأعضاء المجلس التنفيذي. وبعد موافقة المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2024، وبدلا من تغطية 100 في المائة من الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي تكون في سنتها قبل الأخيرة في أي سنة معينة، سيجري مكتب التقييم حدا أدنى قدره عشرة تقييمات تغطي ما لا يقل عن 70 في المائة من تلك الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة. وسيدخل هذا التغيير حيز التنفيذ في عام 2025.

62- وتم الانتهاء من سبعة تقييمات للخطط الاستراتيجية القطرية في عام 2024. وقد قُدم تقييم كلٍّ من غينيا وليسوتو خلال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2024، فيما قُدمت تقييمات كولومبيا وكوبا ومالي ورواندا والجمهورية العربية السورية خلال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2024.

63- ومن بين 65 خطة استراتيجية قطرية من الجيل الأول، تم حتى الآن تقييم 75 في المائة منها (49 خطة استراتيجية قطرية)، و13 في المائة (8 تقييمات خطط استراتيجية قطرية) تخضع حاليا لتقييمات سُتتكمّل في عامي 2025 و2026. أما النسبة المتبقية (8 خطط استراتيجية قطرية¹⁷) فقد أُلغيت أو تم التنازل عن تقييمها. وبالإضافة إلى ذلك، أُلغي تقييم الخطتين الاستراتيجيتين القطريتين من الجيل الثاني لليبيا ولتيمور-ليشتي بقرار من مدير التقييم في عام 2024.

64- وكان اثنا عشر مكتبا قطريا ينفذ خططا استراتيجية قطرية مؤقتة أو خططا استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية في عام 2024 (انظر الملحق الرابع)؛ وتم الانتهاء من تقييم اثنتين من هذه الخطط المؤقتة، هما الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لغينيا والخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للجمهورية العربية السورية، في عام 2024؛ بينما تم وقف تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية إيران الإسلامية مؤقتا لمواظمتها مع دورة الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، ومن المتوقع أن يُعرض على المجلس في عام 2027؛ وتغطي تقييمات حالات الطوارئ المؤسسية تقييمين للأنشطة في مكتبين قطريين (أوكرانيا واليمن) ومن المقرر تقديمهما إلى المجلس التنفيذي في عام 2025، ولذلك لن تكون هذه الأنشطة موضوع تقييمات منفصلة للخطط الاستراتيجية القطرية.

¹⁷ لكل من كولومبيا وجيبوتي وغواتيمالا وغينيا-بيساو والمغرب ونيكاراغوا وسان تومي وبرينسيبي وتونس.

تقييمات حالات الطوارئ المؤسسية

- 65- تماشيا مع سياسة البرنامج بشأن التقييم، تقيّم استجابات البرنامج لجميع الأزمات المصنفة على أنها من المستوى 2 أو من المستوى 3 قبل يناير/كانون الثاني 2022، أو المصنفة كحالات طوارئ تتطلب توسيع النطاق المؤسسي أو كحالات طوارئ تتطلب اهتماما مؤسسيا منذ من فبراير/شباط 2022¹⁸ فصاعدا، من خلال تقييمات حالات الطوارئ المؤسسية بتكليف من مكتب التقييم، أو من خلال تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية، أو من خلال تقييمات إنسانية مشتركة بين الوكالات. وفي عام 2024 خضعت نسبة 100 في المائة من استجابات البرنامج لحالات الطوارئ المؤسسية المقرر تقييمها للتقييم مقابل 80 في المائة في العام السابق.¹⁹
- 66- وتتناول تقييمات حالات الطوارئ المؤسسية أداء البرنامج أثناء عمليات الطوارئ. ويمكن أن يكون نطاقها عالميا أو متعدد البلدان أو بلدا واحدا. والغرض منها ذو شقين: تقديم أدلة تقييمية وتحقيق المساءلة عن النتائج أمام أصحاب المصلحة في البرنامج، والتعلم بشأن أداء البرنامج أثناء استجاباته لحالات الطوارئ بهدف تعزيز العمليات (إذا كانت لا تزال جارية) واستخلاص دروس أوسع نطاقا يمكن الاستفادة منها في الاستجابات لحالات الطوارئ المعقدة.
- 67- وفي عام 2024، انتهى مكتب التقييم من تقييم استجابة البرنامج لحالة الطوارئ المؤسسية الناتجة عن الأزمة الممتدة في منطقة الساحل وبلدان أخرى في وسط أفريقيا في الفترة بين عامي 2018 و2023، وقُدّم هذا التقييم خلال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2024. كما أحرز مكتب التقييم تقدما في تقييمي استجابة البرنامج للأزمات الإنسانية في اليمن وأوكرانيا اللذين سيجري الانتهاء منهما في عام 2025، وبدأ التحضير لتقييم استجابة البرنامج لحالة الطوارئ المؤسسية الناتجة عن الأزمة الإقليمية في السودان والذي من المقرر البدء في إجرائه في عام 2025.
- 68- وبالإضافة إلى ذلك، قدّم مكتب التقييم في عام 2024 إلى المجلس التنفيذي ثلاثة تقييمات للخطط الاستراتيجية القطرية تغطي استجابات لحالات طوارئ مؤسسية في كولومبيا ومالي والجمهورية العربية السورية.²⁰ وستعرض على المجلس في عام 2025 تقييمات إضافية للخطط الاستراتيجية القطرية تغطي استجابات لحالات طوارئ مؤسسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والنيجر والعراق وتركيا.
- 69- ويشترك مكتب التقييم بدور نشط أيضا في أفرقة إدارة التقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات، التي تُقيّم الاستجابة الإنسانية الجماعية لحالات الطوارئ التي قام فيها منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ بالتشاور مع رؤساء المنظمات الأعضاء للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بتفعيل عمليات توسيع نطاق العمل الإنساني على نطاق المنظومة. وأنجزت في عام 2024 تقييمات الاستجابات للأزمات الإنسانية في أفغانستان وشمال إثيوبيا. وأطلقت تقييمات إنسانية جديدة مشتركة بين الوكالات لكل من الصومال، وزلزال تركيا والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما يجري حاليا الإعداد لتقرير تجميعي لتقييم إنساني مشترك بين الوكالات لأوكرانيا.

تقارير التقييم التجميعية

- 70- تم الانتهاء من إعداد تقرير تقييم تجميعي عن عمل البرنامج مع الشركاء المتعاونين في عام 2024. ويعترف التقرير التجميعي، الذي استند إلى الأدلة المستمدة من 47 تقييما مركزيا ولا مركزيا من عام 2020 إلى عام 2023، بدور الشركاء المتعاونين ومساهماتهم في عمل البرنامج، لكنه يحدد الثغرات والتحديات في إدارة شؤون الشركاء المتعاونين. ولتعزيز عمل البرنامج مع الشركاء المتعاونين، يوصي التقرير التجميعي بإعطاء الأولوية للعلاقات الطويلة الأجل، وتقديم دعم لبناء القدرات تبعا لكل حالة، وتعزيز المشاركة الاستراتيجية، وتنفيذ ممارسات إدارية فعالة.

¹⁸ وفقا لبروتوكول تفعيل حالات الطوارئ المنقح (تعميم المدير(ة) التنفيذي(ة) (OED/2023/003).

¹⁹ في عام 2020، كانت حالة الطوارئ المؤسسية الجديدة الوحيدة التي فُعلت هي استجابة البرنامج لجائحة كوفيد-19، وجرت تغطيتها من خلال تقييم حالة الطوارئ المؤسسية الذي عرض على الدورة العادية الأولى للمجلس لعام 2022. وجرت تغطيتها أيضا من خلال تقييم إنساني مشترك بين الوكالات نُشر في مارس/آذار 2023.

²⁰ تغطي هذه التقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية الكاملة، وتشمل أيضا تركيزا خاصا على الاستجابات لحالات الطوارئ. وبذلك فهي تقيّم الالتزام بالمبادئ الإنسانية، واستعداد البرنامج لحالات الطوارئ وحسن توقيت الاستجابة لحالات الطوارئ، وحماية السكان المتضررين والمساءلة أمامهم، وإدارة المخاطر وغيرها من المجالات ذات الأهمية. وقد أخذ تصميم هذه التقييمات في الاعتبار القيود الخاصة بالوصول إلى البيانات والجودة بسبب سياق الطوارئ، وأولى اهتماما خاصا لأخلاقيات التقييم، وتجنب إلحاق الضرر وإيجاد طرق مبتكرة لسماع أصوات المجموعات التي يصعب الوصول إليها.

- 71- وبدأ في عام 2024 إعداد تقرير التقييم التجميعي لعمل البرنامج في البلدان المتوسطة الدخل باستخدام خبرات مكتب التقييم بدلا من الاستعانة بمصادر خارجية. وسيجمع هذا التقرير أدلة من 73 تقييما مركزيا ولا مركزيا في الفترة من 2019 إلى 2024 لاستعراض دور البرنامج وشركائه ونتائجه في البلدان المتوسطة الدخل، بما يشمل الدعم التمكيني الذي يقدمه البرنامج إلى الشركاء الوطنيين وقدراته التكيفية في ما يتعلق بالاستجابة للأزمات. ويهدف تقرير التقييم التجميعي بشأن البلدان المتوسطة الدخل إلى المساهمة في قاعدة الأدلة العالمية والإقليمية للبرنامج ودعم المناقشات الاستراتيجية المؤسسية الجارية.
- 72- وفي عام 2024، قدم البرنامج أيضا الدعم للتقرير التجميعي المشترك بين الوكالات لتقييمات منظومة الأمم المتحدة بشأن هدف التنمية المستدامة 5 الذي تقوده هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

مبادرات التقييمات المشتركة والتقييمات على نطاق المنظومة على المستوى العالمي

- 73- يقر مكتب التقييم بالأهمية الحاسمة لتعزيز جهود التقييم التعاونية، وهو ملتزم تماما بدعم تنفيذ التقييمات المشتركة²¹ والتقييمات على نطاق المنظومة. وهذه المبادرات ضرورية للاستفادة من الجهود الجماعية وتعزيز الأثر العام للتقييمات. ويشارك مكتب التقييم بدور نشط في التقييمات العالمية المشتركة من خلال المساهمة بوقت الموظفين والخبرة التقنية والموارد المالية. وتيسر هذه المشاركة التعاون البناء مع مجموعة واسعة من الشركاء الذين يعملون وفق ترتيبات حوكمة وإدارة متنوعة. ومن خلال هذه التقييمات والدراسات المشتركة، يضمن مكتب التقييم أن تكون التقييمات شاملة وقوية ومتوائمة مع أفضل الممارسات العالمية، مما يعزز القدرة الجماعية على تقييم التحديات الملحة والتصدي لها بصورة مشتركة.
- 74- وفي عام 2024، دعم مكتب التقييم بالتمويل، وبصفته عضوا في فريق الإدارة المشترك، سلسلة من ملخصات أدلة التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بقيادة مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وكان الهدف الرئيسي من هذه العملية المشتركة هو توفير أدلة تقييمية قوية لإثراء المناقشات بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات). وتُوج هذا الجهد التعاوني بإصدار خمسة ملخصات لأدلة التقييم،²² وساهم البرنامج في الملخصات المرتبطة بالنظم الغذائية²³ والبيئات المعقدة.²⁴ وشملت هذه العملية المشتركة أيضا إعداد خارطة تفاعلية لأدلة التقييم²⁵ تشمل تقييمات الأمم المتحدة التي حددت في ضوء ولاية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 وأهداف التنمية المستدامة وصنفت بحسب البلد أو الإقليم والمنطقة.
- 75- وفي عام 2024، تم الانتهاء من تقييم مشترك لعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجال الحماية الاجتماعية. واشترك في إدارة التقييم كل من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبرنامج ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ووضعت استجابة إدارية مشتركة شاملة لمعالجة توصيات التقييم.
- 76- ويشارك مكتب التقييم بدور نشط في فريق الإدارة المعني بالتقييم الجاري على نطاق المنظومة بشأن اشتقاق البرامج القطرية من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وعمليات تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمواهمة معها. وتهدف هذه العملية إلى تقييم مدى الاتساق والمواهمة على المستوى القطري مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وعمليات تشكيل أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

²¹ يعرف فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم التقييم المشترك بأنه "جهد تقييمي مشترك يقوم به أكثر من كيان لموضوع ذي اهتمام مشترك. وتتفاوت فيه درجة "الاشتراك" بين التعاون في عملية التقييم، وتجميع الموارد والإبلاغ المشترك (كما ورد نصا) (فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، 2013، مجموعة الموارد المتعلقة بالتقييمات المشتركة، الصفحة 12).

²² صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2024. رسم خرائط أدلة التقييم وملخصاتها لإثراء الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

²³ مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 2024. نحو نُظُم غذائية مستدامة: كيف نُطعم العالم من دون أن نستنزفه.

²⁴ مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. بناء استجابة شاملة على نطاق المنظومة ككل للأوضاع المعقدة.

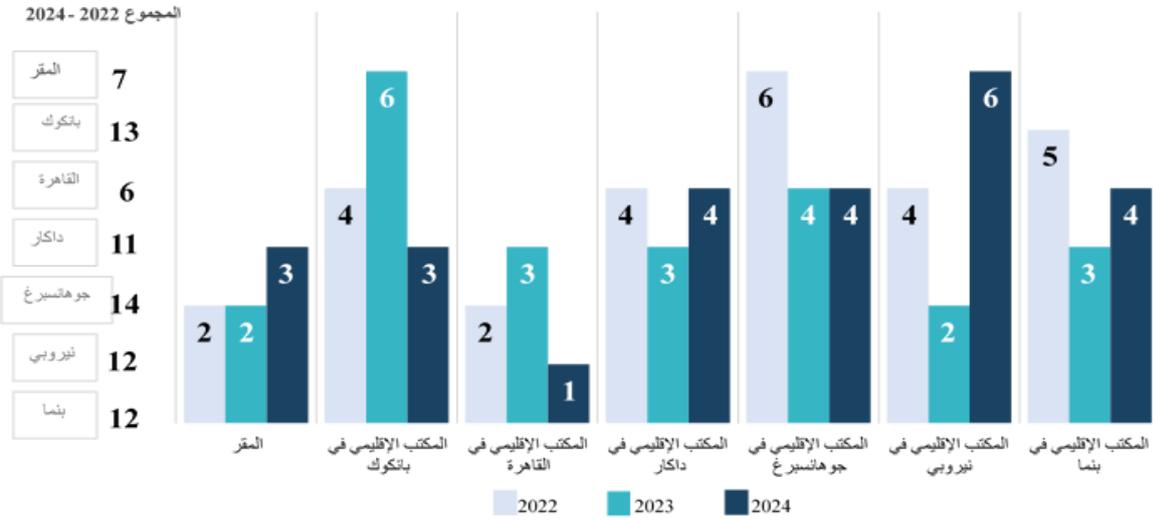
²⁵ مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. خارطة أدلة تقييمات الأمم المتحدة: تغطية أولويات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020.

- 77- ويشارك البرنامج أيضا في المرحلة التحضيرية لتقييم على نطاق المنظومة للإعاقاة والشمول بدأ في عام 2024. ويتناول هذا التقييم مدى التزام منظومة الأمم المتحدة بتعزيز الشمول وتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقاة في برامجها وعملياتها.
- 78- وعلى المستوى العالمي، يشارك البرنامج في جهود التقييم التعاونية، حيث يعمل في اللجان التوجيهية للتقييمات الاستراتيجية المشتركة لاستجابة المساعدة الإنمائية والإنسانية الدولية الجماعية لجائحة كوفيد-19 تحت رعاية التحالف العالمي المعني بتقييم كوفيد-19، ولعمل البرنامج العالمي المشترك للزراعة والأمن الغذائي الذي يقوده البنك الدولي.
- 79- ويشكل البرنامج جزءا من فريق إدارة التحالف العالمي لتجميع الأدلة التقييمية لأهداف التنمية المستدامة، الذي يجمع بين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والهيئات والشبكات العالمية للتقييم وتجميع الأدلة بهدف تسخير قوة التقييم وتجميع الأدلة لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2024، واصل البرنامج دوره في رئاسة التقييم التجميعي المعنون "ركيزة الناس" مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

التقييمات اللامركزية

- 80- يصدر التكاليف بإجراء تقييمات لامركزية لتلبية احتياجات التعلم وإظهار النتائج، وفي بعض الحالات للوفاء بالالتزامات التي يتم التعهد بها للجهات المانحة والشركاء الآخرين. وينص معيار الحد الأدنى للتغطية على أنه ينبغي لكل مكتب قطري أن يطلب إجراء تقييم لامركزي واحد على في كل دورة من دورات الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو الخطط الاستراتيجية القطرية. وأنهى ثلاثة عشر مكتبا قطريا دورة خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو خطة استراتيجية قطرية في عام 2024. ومن بين هذه المكاتب، صدر تكليف من 92 في المائة منها بتنفيذ تقييم لامركزي واحد على الأقل خلال دورات الخطط الاستراتيجية القطرية، وهو ما يُمثّل تحسّنا مقارنة بعام 2023.
- 81- وكانت خطة عمل التقييم للفترة 2024-2026 تتوقع إجراء 25 تقييما لامركزيا في عام 2024. ومنذ ذلك الحين، حدثت عدة تحولات في التوقيت المقرر لهذه التقييمات بسبب التغييرات في تنفيذ المشاريع (في ما يتعلق، على سبيل المثال، بالجدول الزمنية والتغطية)، والقدرة التقنية المحدودة، والقيود المالية، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وعوامل أخرى. وفي نهاية المطاف، صدر التكاليف بإجراء 18 تقييما لامركزيا وتم إنشاء ثلاثة خطوط أساس في إطار تقييمات متعددة السنوات.
- 82- وكما هو موضح في الشكل 2، أنجز 25 تقييما لامركزيا في عام 2024، منها 22 تقييما (88 في المائة) بتكاليف من المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وثلاثة تقييمات من شعب المقر. طلبت الجهات المانحة إجراء 11 من بين هذه التقييمات الـ 22 اللامركزية.
- 83- وأنجزت في عام 2024 خمسة تقييمات مواضيعية متعددة البلدان، اثنان منها بتكاليف من شعب المقر، واثنان بتكاليف من المكاتب الإقليمية، وواحد اشترك في إدارته مكتبان قطريان (انظر الملحق الثاني)، مما يوفر منظورا ثريا للمواضيع ذات الأولوية للتعلم المكاتب الإقليمية والشعب التقنية استنادا إلى أدلة تقييمية متعددة البلدان.

الشكل 2: التقييمات اللامركزية المنجزة بحسب الإقليم/المقر
وسنة الإنجاز، 2024-2022



تقييمات الأثر

- 84- لا تخضع تقييمات الأثر لمعايير التغطية، وقد تشمل أنشطة تمتد لعام واحد أو حتى لثلاثة أو أربعة أعوام. وقد استمرت في عام 2024 النوافذ الخاصة بتقييمات الأثر المرتبطة بالتحويلات القائمة على النقد والمنظور الجنساني وتغير المناخ والقدرة على الصمود والبرامج المدرسية، إلى جانب مسار العمل الإنساني. ويعرض الجدول 2 لمحة عامة عن جميع تقييمات الأثر التي أنجزت أو التي كانت جارية في عام 2024، والتقييمات الجديدة المقرر إجراؤها في عام 2025.
- 85- ونشر مكتب التقييم في عام 2024 سبعة تقارير لتقييم الأثر، ثلاثة منها كانت تقارير نهائية. وفي ما يتعلق بالتحويلات القائمة على النقد والمنظور الجنساني، شمل ذلك تقرير خط الأساس في كينيا. بالنسبة للتغير المناخي والقدرة على الصمود، شمل ذلك التقريرين النهائيين بشأن القدرة على الصمود في النيجر وجنوب السودان. أما في ما يتعلق بالبرامج المدرسية فشمل ذلك التقرير الأولي والتقرير التجريبي لبوروندي، والتقرير الأولي لملاوي والتقرير النهائي للأردن.
- 86- ومن بين تقييمات الأثر التي كانت جارية في عام 2024، يزمع مكتب التقييم نشر أحد عشر تقريراً نهائياً في عام 2025. وفي ما يتعلق بالتحويلات النقدية والمنظور الجنساني، يشمل ذلك التقارير بشأن المرحلة الثانية لغانا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (الاستهداف)، وهايتي وكينيا ولبنان (الاستهداف)، ورواندا. وفي ما يتعلق بتغير المناخ والقدرة على الصمود، يشمل ذلك التقارير المرتبطة بالمرحلة الأولى لغانا ونيبال ومالي. وفي ما يتعلق بتغير البرامج المدرسية فيشمل ذلك التقريرين المرتبطين بغامبيا وغواتيمالا.
- 87- وسيستمر الكثير من تقييمات الأثر (سواء الجارية أو التي بدأت في عام 2024) حتى عام 2026 على الأقل. وفي ما يتعلق بالتحويلات القائمة على النقد والمنظور الجنساني، يشمل ذلك تقييمين لأفغانستان وبيرو. وفي ما يتعلق بتغير المناخ والقدرة على الصمود، يشمل ذلك تقييمات في بنغلاديش، وغانا (صندوق التحوّل لتغيير الحياة)، وتقييم الآثار الطويلة الأجل لبرنامج واحد على الأقل من برامج القدرة على الصمود. وفي ما يتعلق بالبرامج المدرسية، يشمل ذلك تقييمات في بوروندي (توسيع النطاق) ومدغشقر وملاوي.
- 88- وواصل مكتب التقييم تعزيز شراكته الاستراتيجية مع وحدة تقييم الأثر الإنمائي في البنك الدولي من أجل توليد الأدلة من خلال النوافذ المواضيعية، كما وسّع شراكته التقنية في مجال تقييمات الأثر مع المركز الدولي للأمن والتنمية.

الجدول 2: تقييمات الأثر المُنجزة أو الجارية في عام 2024 والجديدة في عام 2025

2024	2024		النافذة
الجديدة	الجارية	المنجزة	
النيجر و/أو جنوب السودان (سيجري التأكيد لاحقاً) مشروع صندوق التحوّل لتغيير الحياة في غانا	مالي (2024-2019) رواندا (2025-2020)* السودان (بدأ في عام 2022 / سيُستأنف في عام 2025+)	النيجر (2024-2019) جنوب السودان (2024-2020)	تغيّر المناخ والقدرة على الصمود
	مسار العمل الإنساني		
	غانا-المرحلة الأولى (2025-2023)		
	نيبال (التمويل القائم على التنبؤ) (2025-2022)		
	الفلبين (التمويل القائم على التنبؤ) (2023-غير متاح)		
بنغلاديش (2025-2024)			
ثلاثة تقييمات جديدة للأثر (سيجري التأكيد لاحقاً)	هايتي (2025-2022)		التحويلات القائمة على النقد والمنظور الجنساني
	كينيا (2025-2019)		
	رواندا (2025-2020)*		
	مسار العمل الإنساني		
	جمهورية الكونغو الديمقراطية (استهداف الأسر) (2025-2023)		
	لبنان (2025-2023)		
بيرو (2026-2023)			
أفغانستان (2026-2024)			
غانا- المرحلة الثانية (2025-2024)			
ما لا يقل عن تقييم جديد واحد للأثر (سيجري التأكيد لاحقاً)	بوروندي (2026-2022)	الأردن (2022-2024)	البرامج المدرسية
	غامبيا (2026-2022)		
	غواتيمالا (2024-2022)		
	ملايو (2026-2023)		
مدغشقر (2027 - 2024)			

*يُدرج تقييم الأثر في رواندا ضمن نافذتين. ويدل اللون الداكن على بدايات جديدة في عام 2024. وتشير السنوات الواردة بين قوسين إلى سنة بداية تقييم الأثر وآخر سنة جُمعت فيها البيانات.

الحصيلة 3 - أدلة التقييم متاحة بشكل منهجي ويمكن الوصول إليها لتلبية احتياجات البرنامج والشركاء

منتجات الاتصال التقييمية المصممة للوصول إلى المستخدمين واجتذابهم

89- عملاً باستراتيجية تصميم المنتجات بما يتناسب مع الجماهير المستهدفة ونشرها في الوقت المناسب، أتاح مكتب التقييم في عام 2024 مجموعة متنوعة من التقارير والمذكرات الموجزة والملخصات والرسوم البيانية ومقاطع الفيديو، وجعلها في المتناول. وصُممت هذه المنتجات ونُشرت للأحداث الرئيسية خلال العام، ولا سيّما اجتماعات المجلس، وكذلك الحلقات الدراسية بشأن الأدلة وحلقات عمل تقييم الأثر، التي ازداد عددها طوال العام.

90- وجرى الترويج للتقييم وعرض أدلة التقييم في أحداث في جميع أنحاء العالم. بما في ذلك المؤتمر المعني بتقييم البيئة والتنمية الذي عقد في واشنطن العاصمة، ومؤتمر القمة العالمي للأدلة الذي عقد في براغ، ومؤتمر قدرات التقييم الوطنية في بيجين. واستمررا لاتجاه القيادة مع الشركاء، استضاف مكتب التقييم أو شارك في استضافة عدد من الأحداث ذات التركيز الإقليمي أو العالمي، بما في ذلك منتدى البرنامج لتقييم أثر تغيّر المناخ في بانكوك، والمنتدى العالمي لتقييم الأثر المشترك بين منظمة الأمم

المتحدة للطفولة والبرنامج في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، والملتقى الرابع لتبادل خبرات التقييم في البرنامج (EvalXchange).

91- وازداد عبر القنوات الرقمية عدد التنزيلات الفريدة لمنتجات التقييم من موقع WFP.org في عام 2024 بنسبة 4.2 في المائة مقارنة بالعام السابق، بينما ظلت الصفحة المخصصة لنشر وظيفة التقييمات (على منصة Medium)، إلى جانب قنواته على وسائل التواصل الاجتماعي (منصة X)، نشطة طوال العام، حيث نُشر عدد كبير من المواد التي سلّطت الضوء على الأدلة التقييمية. وفي نهاية عام 2024، أُطلق استقصاء موجّه لأصحاب المصلحة بهدف جمع تعقيباتهم بشأن منتجات وقنوات وخدمات وظائف التقييم الحالية، ولجمع معلومات عن استخدام الأدلة وتفضيلات أصحاب المصلحة وتعزيز منتجات الاتصال والتواصل في المستقبل.

عمليات واضحة لإدماج أدلة التقييم في البرامج والسياسات

92- في يوليو/تموز 2024، أُعيد إسناد مسؤولية دعم تنفيذ توصيات التقييم في برامج وسياسات البرنامج إلى شعبة إدارة المخاطر. وبالنظر إلى عملية إعادة هيكلة المقر العالمي، التي أثرت أيضا على عمليات وإجراءات تصميم لخطط الاستراتيجية القطرية، باشرت الشعبة، بالتشاور مع مكتب التقييم، عملية تحديث إجراءات التشغيل الموحدة التي تسترشد بها الإدارة في معالجة التوصيات. وقد شهد التفاعل بين مكتب التقييم و وحدات التقييم الإقليمية من جهة، والأفرقة المشرفة على دورات البرامج من جهة أخرى، زخما متجددا لضمان إدماج الأدلة التقييمية في عمليات تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية في الوقت المناسب وبفعالية.

93- واستمر مكتب التقييم في استعراض كل مشروع من مشاريع الخطط الاستراتيجية القطرية والسياسات، بما يضمن أنها تعبر عن الأدلة التقييمية الأكثر صلة، وتدعم اتخاذ قرارات تصميم استراتيجية مدروسة وفي الوقت المناسب. ويوجه عام، شملت نسبة 100 في المائة من مشاريع السياسات والخطط الاستراتيجية القطرية التي وضعت في عام 2024 إشارات صريحة إلى أدلة التقييم عندما كانت هذه الأدلة متاحة.

94- وعلى الرغم من بعض القيود التي نجمت عن إعادة هيكلة البرنامج، استغلّت الفرص المتاحة لتقديم مساهمات تقييمية إلى أفرقة الإدارة والأفرقة البرمجية في المنظمة كلما أمكن ذلك. فعلى سبيل المثال، بادرت وحدات التقييم الإقليمية إلى إطلاع الزملاء داخل أقاليمهم وخارجها على الأدلة الناتجة عن التقييمات أثناء اجتماعات فريق الإدارة الإقليمي واجتماعات لجنة التقييم الإقليمية. وعقدت وحدة التقييم الإقليمية في القاهرة اجتماعات إبطار مخصصة للتقييم ركزت على الأدلة، وعقدت وحدة التقييم الإقليمية في نيروبي "أسبوع الأدلة".

95- وخلال العام، تبادل مكتب التقييم 13 موجزا تقييميا لتيسير بعثات المديرية التنفيذية ونائب المديرية التنفيذية إلى الأمريكتين (على سبيل المثال، الجمهورية الدومينيكية وهايتي)، وأفريقيا (على سبيل المثال، جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا والسودان وجنوب السودان وزامبيا)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (على سبيل المثال، الأردن ولبنان)، وآسيا (على سبيل المثال، الفلبين).

96- وحلت محل لجنة الرقابة والسياسات لجنّتان جديدتان ومنفصلتان: لجنة السياسات ولجنة المخاطر. ومنذ إنشاء الهيئتين الجديدتين، قدم مكتب التقييم مدخلات قائمة على أدلة التقييم بشأن مختلف مشاريع التعميمات والأطر والسياسات، مع إيلاء اهتمام خاص للمناقشات المرتبطة بتحديث سياسات القدرة على الصمود والتغذية المدرسية وتغير المناخ.

97- وتُقدّ في الوقت المحدد ما نسبته 61 في المائة من توصيات التقييم التي كان من المقرر اتخاذ إجراء بشأنها في عام 2024. وكان معدل تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييمات المركزية (62 في المائة) أعلى من معدل تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييمات اللامركزية (59 في المائة). ويتضمن هذا التقرير لأول مرة التقرير التفصيلي لعام 2024 عن حالة تنفيذ توصيات التقييم، الذي أعدته شعبة إدارة المخاطر (في الملحق السادس)، بدلا من أن يكون تقريراً منفصلاً. ويأتي ذلك استجابة لتوصية وردت في

التقرير المؤقت للفريق العامل المعني باستعراض الحوكمة التابع للمجلس التنفيذي الذي يحدد التوصيات المقترحة لتنفيذها مباشرة من الأمانة.¹

أدلة التقييم مصممة لتتناسب احتياجات البرنامج والشركاء

98- بالإضافة إلى المساهمة المنهجية بمدخلات في تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية والسياسات، واصل مكتب التقييم ووحدات التقييم الإقليمية تحسين سبل المشاركة بهدف زيادة أهمية وحسن توقيت مساهمات التقييم في احتياجات أفرقة البرنامج من الأدلة. وشمل ذلك المشاركة في مراحل مبكرة من مناقشات تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية والسياسات، وتحسين تنسيق التقييمات لتعزيز التكامل والتبادل بشكل أكثر منهجية مع الزملاء الذين يعملون لضمان الاستخدام الأمثل للأدلة في المجالات البرمجية الرئيسية. وقد أتاح هذا التعاون الداخلي الذي ركز على الأدلة لبعض المجالات البرمجية الاستفادة من منتجات الأدلة المصممة خصيصا التي أعدت بالاستناد إلى ما تم تحديده في الوقت المناسب من الاحتياجات.

99- واستجابت وظيفة التقييم للطلب على الأدلة المصممة خصيصا من أصحاب المصلحة الداخليين من خلال المنتجات التالية:

« ملخصات أدلة التقييم التي تقدم وصفا سرديا موجزا للأدلة التي تكشف عنها التقييمات المرتبطة بالمواضيع ذات الأهمية. ويتم إعداد هذه الملخصات داخليا أو يُسند إعدادها إلى خبراء خارجيين، وذلك بحسب توافر الموظفين. وفي عام 2024، تم إنجاز ما مجموعه أربعة عشر ملخصا من ملخصات أدلة التقييم (انظر الملحق الخامس)، منها ستة من مكتب التقييم، وثمانية من وحدات التقييم الإقليمية، واتسم أحد عشر ملخصا من ملخصات أدلة التقييم بتركيز مواضيعي، واثنان بتركيز قطري، وجمع ملخص واحد بين التركيزين المواضيعي والقطري.

« جلسات لتبادل الأدلة (افتراضية في أغلب الأحيان)، تُعرض خلالها الأدلة الجديدة المتاحة، وغالبا ما تكون مستمدة من ملخصات أدلة التقييم، كنقطة انطلاق للنقاش استجابة لطلبات من البرنامج. وأقيمت ثمان حلقات دراسية شبكية في عام 2024، وقدمت تعقيبات إيجابية من المشاركين الذين أعربوا عن امتنانهم لفرصة زيادة تبادل المعرفة عبر البلدان والأقاليم.

« جرى أيضا إصدار مزيد من منتجات الأدلة غير الرسمية والقصيرة التي يشار إليها باسم "ومضات" (Blinks)² بناء على طلب وحدات البرنامج، من خلال إعادة استخدام الأدلة التقييمية المتاحة، مما ييسر الوصول إلى الأدلة التقييمية بشأن موضوع معين يمكن أن يصب في الورقات أو المناقشات الداخلية. وصدرت ومضتان في عام 2024.

100- واستنادا إلى الخطوات الأولية المتخذة في عام 2023 لاستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتحسين قدرته على إعادة استخدام الأدلة التقييمية بفعالية وكفاءة، استكشف مكتب التقييم عدة خيارات في عام 2024. وحصل المكتب على دعم من رئيس وحدة الذكاء الاصطناعي في شعبة التكنولوجيا، ومن خبراء خارجيين في مجال الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة تم التعاقد معهم للمساعدة في التطوير التقني وتحليل الخيارات. اختبر مكتب التقييم خيارات مختلفة للاستخلاص السريع للأدلة استنادا إلى أطر تقييم تعلم الآلة، مع التعلم ليس فقط من أجل وظيفة التقييم بل أيضا من أجل تطوير الذكاء الاصطناعي على نطاق أوسع في البرنامج.

الحصيلة 4 - امتلاك البرنامج قدرة معززة على التكليف بإجراء التقييمات وإدارتها واستخدامها

تعزيز القدرات

101- واصل البرنامج إدارة برنامجه الأساسي لتعلم التقييم 4 (EvalPro 4) الموجه إلى مديري التقييم اللامركزي الجدد، وأجرى تنقيحا رئيسيا للمكون الإلكتروني للدورة استنادا إلى الدروس المستفادة وتعقيبات المشاركين السابقين، واستنادا أيضا إلى تطور وظيفة التقييم. وفي عام 2024، تم تسجيل 15 مشاركا من المشاركين في التقييمات اللامركزية الجارية أو المقررة في برنامج

¹ "التقرير المؤقت للفريق العامل المعني باستعراض الحوكمة التابع للمجلس التنفيذي: التوصيات المقترحة لتنفيذها بشكل مباشر من قبل الأمانة" (WFP/EB.A/2024/12-A/Rev.1).

² الومضة بصيغتها الإنكليزية Blink هي أيضا اختصار لعبارة Brief Light Informational Evidence/Knowledge، أي: أدلة/معارف معلوماتية موجزة وخفيفة".

تعلم التقييم 4. وكان من بين المشاركين مشاركون واحد من جهة حكومية نظيرة. ومن بين 22 تقييماً من التقييمات اللامركزية التي أنجزت في عام 2024 وأدارها موظفو البرنامج، كان 14 تقييماً (64 في المائة) تحت إدارة مديرين أتموا التدريب أو لديهم خبرة سابقة في إدارة التقييمات.³ وحضر جميع مديري التقييمات المنجزة سلسلة حلقات العمل أو الحلقات الدراسية الشبكية، بينما بلغ متوسط التقدم في المكون الذاتي الإلكتروني لبرنامج تعلم التقييم 4 ما نسبته 59 في المائة، بانخفاض بنسبة 1 في المائة مقارنة بالعام السابق.

102- ومنذ إطلاق دورة أسس التقييم في أواخر عام 2023، كان البرنامج يتتبع التسجيل في الدورة وإتمامها. وفي عام 2024، التحق بالدورة ما مجموعه 724 موظفاً، وأتمها بنجاح 195 (26 في المائة) (بما في ذلك 4 موظفين باللغة الإسبانية و31 موظفاً باللغة الفرنسية) بحلول نهاية العام. وستستمر مبادرات تشجيع الالتحاق بالدورة في عام 2025.

103- وأنهى البرنامج أيضاً المرحلة التجريبية من مخطط "إصدار شهادات الاعتماد الجزئي" في مجال التقييم بالتعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة وأجرى تجربة إثبات المفهوم بهدف توجيه المرحلة المقبلة من المخطط. وحصل 34 موظفاً من موظفي البرنامج في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر على شهادات اعتماد جزئي.

104- وبصفته أحد المنسقين المشاركين في الفريق العامل المعني بإضفاء الطابع المهني التابع لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، شارك البرنامج أيضاً في قيادة تطوير دورة تدريبية أطلقت في يوليو/تموز 2024 للحصول على شهادة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لموظفي التقييم من المستوى المتوسط.

105- ومع وصول استراتيجيات تنمية قدرات التقييم في البرنامج للفترة 2020-2024 إلى عامها الأخير، أطلق البرنامج استعراضاً للاستراتيجية بهدف توجيه القرارات المرتبطة بتنمية القدرات في مجال التقييم للفترة المتبقية من استراتيجية التقييم المؤسسية في البرنامج.

خبرات التقييم (الخارجية).

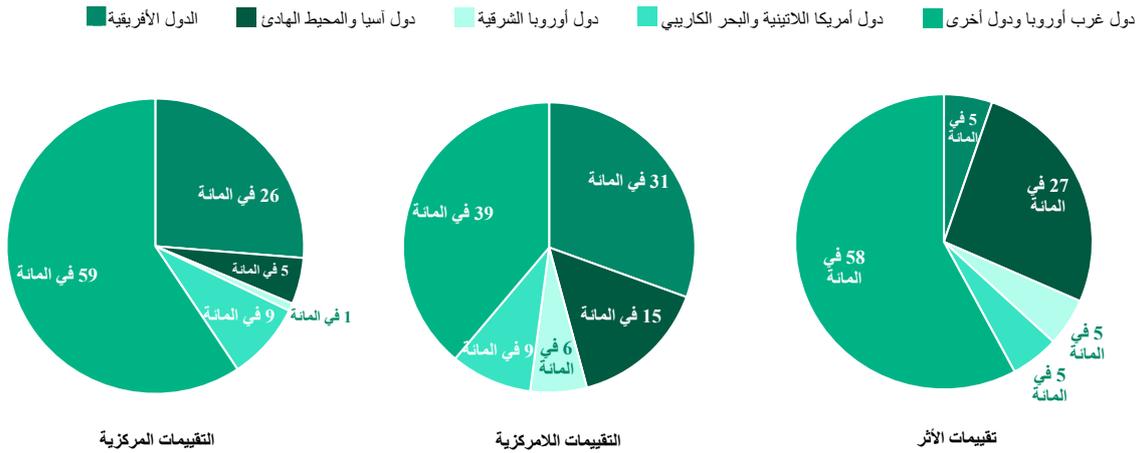
106- في ما يخص التقييمات التي أنجزت في عام 2024، تعاقد البرنامج مع 281 مقيماً مستقلاً، بلغت نسبة الرجال منهم 45 في المائة ونسبة النساء 55 في المائة.

107- وكانت نسبة المقيمين المستقلين من البلدان النامية أعلى في التقييمات اللامركزية (55 في المائة) مقارنة بالتقييمات المركزية (40 في المائة) وتقييمات الأثر (37 في المائة)، مما يدل على الحاجة إلى إيلاء اهتمام وثيق لاستخدام المقيمين الوطنيين والإقليميين. ويوضح الشكل 3 التمثيل الإقليمي في تشكيل أفرقة التقييم، ويكشف عن زيادات طفيفة في التمثيل مقارنة بعام 2023.

108- وعمل مكتب التقييم مع أوساط التقييم من السكان الأصليين والشباب من خلال مبادرة #Eval4Action، حيث وقّع على البيان الشبابي، كما شارك مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة الخاص بالمقيمين الشباب والناشئين، بهدف استقطاب الأشخاص المؤهلين إلى مجال التقييم.

³ تولى مدير تقييم ذوو خبرة معينون من الخارج إدارة أحد التقييمين المشتركين اللذين قادهما البرنامج، وكلا التقييمين المشتركين اللذين قادتتهما منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

الشكل 3: تشكيل أفرقة التقييم بحسب المجموعات الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، 2024



المصدر: مكتب التقييم

الخصيلة 5- مساهمة الشراكات في تعزيز بيئة التقييم على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وفي الاتساق في الأمم المتحدة

109- واصل البرنامج مساهمته في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والمواءمة معه من خلال قيادته ومشاركته في القيادة وعضويته في مختلف الأفرقة التابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. واشترك البرنامج في قيادة الفريق العامل المعني بالتقييم اللامركزي، والفريق العامل المعني بإضفاء الطابع المهني، والفريق العامل المعني بالبيئة والأثر الاجتماعي، والفريق العامل المعني بتجميع التقييمات.

تنمية القدرات الإقليمية والوطنية

110- في عام 2024، أثمر مشروع تعاوني تحت قيادة منتدى شركاء التقييم EvalPartners بدعم من البرنامج، وبالشراكة مع منظمات طوعية إقليمية للتقييم المهني، بنشر عدد من المجلة الأفريقية للتقييم حول موضوع معالجة اختلال التناظر المعرفي وتخليد ذكرى الدكتور Sulley Gariba⁴. وواصل مكتب التقييم تنفيذ خطة عمل تنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم للفترة 2022-2026، وأعد تحليلاً لمستوى الأولوية التي توليها المكاتب القطرية لتعزيز قدرات الرصد والتقييم من خلال تقييم مدى قيام هذه المكاتب بجعل هذا المجال من مجالات العمل جزءاً لا يتجزأ من خططها الاستراتيجية.

111- ومن خلال هذا التحليل النقدي عزز مكتب التقييم تطوير شراكات مع مكاتب قطرية مختارة. وفي سري لانكا، ساعد مكتب التقييم المكتب القطري في تحديد أداة لتقييم نظام التقييم الوطني، مستفيداً من الدعم المقدم من المعهد الألماني للتقييم الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ونظم مكتب التقييم عقد حلقة عمل حضورية مع الحكومة والمنظمات الطوعية للتقييم المهني وجهات أخرى، كما درّب موظفاً محلياً من موظفي البرنامج لضمان تنفيذ استخدام الأداة. وفي إندونيسيا، دعم مكتب التقييم الوكالة الوطنية للاستجابة لحالات الطوارئ في عملها على تحديد وتقييم ممارسات الرصد والتقييم في الوكالة كخطوة أولى نحو وضع خطة لإنشاء نظام للرصد والتقييم في الوكالة.

112- وشارك مكتب التقييم في مؤتمر قدرات التقييم الوطنية في بيجين وهو مؤتمر نصف سنوي ينظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مبادرة التقييم العالمية، ويجمع أصحاب المصلحة الملتمزين بتعزيز قدرة البلدان على تقييم سياساتها وبرامجها. وقد قام مكتب التقييم برعاية مشاركة اثنين من النظراء الحكوميين من بنن وليسوتو في حلقة نقاشية عرضاً فيها تعاونهما المثمر مع البرنامج واستخدام التقييمات المشتركة لبرامج الوجبات المدرسية الوطنية لتعزيز فعاليتها واستدامتها. وأدار مدير التقييم في البرنامج الجلسة العامة الافتتاحية مع عدد من ممثلي الحكومات وشارك في حلقة نقاش تناولت مساهمة البرنامج في تقييم التدخلات على مستوى محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.

⁴ المجلة الأفريقية للتقييم، 2024. الافتتاحية: معالجة اختلال التناظر المعرفي تخليداً لذكرى الدكتور Sulley Gariba.

113- ووقع البرنامج في أكتوبر/تشرين الأول مذكرة تفاهم مع المعهد الألماني للتقييم الإنمائي بهدف التعاون على المستوى العالمي في مبادرات تنمية قدرات التقييم، بما في ذلك تقييم نُظم التقييم الوطنية باستخدام مؤشر قدرات التقييم الوطنية. ويستند هذا العمل إلى علاقة عريقة بين وحدة التقييم الإقليمية التابعة للبرنامج في بنما والمعهد الألماني للتقييم الإنمائي وغيره من أصحاب المصلحة المعنيين بتنمية قدرات التقييم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الشراكات

114- لا تزال التقييمات المشتركة وسيلة حيوية للاستفادة المثلى من الموارد بين كيانات الأمم المتحدة، فضلا عن أنها فرصة لتعزيز التعلم الجماعي والتعاون وكسب دعم الحكومات وتوطيد ملكيتها.

115- وفي عام 2024، ساهم البرنامج في تسعة تقييمات مشتركة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات. وعلى المستوى العالمي، دعم البرنامج تقييمين إنسانيين مشتركين بين الوكالات، وتقييما تجميعيا واحدا مشتركا بين الوكالات وتقييما مشتركا لعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجال الحماية الاجتماعية. وشارك البرنامج أيضا في إدارة أربعة تقييمات مشتركة لامركزية. وقاد البرنامج تقييما لقدرة سبل كسب العيش على الصمود في الأزمان الممتدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر والصومال، بالشراكة مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قاد البرنامج تقييما لقدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وفي النيجر، قادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة تقييما لقدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي. وفي ملاوي، تعاون البرنامج مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وحكومة ملاوي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (الوكالة الرائدة) لتقييم برنامج مشترك لتعليم البنات. وأدار البرنامج أيضا، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تقييما مشتركا للأثر في جنوب السودان لتقييم برنامج مشترك لقدرة على الصمود في ذلك البلد.

116- وواصل مكتب التقييم، بالاشتراك مع وظائف التقييم في الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها، دعم جماعة الممارسين المعنية بالنهوض بالتقييم (EvalForward)، التي بلغ عدد أعضائها النشطين في عام 2024 نحو 1 800 عضو نشط من 132 بلدا. وشملت الأنشطة استضافة سبع حلقات دراسية شبكية وسبع مدونات وست مناقشات قوية عبر الإنترنت بشأن مواضيع يقودها الطلب تراوحت بين أساليب التقييم والذكاء الاصطناعي وقياس التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة. وشاركت جماعة الممارسين أيضا في حلقات نقاش في مؤتمرات جمعية التقييم الأوروبية ورابطة التقييم الأفريقية.

117- وواصل مكتب التقييم العمل في تعاون وثيق مع شبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في العمل الإنساني التي يشارك مدير التقييم في لجنتها التوجيهية.

118- التقييم على نطاق المنظومة على المستوى العالمي: في أعقاب إنشاء مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2023، اضطلع مكتب التقييم بدور رئيسي في دعم تنقيح سياسة التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة ووضعها في صيغتها النهائية كجزء من فريق إدارة التقييم التابع للمكتب.

119- التقييم على نطاق المنظومة على المستوى القطري: واصل البرنامج، من خلال وحدات التقييم الإقليمية التابعة له وكجزء من شبكات التقييم الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، المشاركة في تقييم أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، شاركت وحدة التقييم الإقليمية في بانكوك، من خلال مشاركتها في فريق الأمم المتحدة المعني بتقييم التنمية لإقليم آسيا والمحيط الهادئ، في تقييم إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للصين. في الوقت نفسه، شاركت وحدة التقييم الإقليمية في بنما في تقييم إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لغواتيمالا.

مسارات العمل الشاملة

120- أثرت البيئة الخارجية والمؤسسية المتغيرة للبرنامج على الأنشطة في مسارات العمل الشاملة على النحو المبين أدناه.

← الإطار المعياري. حدثت ثلاثة تطورات مهمة أثرت على الإطار المعياري.

- وافق المجلس في دورته السنوية لعام 2024 على إدخال تعديلات على سياسة التقييم وسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية في ما يرتبط بمعيار التغطية لتقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية بناء على توصية منبثقة عن تقييم سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية بالتحويل إلى تغطية تقييمية للخطط الاستراتيجية القطرية أكثر انتقائية واستراتيجية وفي الوقت المناسب وأكثر كفاءة من حيث التكلفة.
- كجزء من عملية إعادة الهيكلة التنظيمية للبرنامج، حُدثت اختصاصات وظيفة التقييم لتوضيح تقسيم العمل بين مكتب التقييم و وحدات التقييم الإقليمية.
- ساهم مكتب التقييم في استعراض أجرته وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة بشأن التقييمات التي تقودها الجهات المانحة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الطلبات المرتبطة بالرقابة من الجهات المانحة في سياق اتفاقات التمويل ومبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات الذي تتبعه الأمم المتحدة.
- ◀ *التمويل والعاملون.* أثرت التخفيضات في الميزانية المؤسسية تأثيراً كبيراً على وحدات التقييم الإقليمية، مما تسبب في حالة من عدم اليقين لدى الموظفين، ولذلك كان الموضوع الرئيسي للسنة هو الدعوة إلى تخصيص تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للتقييم ودعم الاحتفاظ بالقوة العاملة في الوظيفة. ولكن مع الوقف المؤقت للتوظيف في البرنامج وفي ظل قيود الميزانية، تعثر بصورة كبيرة التقدم في تنفيذ إطار التوظيف.
- ◀ *الترتيبات المؤسسية والإدارة.* حدد تعميم جديد، صادر عن المديرية التنفيذية ونُشر عقب اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد لمقر البرنامج ومكاتبه العالمية، اللجان الداخلية التي تضمنت مشاركة مدير التقييم. ومن خلال هذا التعميم نقحت عضوية الفريق التوجيهي لوظيفة التقييم، وعقد الفريق اجتماعاً واحداً مع نائب المديرية التنفيذية. واجتمع مدير التقييم مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أربع مرات، بما في ذلك بالاشتراك مع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بشأن خطط العمل، ومع شعبة التخطيط المؤسسي والأداء وشعبة إدارة المخاطر لمتابعة توصيات التقييم. وعلى المستوى الإقليمي، عقدت خمسة من المكاتب الإقليمية السنة اجتماعاً واحداً على الأقل للجنة التقييم الإقليمية في عام 2024.
- ◀ *الإبلاغ.* استوفيت جميع مراحل التقارير المؤسسية، بما في ذلك المساهمات في تقرير الأداء السنوي وسجل المخاطر المؤسسية والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

الموارد المالية لوظيفة التقييم في البرنامج

- 121- في عام 2024، بلغ إجمالي الموارد المالية المتاحة لوظيفة التقييم 30.63 مليون دولار أمريكي، أي 0.31 في المائة من إجمالي إيرادات المساهمات (9.77 مليار دولار أمريكي). وبلغ إجمالي نفقات التقييم 28.57 مليون دولار أمريكي، أي 0.29 في المائة من إجمالي إيرادات المساهمات.
- 122- وكما هو مبين في الجدول 3، بلغ إجمالي الميزانية المتاحة لمكتب التقييم في عام 2024 مبلغ 20.28 مليون دولار أمريكي:
 - ◀ على الرغم من تخصيص مبلغ 15.31 مليون دولار أمريكي في الأصل من ميزانية دعم البرامج والإدارة في خطة الإدارة، بلغت قيمة المبلغ المستلم بالفعل 14.95 مليون دولار أمريكي نتيجة لتخفيضات الميزانية المؤسسية؛ ومن هذا المبلغ، خصص مبلغ 360 000 دولار أمريكي لوحدات التقييم الإقليمية (60 000 دولار أمريكي لكل منها) من أجل حماية قدرة التقييم الأساسية في المكاتب الإقليمية؛
 - ◀ أتيحت أموال البرامج من ميزانيات الحوافز القطرية (بما مجموعه قيمته 3 ملايين دولار أمريكي) لمكتب التقييم من أجل إجراء تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية، على الرغم من أن حالة التمويل في بعض المكاتب القطرية دفعت هذه المكاتب القطرية إلى طلب الدعم من الصندوق الاحتياطي للتقييمات؛
 - ◀ استُلم مبلغ 0.8 مليون دولار أمريكي من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد الجهات المانحة لتقييم الأثر. وبالإضافة إلى ذلك، حُصص مبلغ 1.48 مليون دولار من ميزانيات الحوافز القطرية؛

123- وُحِصَّ مبلغ إجمالي قدره 5.6 مليون دولار أمريكي في الميزانية لوظيفة التقييم اللامركزي في عام 2024. وغطى هذا المبلغ أساساً إجراء التقييمات اللامركزية الممولة من مصادر البرامج القطرية وتمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة لوحدات التقييم الإقليمية التي تأثرت على وجه الخصوص بالقيود المفروضة على استخدام ميزانية دعم البرامج والإدارة المؤسسية.

124- وأُتِيح مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي من أجل الصندوق الاحتياطي للتقييمات (انظر مزيداً من التفاصيل أدناه).

125- وفي حين أن ميزانية دعم البرامج والإدارة كانت محمية من التخفيضات، فقد قام مكتب التقييم بتحقيق وفورات عن قصد من أجل دعم وحدات التقييم الإقليمية؛ وقد فعل ذلك من خلال عدم ملء الوظائف الشاغرة، والاضطلاع داخلياً بالأعمال التي تُنفذ في العادة بواسطة شركات خارجية، وإجراء استعراض منظم للأنشطة المقررة من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المخصصة.

الجدول 3: الموارد المتاحة لوظيفة التقييم مقابل النفقات في الفترة 2022-2024 (بملايين الدولارات الأمريكية)

2024		2023		2022		مصدر التمويل	الأموال التي يديرها مكتب التقييم
النفقات	الموارد المتاحة	النفقات	الموارد المتاحة	النفقات	الموارد المتاحة		
14.89	14.95	14.59	15.90	14.90	15.17	مجموع دعم البرامج والإدارة [2]	مخطط عمل مكتب التقييم [1]
		0.50	0.50			المبادرة المؤسسية الحاسمة للمخطة الاستراتيجية / إطار النتائج المؤسسية	
2.65	3.0	2.26	2.25	3.01	4.50	ميزانية الخطط الاستراتيجية القطرية	تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية [3]
1.24	0.85	2.05	3.53	1.50	3.24	الصندوق الاستثماري المتعدد الجهات المانحة [4]	
1.04	1.48	0.84	1.48	0.73	0.64	ميزانية الخطط الاستراتيجية القطرية [5]	تقييمات الأثر
0.4		0.11	1.00			الصندوق الاستثماري للبرامج المدرسية [6]	
20.23	20.28	20.35	24.66	20.14	23.55	المجموع الفرعي لمكتب التقييم	
2.93	3.18	3.23	3.84	2.90	3.20	دعم البرامج والإدارة (المكاتب الإقليمية)	وحدات التقييم الإقليمية [7]
5.41	5.67	4.04	4.30	6.03	6.14	ميزانية الخطط الاستراتيجية القطرية	التقييمات اللامركزية [8]
8.34	8.85	7.27	8.14	8.93	9.34	المجموع الفرعي خارج مكتب التقييم	
مشمولة في [3] و [8]	1.50	مشمولة في [3] و [8]	1.50	مشمولة في [3] و [8]	1.50	الصندوق الاحتياطي للتقييمات [9]	
28.57	30.63	27.62	34.30	29.07	34.39	المجموع الكلي	
0.29 في المائة	0.31 في المائة	0.33 في المائة	0.41 في المائة	0.21 في المائة	0.24 في المائة	كثسبة مئوية من إيرادات مساهمات البرنامج [10]	

ملاحظات:

- [1] تشمل جميع الأنشطة المطلوبة لتنفيذ استراتيجية البرنامج بشأن التقييم، على النحو المبين في خطة العمل السنوية المرفقة بخطة الإدارة.
- [2] 2024: وافقت خطة الإدارة على تخصيص مبلغ 15.3 مليون دولار أمريكي. وبلغت المخصصات الفعلية حتى يناير/كانون الثاني 2024 مبلغ 14.95 مليون دولار أمريكي. وخصص مكتب التقييم مبلغ 360 000 دولار أمريكي لوحدات التقييم الإقليمية (60 000 دولار أمريكي لكل وحدة) من أجل حماية قدرات التقييم الأساسية.
- [3] هذه الأرقام هي المخصصات المرتبطة بالتكليف بإجراء تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية.
- [4] المساهمات المؤكدة للاستخدام في الفترة 2024-2025 هي منحة مقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. واستلم البرنامج منحة من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية بمبلغ 1.9 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2024 لأنشطة الفترة 2025-2026، وسيجري الإبلاغ عنها في تقرير التقييم السنوي لعام 2025. ويُخصص الصندوق الاستثماري

المتعدد المانحين لتقييم الأثر للنفقات المتعددة السنوات. وتُحتسب النفقات من الصندوق الاستئماني استنادا إلى النفقات الفعلية خلال السنة المالية 2024 (وفقا لمنهجية الإبلاغ المؤسسي عن الأموال الخارجة عن الميزانية)

[5] النفقات التي أبلغت عنها المكاتب القطرية (للأعوام 2022 و2023 و2024).

[6] من المتوقع استخدام المساهمة المتعددة السنوات في الصندوق الاستئماني للبرامج المدرسية خلال الفترة الممتدة من 2023 حتى 2025 (2023: 400 656 دولار أمريكي؛ 2024: 320 656 دولار أمريكي؛ 2025: 217 655 دولار أمريكي)، ولا تشمل هذه المبالغ تكاليف الدعم غير المباشرة.

[7] تستند ميزانيات وحدات التقييم الإقليمية إلى الميزانيات الإقليمية الموافق عليها للمكاتب الإقليمية والمخصصات النهائية (للموظفين وغيرهم). 2024: وافقت خطة الإدارة على تخصيص مبلغ 3.91 مليون دولار أمريكي. وطلب من وحدات التقييم الإقليمية في مطلع عام 2024 خفض ميزانياتها إلى 3.27 مليون دولار أمريكي. وتأثرت الوحدات بشدة بسبب تجميد التوظيف.

[8] استنادا إلى توقعات التقييمات اللامركزية والنفقات الفعلية.

[9] الصندوق الاحتياطي للتقييمات: النفقات مشمولة في التقييمات اللامركزية وتقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية لعامي 2023 و2024.

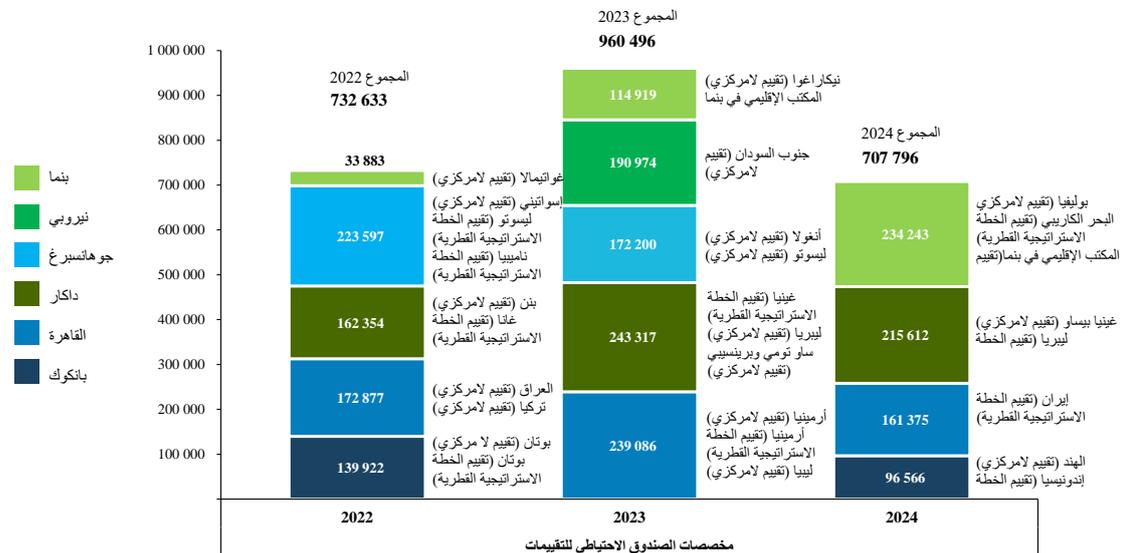
[10] تستند النسب المئوية إلى المساهمات المؤكدة.

الصندوق الاحتياطي للتقييمات

126- كما هو مبين في الشكل 4، وفر الصندوق الاحتياطي للتقييمات دعما أساسيا لثمانية مكاتب قطرية وللمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث حصلت مكاتب غينيا-بيساو والهند ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وتونس والمكتب الإقليمي على دعم لتنفيذ تقييمات لامركزية، وحصلت مكاتب جمهورية إيران الإسلامية واندونيسيا وليبيريا والمكتب المتعدد البلدان لمنطقة البحر الكاريبي على دعم لإجراء تقييمات للخطط الاستراتيجية القطرية.

127- ويمثل المبلغ الإجمالي المخصص في عام 2024 (707 796 دولار أمريكي) انخفاضا بنسبة 26 في المائة عن عام 2024، ويرجع ذلك أساسا إلى تلقي عدد أقل من الطلبات في عام 2024 مقارنة بعام 2023، وعدم استيفاء المعايير في بعض الطلبات. وخصص منذ إنشاء الصندوق في عام 2017 مبلغ 6.1 مليون دولار أمريكي، مع تسجيل ذروتين في عام 2017 عندما أنشئ الصندوق وفي عام 2023. وخصص تمويل لنسبة 94 في المائة من الطلبات في عام 2024.

الشكل 4: مخصصات الصندوق الاحتياطي للتقييمات بحسب الإقليم وفئة التقييم والمكتب القطري، 2022-2024



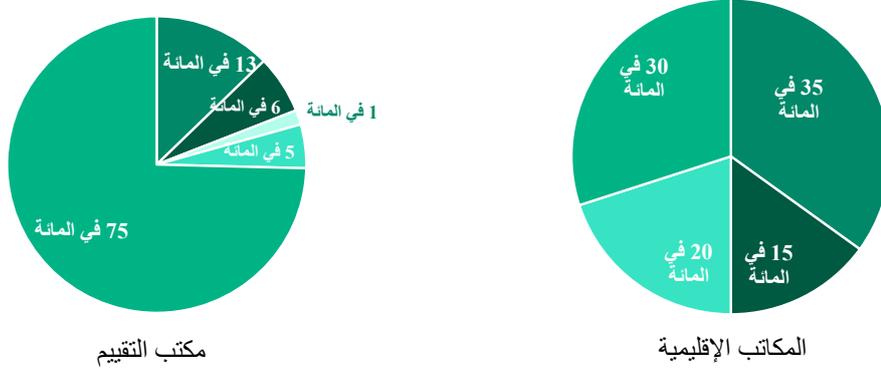
الموارد البشرية

128- ظلت حصة القوة العاملة في مجال التقييم من البلدان النامية مستقرة عند نسبة 25 في المائة في مكتب التقييم، وزادت إلى 65 في المائة في المكاتب الإقليمية. ويوضح الشكل 5 التنوع الجغرافي للقوة العاملة في وظيفة التقييم الذي لا يزال يشهد تحسنا.

129- وفي ما يتعلق بالتنوع الجنساني، تشكل النساء 67 في المائة من القوة العاملة في وظيفة التقييم في مكتب التقييم في المقر و75 في المائة في المكاتب الإقليمية.

الشكل 5: تشكيل مكتب التقييم ووحدات التقييم الإقليمية
بحسب المجموعات الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، 2024 (لغاية 30 يناير/كانون الثاني 2025)

دول غرب أوروبا ودول أخرى دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي دول أوروبا الشرقية دول آسيا والمحيط الهادئ الدول الأفريقية



المصدر: مكتب التقييم.

الملحق الأول

مؤشرات الرصد الرئيسية

2024	2023	2022	الحصيلة 1 - استقلال التقييمات ومصداقيتها وفانديتها
انظر الفقرات من 37 إلى 40	انظر الفقرة 30 (تقرير التقييم السنوي لعام 2023)	انظر الفقرتين 62 و63 (تقرير التقييم السنوي لعام 2022)	مسار العمل 1-1 أمثلة على التقييمات التي تستخدم أساليب، أو نهجاً، أو تقنيات مبتكرة أو تكيفية، مع إمكانية تعزيز الأفكار بشأن الأدلة واستخدامها
100 في المائة	95 في المائة	96 في المائة	مسار العمل 1-2 النسبة المئوية للتقييمات اللامركزية المنجزة (باستثناء التقييمات المشتركة التي لا تُطبق نظام ضمان جودة التقييم في البرنامج) التي استخدمت خدمة دعم الجودة لمشروع الاختصاصات ومشروع التقرير الأولي، ومشروع تقرير التقييم
23 من أصل 23 تقييماً	20 من أصل 21 تقييماً	24 من أصل 25 تقييماً	مسار العمل 1-3 تحديث نظام ضمان جودة التقييم لكي يُعبر عن التغييرات في القواعد والمعايير الدولية (القواعد والمعايير الخاصة بفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتوجيهات ذات الصلة، ومتطلبات خطة العمل على نطاق المنظومة، وسائر المبادئ المتفق عليها دولياً)
انظر الفقرة 43	انظر الفقرات من 32 إلى 37 (تقرير التقييم السنوي لعام 2023)	انظر الفقرات من 67 إلى 69 (تقرير التقييم السنوي لعام 2022)	مسار العمل 1-4 أُلّف النسبة المئوية لتقارير التقييم التي أُنجزت في السنة المرجعية المصنفة من خلال التقدير اللاحق للجودة على أنها "مُرضية" أو "مُرضية للغاية"
95 في المائة (المركزية: 100 في المائة اللامركزية: 91 في المائة الأثر: 100 في المائة)	100 في المائة (المركزية: 100 في المائة اللامركزية: 100 في المائة الأثر: 100 في المائة)	91 في المائة (المركزية: 86 في المائة اللامركزية: 96 في المائة)	مسار العمل 1-4 أُلّف النسبة المئوية لتقارير التقييم التي أُنجزت في السنة المرجعية المصنفة من خلال التقدير اللاحق للجودة على أنها "مُرضية" أو "مُرضية للغاية"
المركزية: 12 من أصل 12 تقريراً اللامركزية: 21 من أصل 23 تقريراً الأثر: 3 من أصل 3 تقارير	المركزية: 20 من أصل 20 تقريراً اللامركزية: 21 من أصل 21 تقريراً الأثر: 1 من أصل تقرير واحد	المركزية: 19 من أصل 22 تقريراً اللامركزية: 24 من أصل 25 تقريراً	
87 في المائة (المركزية: 83 في المائة اللامركزية: 91 في المائة الأثر: 67 في المائة)	69 في المائة (المركزية: 65 في المائة اللامركزية: 71 في المائة الأثر: 100 في المائة)	74 في المائة (المركزية: 73 في المائة اللامركزية: 76 في المائة)	مسار العمل 1-4 باء النسبة المئوية لتقارير التقييم التي أُنجزت في السنة المرجعية المصنفة من خلال التقدير اللاحق للجودة المتعلقة بمتطلبات خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على أنها "تستوفي المتطلبات"
المركزية: 10 من أصل 12 تقريراً اللامركزية: 21 من أصل 23 تقريراً الأثر: 2 من أصل 3 تقارير	المركزية: 13 من أصل 20 تقريراً اللامركزية: 15 من أصل 21 تقريراً الأثر: 1 من أصل تقرير واحد	المركزية: 16 من أصل 22 تقريراً اللامركزية: 19 من أصل 25 تقريراً	
47 في المائة (المركزية: 33 في المائة اللامركزية: 61 في المائة الأثر: 0 في المائة)	24 في المائة (المركزية: 25 في المائة اللامركزية: 24 في المائة الأثر: 0 في المائة)	37 في المائة (المركزية: 41 في المائة اللامركزية: 33 في المائة)	مسار العمل 1-4 جيم النسبة المئوية لتقارير التقييم التي أُنجزت في السنة المرجعية المصنفة من خلال التقدير اللاحق للجودة المتعلقة بمتطلبات استراتيجية

2024	2023	2022	الحصيلة 1 - استقلال التقييمات ومصداقيتها وفانديتها
المركزية: 4 من أصل 12 تقريراً اللامركزية: 14 من أصل 23 تقريراً الأثر: 0 من أصل 3 تقارير	المركزية: 5 من أصل 20 تقريراً اللامركزية: 5 من أصل 21 تقريراً الأثر: 0 من أصل تقرير واحد	المركزية: 9 من أصل 22 تقريراً اللامركزية: 8 من أصل 24 تقريراً	الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة على أنها "تستوفي المتطلبات"

2024	2023	2022	الحصيلة 2 - توازن تغطية التقييم
76 في المائة (المركزية: 80 في المائة اللامركزية: 72 في المائة الأثر: 78 في المائة)	70 في المائة (المركزية: 65 في المائة اللامركزية: 67 في المائة الأثر: 100 في المائة)	77 في المائة (المركزية: 91 في المائة اللامركزية: 67 في المائة)	مسار العمل 1-2 النسبة المئوية للتقييمات المقررة في السنة المرجعية التي جرى بالفعل التعاقد على إجرائها ⁵
المركزية: 20 من أصل 25 تقييماً اللامركزية: 18 من أصل 25 تقييماً الأثر: 7 من أصل 9 تقييمات	المركزية: 13 من أصل 20 تقييماً اللامركزية: 16 من أصل 24 تقييماً الأثر: 6 من أصل 6 تقييمات	المركزية: 21 من أصل 23 تقييماً اللامركزية: 22 من أصل 33 تقييماً	مسار العمل 2-2-ألف النسبة المئوية للسياسات السارية المفعول المقيّمة أو التي يجري تقييمها
86 في المائة	77 في المائة	69 في المائة	
12 من أصل 14 سياسة	10 من أصل 13 سياسة	9 من أصل 13 سياسة	
92 في المائة	93 في المائة	90 في المائة	مسار العمل 2-2-باء النسبة المئوية لما تم تقييمه من الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي حان موعد تقييمها
11 من أصل 12 خطة استراتيجية قطرية مؤقتة/خطة استراتيجية قطرية	14 من أصل 15 خطة استراتيجية قطرية مؤقتة/ خطة استراتيجية قطرية	19 من أصل 21 خطة استراتيجية قطرية مؤقتة/خطة استراتيجية قطرية	
10 في المائة	80 في المائة	40 في المائة	مسار العمل 2-2-جيم النسبة المئوية لما تم تقييمه من استجابات لحالات الطوارئ المؤسسية في السنة المرجعية ⁶
1 من أصل حالة طوارئ واحدة	4 من أصل 5 حالات طوارئ	2 من أصل 5 حالات طوارئ	
92 في المائة	83 في المائة	69 في المائة	مسار العمل 2-2-دال النسبة المئوية للمكاتب القطرية التي لديها تقييم لامركزي واحد على الأقل أنجز في دورة الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة [المنتهية في السنة المرجعية]
12 من أصل 13 مكتباً قطرياً	15 من أصل 18 مكتباً قطرياً	18 من أصل 26 مكتباً قطرياً	
2	0	1	مسار العمل 2-2-هاء عدد التقييمات الاستراتيجية المنجزة في السنة المرجعية

⁵ في حالة تقييمات الأثر، السنة المرجعية هي السنة وقّعت فيها مذكرة التفاهم ذات الصلة.

⁶ نَقَّح هذا المؤشر لمراعاة الاستجابات لحالات الطوارئ المؤسسية التي تستحق التقييم فقط إذا كانت قد فُعلت خلال السنة الرابعة السابقة للسنة المرجعية. في عام 2020، كانت حالة الطوارئ المؤسسية الجديدة الوحيدة التي فُعلت هي جائحة كوفيد-19، وجرّت تغطيتها من خلال تقييم حالة الطوارئ المؤسسية الذي قُدّم إلى الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2022.

2024	2023	2022	الحصيلة 2 - توازن تغطية التقييم
3	1	0	مسار العمل 2-2-واو عدد تقارير تقييم الأثر النهائية الموافق عليها في السنة المرجعية
1- التعلم بشأن القدرة على الصمود في جنوب السودان 2- تقييم الأثر لبرنامج الوجبات المدرسية في الأردن 3- التعلم بشأن القدرة على الصمود في النيجر	التحويلات القائمة على النقد وناقذة المنظور الجنساني: السلفادور		
1	0	2 (المركزية: 1 اللامركزية: 1)	مسار العمل 2-2- زاي عدد تقارير التقييم التجميعية المنجزة في السنة المرجعية

2024	2023	2022	الحصيلة 3 - أدلة التقييم متاحة بشكل منهجي ويمكن الوصول إليها
78 في المائة (المركزية: 69 في المائة اللامركزية: 78 في المائة الأثر: 100 في المائة) (المائة)	89 في المائة (المركزية: 100 في المائة اللامركزية: 78 في المائة الأثر: 100 في المائة)	86 في المائة (المركزية: 92 في المائة اللامركزية: 81 في المائة)	مسار العمل 1-3-ألف النسبة المئوية للتقييمات المنجزة التي تتاح للجمهور في الوقت المناسب (مؤشر الأداء الرئيسي لإطار النتائج المؤسسية)
المركزية: 9 من أصل 13 تقييما اللامركزية: 20 من أصل 25 تقييما الأثر: 3 من أصل 3 تقييمات	المركزية: 20 من أصل 20 تقييما اللامركزية: 18 من أصل 23 تقييما الأثر: 1 من أصل تقييم واحد	المركزية: 22 من أصل 24 تقييما اللامركزية: 22 من أصل 27 تقييما	
29 في المائة (المركزية: 54 في المائة اللامركزية: 16 في المائة) (المائة)	53 في المائة (المركزية: 100 في المائة اللامركزية: 13 في المائة)	38 في المائة (المركزية: 67 في المائة اللامركزية: 12 في المائة)	مسار العمل 3-1-باء النسبة المئوية لردود الإدارة على التقييمات المنجزة (بحسب الفئة) المتاحة للجمهور في الوقت المناسب
المركزية: 7 من أصل 13 ردا من الإدارة اللامركزية: 4 من أصل 25 ردا من الإدارة	المركزية: 20 من أصل 20 ردا من الإدارة اللامركزية: 3 من أصل 23 ردا من الإدارة	المركزية: 16 من أصل 24 ردا من الإدارة اللامركزية: 3 من أصل 26 ردا من الإدارة	
4.2+ في المائة	31.2+ في المائة	32.9+ في المائة	مسار العمل 3-1-جيم منتجات التقييم التي تم الوصول إليها (مؤشر الأداء الرئيسي لإطار النتائج المؤسسية) [النسبة المئوية للزيادة/الانخفاض في عدد عمليات التنزيل الفريدة لمنتجات التقييم الصادرة في السنة السابقة]
43 672 عملية تنزيل فريدة	41 905 عملية تنزيل فريدة	31 948 عملية تنزيل فريدة	
100 في المائة	95 في المائة	92 في المائة	مسار العمل 3-2-ألف النسبة المئوية لمشاريع السياسات ومشاريع الخطط الاستراتيجية القطرية في البرنامج التي تُشير صراحة إلى
10 من أصل 10 مشاريع	20 من أصل 21 مشروع	23 من أصل 25 مشروع	

2024	2023	2022	الحصيلة 3 - أدلة التقييم متاحة بشكل منهجي ويمكن الوصول إليها
			أدلة التقييم (مؤشر الأداء الرئيسي لإطار النتائج المؤسسية)
61 في المائة (المركزية: 62 في المائة اللامركزية: 59 في المائة)	65 في المائة (المركزية: 57 في المائة اللامركزية: 69 في المائة)	66 في المائة (المركزية: 44 في المائة اللامركزية: 76 في المائة)	مسار العمل 2-3-2-بء النسبة المئوية لتوصيات التقييم المنفذة (مؤشر الأداء الرئيسي لإطار النتائج المؤسسية)
127 من أصل 210 توصيات	201 من أصل 311 توصية	136 من أصل 206 توصية	
14 (بقيادة المقر: 6 الإقليمية: 8)	9 (بقيادة المقر: 2 الإقليمية: 7)	8 (بقيادة المقر: 2 الإقليمية: 6)	مسار العمل 3-3 عدد ملخصات أدلة التقييم التي تم إصدارها

2024	2023	2022	الحصيلة 4- امتلاك قدرة معززة على التكليف بإجراء التقييمات وإدارتها واستخدامها
64 في المائة	67 في المائة	42 في المائة	مسار العمل 1-4 النسبة المئوية للتقييمات اللامركزية المنجزة التي أتم مديرو التقييم برنامج التدريب على تعلم التقييم لأجلها
14 من أصل 22 تقييمًا لامركزيًا	14 من أصل 21 تقييمًا لامركزيًا	10 من أصل 24 تقييمًا لامركزيًا	
55 في المائة (المركزية: 54 في المائة اللامركزية: 54 في المائة الأثر: 63 في المائة)	57 في المائة (المركزية: 60 في المائة اللامركزية: 54 في المائة الأثر: 46 في المائة)	54 في المائة (المركزية: 58 في المائة اللامركزية: 50 في المائة)	مسار العمل 2-4-ألف النسبة بين الذكور والإناث في أفرقة التقييم [النسبة المئوية للنساء]
المركزية: 64 من النساء و54 من الرجال اللامركزية: 78 من النساء و66 من الرجال الأثر: 12 من النساء و7 من الرجال	المركزية: 103 من النساء و68 من الرجال اللامركزية: 61 من النساء و51 من الرجال الأثر: 6 من النساء و7 من الرجال	المركزية: 98 من النساء و72 من الرجال اللامركزية: 74 من النساء و73 من الرجال	
47 في المائة (المركزية: 40 في المائة اللامركزية: 55 في المائة الأثر: 37 في المائة)	43 في المائة (المركزية: 38 في المائة اللامركزية: 51 في المائة الأثر: 31 في المائة)	46 في المائة (المركزية: 34 في المائة اللامركزية: 61 في المائة)	مسار العمل 2-4-باء 1 التنوع الجغرافي (مستوى تنمية البلد) في أفرقة التقييم [النسبة المئوية لأعضاء الفريق الذين يحملون جنسية واحدة على الأقل من بلدنا]
المركزية: 47 من البلدان النامية و71 من البلدان المتقدمة اللامركزية: 79 من البلدان النامية و65 من البلدان المتقدمة الأثر: 7 من البلدان النامية و12 من البلدان المتقدمة	المركزية: 65 من البلدان النامية و106 من البلدان المتقدمة اللامركزية: 57 من البلدان النامية و55 من البلدان المتقدمة الأثر: 4 من البلدان النامية و9 من البلدان المتقدمة	المركزية: 58 من البلدان النامية و112 من البلدان المتقدمة اللامركزية: 89 من البلدان النامية و58 من البلدان المتقدمة	

2024	2023	2022	الحصيلة 4- امتلاك قدرة معززة على التكليف بإجراء التقييمات وإدارتها واستخدامها
<p>الدول الأفريقية: 21 في المائة (المركزية: 20 في المائة اللامركزية: 24 في المائة) الأثر: 3 في المائة)</p> <p>دول آسيا والمحيط الهادئ: 14 في المائة (المركزية: 9 في المائة اللامركزية: 19 في المائة) الأثر: 25 في المائة)</p> <p>دول أوروبا الشرقية: 2 في المائة (المركزية: 1 في المائة اللامركزية: 3 في المائة) الأثر: 3 في المائة)</p> <p>دول أمريكا اللاتينية والكاريبي: 9 في المائة (المركزية: 7 في المائة اللامركزية: 11 في المائة) الأثر: 10 في المائة)</p> <p>دول أوروبا الغربية ودول أخرى: 54 في المائة (المركزية: 63 في المائة اللامركزية: 43 في المائة) الأثر: 59 في المائة)</p>	<p>الدول الأفريقية: 19 في المائة (المركزية: 20 في المائة اللامركزية: 19 في المائة) الأثر: 0 في المائة)</p> <p>دول آسيا والمحيط الهادئ: 13 في المائة (المركزية: 10 في المائة اللامركزية: 18 في المائة) الأثر: 23 في المائة)</p> <p>دول أوروبا الشرقية: 2 في المائة (المركزية: 1 في المائة) تقييمات لامركزية: 3 في المائة الأثر: 0 في المائة)</p> <p>دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: 8 في المائة (المركزية: 8 في المائة) تقييمات لامركزية: 7 في المائة الأثر: 15 في المائة)</p> <p>دول غرب أوروبا ودول أخرى: 58 في المائة (المركزية: 61 في المائة اللامركزية: 53 في المائة) الأثر: 62 في المائة)</p>	<p>الدول الأفريقية: 19 في المائة (المركزية: 15 في المائة اللامركزية: 24 في المائة)</p> <p>دول آسيا والمحيط الهادئ: 14 في المائة (المركزية: 10 في المائة اللامركزية: 18 في المائة)</p> <p>دول أوروبا الشرقية: 0 في المائة (المركزية: 0 في المائة اللامركزية: 1 في المائة)</p> <p>دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: 11 في المائة (المركزية: 6 في المائة اللامركزية: 16 في المائة)</p> <p>دول غرب أوروبا ودول أخرى: 56 في المائة (المركزية: 69 في المائة اللامركزية: 41 في المائة)</p>	<p>مسار العمل 4-2- باء 2 التنوع الجغرافي (المجموعات الإقليمية للأمم المتحدة) في أفرقة التقييم [توزيع جنسيات أعضاء الفريق في مجموعات الأمم المتحدة الإقليمية للدول الأعضاء]</p>

2024	2023	2022	الحصيلة 5: مساهمة الشراكات في تعزيز بيئة التقييم والانساق في الأمم المتحدة
<p>1 ملاوي (بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة)⁷</p>	<p>3 إسواتيني وغواتيمالا</p>	<p>3 بنن وكولومبيا وليسوتو</p>	<p>مسار العمل 5-1 عدد التقييمات المشتركة مع الحكومات التي شارك فيها البرنامج في السنة المرجعية</p>

⁷ يركز هذا التقييم على تقييم منتصف المدة للمرحلة الثالثة من البرنامج المشترك لتعليم البنات في ملاوي (2021-2023). وهو يشمل حكومة ملاوي بصفتها الحكومة المضيفة، بمشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وبالتالي فهو مصنف على أنه تقييم مشترك مع الحكومة (مسار العمل 5-1) وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة (مسار العمل 5-2). ومع ذلك، يحتسب كتقييم مشترك لامركزي واحد فقط ضمن المجموع الكلي (مسار العمل 5-3).

2024	2023	2022	الحيصلة 5: مساهمة الشراكات في تعزيز بيئة التقييم والاتساق في الأمم المتحدة
<p>9</p> <p>النيجر: منظمة الأمم المتحدة للطفولة</p> <p>جمهورية الكونغو الديمقراطية: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة</p> <p>جنوب السودان: منظمة الأمم المتحدة للطفولة</p> <p>أفغانستان: اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات</p> <p>إثيوبيا: اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات</p> <p>المستوى العالمي: هيئة الأمم المتحدة للمرأة</p> <p>المستوى العالمي: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة العمل الدولية</p>	<p>7</p> <p>تشاد: صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة</p> <p>كينيا: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة</p> <p>لبنان: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين</p> <p>موريتانيا: منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة</p> <p>النيجر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة</p> <p>نيجيريا: منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للصحة العالمية</p> <p>دولة فلسطين: منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة</p>	<p>7</p> <p>منطقة البحر الكاريبي: منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة</p> <p>ملاوي: منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة</p> <p>مدغشقر: منظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة</p> <p>اليمن: اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات</p> <p>إقليم الجنوب الأفريقي: الجهات المانحة، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي</p> <p>المستوى العالمي: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان</p> <p>المستوى العالمي: اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات</p>	<p>مسار العمل 2-5 عدد التقييمات المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين التي شارك فيها البرنامج في السنة المرجعية</p>
<p>9</p> <p>(تقييمات عالمية: 2 تقييمات إنسانية مشتركة بين الوكالات: 2 اللامركزية: 4؛ الأثر: 1)</p>	<p>9</p> <p>(تقييمات عالمية مشتركة: 0 تقييمات إنسانية مشتركة بين الوكالات: 0 اللامركزية: 9)</p>	<p>10</p> <p>(تقييمات عالمية مشتركة: 2 تقييمات إنسانية مشتركة بين الوكالات: 2 اللامركزية: 7)</p>	<p>مسار العمل 3-5 عدد التقييمات المشتركة وعلى نطاق المنظومة التي شارك فيها البرنامج في السنة المرجعية (مؤشر الأداء الرئيسي لإطار النتائج المؤسسية)</p>
2024	2023	2022	مسار العمل الشامل باء - الموارد
<p>0.29 في المائة</p> <p>28.6 مليون دولار أمريكي من أصل 9.7 مليار دولار أمريكي</p>	<p>0.33 في المائة</p> <p>27.6 مليون دولار أمريكي من أصل 8.3 مليار دولار أمريكي</p>	<p>0.21 في المائة</p> <p>29.1 مليون دولار أمريكي من أصل 14.1 مليار دولار أمريكي</p>	<p>مسار العمل باء - ألاف نفقات التقييم كنسبة مئوية من مجموع إيرادات البرنامج من المساهمات</p>
<p>94 في المائة</p> <p>707 796 دولارا أمريكيا مخصصا من أصل 750 923 دولارا أمريكيا مطلوبيا المخصصة للتقييمات اللامركزية:</p> <p>297 732 دولارا أمريكيا المخصصة لتقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية:</p> <p>064 410 دولارات أمريكية</p>	<p>79 في المائة</p> <p>960 496 دولارا أمريكيا مخصصا من أصل 174 215 دولارا أمريكيا مطلوبيا المخصصة للتقييمات اللامركزية: 785 988 دولارا أمريكيا المخصصة لتقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية:</p> <p>174 508 دولارات أمريكية</p>	<p>72 في المائة</p> <p>732 632 دولارا أمريكيا مخصصا من أصل 574 022 دولارا أمريكيا مطلوبيا المخصصة للتقييمات اللامركزية: 330 950 دولارا أمريكيا المخصصة لتقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية:</p> <p>401 682 دولارا أمريكيا</p>	<p>مسار العمل باء - باء الصندوق الاحتياطي للتقييمات [مخصصات الصندوق الاحتياطي للتقييمات في السنة المرجعية كنسبة مئوية من أموال الصندوق الاحتياطي للتقييمات المطلوبة]</p>

2024	2023	2022	مسار العمل الشامل بآء - الموارد
69 في المائة مكتب التقييم: 67 في المائة المكاتب الإقليمية: 75 في المائة (المائة)	70 في المائة مكتب التقييم: 67 في المائة المكاتب الإقليمية: 76 في المائة (المائة)	76 في المائة مكتب التقييم: 73 في المائة المكاتب الإقليمية: 83 في المائة (المائة)	مسار العمل بآء - جيم النسبة بين الذكور والإناث بين الموظفين في وظيفة التقييم [النسبة المئوية للنساء]
مكتب التقييم: 42 من النساء و21 من الرجال المكاتب الإقليمية: 15 من النساء و5 من الرجال	مكتب التقييم: 41 من النساء و20 من الرجال المكاتب الإقليمية: 16 من النساء و5 من الرجال	مكتب التقييم: 45 من النساء و17 من الرجال المكاتب الإقليمية: 20 من النساء و4 من الرجال	
35 في المائة مكتب التقييم: 25 في المائة المكاتب الإقليمية: 65 في المائة (المائة)	34 في المائة مكتب التقييم: 25 في المائة المكاتب الإقليمية: 62 في المائة (المائة)	29 في المائة مكتب التقييم: 19 في المائة المكاتب الإقليمية: 54 في المائة (المائة)	مسار العمل بآء - دال 1 التنوع الجغرافي (مستوى تنمية البلد) للموظفين في وظيفة التقييم [النسبة المئوية للموظفين الذين يحملون جنسية واحدة على الأقل من بلد نام]
مكتب التقييم: 16 من البلدان النامية و47 من البلدان المتقدمة المكاتب الإقليمية: 13 من البلدان النامية و7 من البلدان المتقدمة	مكتب التقييم: 15 من البلدان النامية و46 من البلدان المتقدمة المكاتب الإقليمية: 13 من البلدان النامية و8 من البلدان المتقدمة	مكتب التقييم: 12 من البلدان النامية و50 من البلدان المتقدمة المكاتب الإقليمية: 13 من البلدان النامية و11 من البلدان المتقدمة	
الدول الأفريقية: 18 في المائة مكتب التقييم: 13 في المائة المكاتب الإقليمية: 35 في المائة (المائة)	الدول الأفريقية: 18 في المائة مكتب التقييم: 13 في المائة المكاتب الإقليمية: 33 في المائة (المائة)	الدول الأفريقية: 16 في المائة مكتب التقييم: 10 في المائة المكاتب الإقليمية: 33 في المائة (المائة)	
دول آسيا والمحيط الهادئ: 8 في المائة مكتب التقييم: 6 في المائة المكاتب الإقليمية: 15 في المائة (المائة)	دول آسيا والمحيط الهادئ: 10 في المائة مكتب التقييم: 7 في المائة المكاتب الإقليمية: 19 في المائة (المائة)	دول آسيا والمحيط الهادئ: 9 في المائة مكتب التقييم: 8 في المائة المكاتب الإقليمية: 13 في المائة (المائة)	
دول أوروبا الشرقية: 1 في المائة مكتب التقييم: 2 في المائة المكاتب الإقليمية: 0 في المائة (المائة)	دول أوروبا الشرقية: 2 في المائة مكتب التقييم: 2 في المائة المكاتب الإقليمية: 5 في المائة (المائة)	دول أوروبا الشرقية: 2 في المائة مكتب التقييم: 2 في المائة المكاتب الإقليمية: 4 في المائة (المائة)	مسار العمل بآء - دال 2 التنوع الجغرافي (المجموعات الإقليمية للأمم المتحدة) للموظفين في وظيفة التقييم [توزيع جنسيات الموظفين في مجموعات الأمم المتحدة الإقليمية للدول الأعضاء]
دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 8 في المائة مكتب التقييم: 5 في المائة المكاتب الإقليمية: 20 في المائة (المائة)	دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 7 في المائة مكتب التقييم: 5 في المائة المكاتب الإقليمية: 14 في المائة (المائة)	دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 5 في المائة مكتب التقييم: 2 في المائة المكاتب الإقليمية: 13 في المائة (المائة)	
دول أوروبا الغربية ودول أخرى: 64 في المائة مكتب التقييم: 75 في المائة المكاتب الإقليمية: 30 في المائة (المائة)	دول غرب أوروبا ودول أخرى: 62 في المائة مكتب التقييم: 74 في المائة المكاتب الإقليمية: 29 في المائة (المائة)	دول غرب أوروبا ودول أخرى: 67 في المائة مكتب التقييم: 79 في المائة المكاتب الإقليمية: 38 في المائة (المائة)	

2024	2023	2022	مسار العمل الشامل جيم - الترتيبات المؤسسية والإدارة
98 في المائة	97 في المائة	95 في المائة	مسار العمل جيم - معدل الامتثال في بيان الضمان السنوي للمدير (ة) التنفيذي(ة) بشأن التقييم ⁸
122 من أصل 125 مكتباً (المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر)	131 من أصل 135 مكتباً (المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر)	127 من أصل 133 مكتباً (المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر)	

⁸ تشير إلى موافقة "كافية" أو "قوية" رداً على هذا السؤال: "هل يقوم المكتب بتنفيذ سياسة التقييم واستراتيجية التقييم المؤسسية وهل يؤدي مسؤولياته على النحو المحدد في ميثاق التقييم؟"

الملحق الثاني

التقييمات اللامركزية المنجزة في عام 2024

عنوان التقييم اللامركزي	المكتب الإقليمي
<p>كمبوديا – التقييم النهائي بموجب منحة وزارة الزراعة الأمريكية لمشترىات المعونة الغذائية المحلية والإقليمية (LRP-442-2019-011-00)، لأنشطة البرنامج في مجال التغذية المدرسية في كمبوديا 2019 - 2024</p> <p>جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية - تقييم منتصف المدة للتغذية المدرسية التي نفذها البرنامج بموجب منحة برنامج ماكغفرن-دول التابع لوزارة الزراعة الأمريكية (للسنوات المالية 2020-2025)</p> <p>نيبال - تقييم منتصف المدة لبرنامج ماكغفرن- دول الدولي للأغذية من أجل التعليم وتغذية الأطفال التابع لوزارة الزراعة الأمريكية الذي ينفذه البرنامج في نيبال، 2020-2024</p>	<p>آسيا والمحيط الهادئ</p>
<p>أرمينيا – تقييم طرائق التغذية المدرسية المطبقة في أرمينيا (2018-2023)</p>	<p>الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية</p>
<p>ليبيريا – تقييم مشروع التحويلات القائمة على النقد التجريبي في ليبيريا في عام 2021</p> <p>النيجر – التقييم النهائي لمشروع الشراكة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة والبرنامج من أجل الصمود والتماسك الاجتماعي في منطقة ديفا في النيجر من يوليو/تموز 2020 إلى أبريل/نيسان 2023*</p> <p>سان تومي وبرينسيبي – تقييم أنشطة تعزيز القدرات للحكومة والمجتمعات المحلية في سان تومي وبرينسيبي في الفترة من يوليو/تموز 2019 إلى ديسمبر/كانون الأول 2022</p> <p>سيراليون - تقييم أنشطة إنشاء الأصول وسبل كسب العيش في سيراليون في الفترة من يناير/كانون الثاني 2020 إلى ديسمبر/كانون الأول 2023</p>	<p>غرب أفريقيا</p>
<p>أنغولا – تقييم أنشطة المساعدة التقنية التي يقدمها البرنامج والاستجابة للاجئين في أنغولا في الفترة من 2017 إلى 2022</p> <p>جمهورية الكونغو الديمقراطية – التقييم النهائي لبرنامج تعزيز القدرة على الصمود الاجتماعي والاقتصادي لصغار المزارعين والسكان الضعفاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية (2018-2024)</p> <p>ملاوي – تقييم مشروع تسوغولو لا ثانزي - التغذية المدرسية الصحية المستقبلية بالمنتجات المحلية في ملاوي من 2020 إلى 2023</p> <p>ملاوي – تقييم منتصف المدة للمرحلة الثالثة من البرنامج المشترك لتعليم البنات في ملاوي* من 2021 إلى 2023</p>	<p>الجنوب الأفريقي</p>
<p>إثيوبيا – تقييم منتصف المدة للدعم الذي يقدمه برنامج ماكغفرن-دول الدولي للأغذية من أجل التعليم وتغذية الطفل التابع لوزارة الزراعة الأمريكية الذي ينفذه البرنامج في منطقتي عفار وأروميا في إثيوبيا (2019-2025)</p> <p>إثيوبيا – التقييم النهائي لبرنامج تأمين المؤشرات الساتلية للزراعة في إثيوبيا (2019-2022)</p> <p>إقليمي – تقييم البرامج التجريبية في إطار سياسة المشترىات الغذائية المحلية والإقليمية في شرق أفريقيا (2021-2023)**</p> <p>رواندا – تقييم منتصف المدة لبرنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية في رواندا (2020 إلى 2025)</p> <p>جنوب السودان – تقييم برنامج التغذية المدرسية في جنوب السودان، 2018 إلى 2023</p> <p>أوغندا – تقييم تعزيز الاعتماد على الذات من خلال التدخلات المتعلقة بسبل كسب العيش وإنشاء الأصول والقدرة على الصمود في أوغندا، 2020 – 2023</p>	<p>شرق أفريقيا</p>
<p>إكوادور/كولومبيا – تقييم مشروع التكيف مع تغير المناخ ثنائي القومية في كولومبيا وإكوادور (2016-2024)**</p> <p>نيكاراغوا – التقييم النهائي لمشروع BOOST من أغسطس/آب 2018 إلى يناير/كانون الثاني 2024 في نيوكا سيغوفيا، ومدريز، وإستيلي، وميتاغالبا، وخينوتيفا ومنطقة شمال الكاريبي المتمتعة بالحكم الذاتي، 2018-2024</p> <p>نيكاراغوا - التقييم اللامركزي لمساهمة البرنامج في بناء القدرات في نيكاراغوا في الفترة من 2019 إلى 2023</p> <p>إقليمي - التقييم الإقليمي لمساهمة البرنامج في الحماية الاجتماعية المستقبلية للصدمات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (2015 - 2022) **</p>	<p>أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي</p>

عنوان التقييم اللامركزي	المقر
التقييم المواضيعي لمساهمة البرنامج في تطوير السوق والنظم الغذائية في بنغلادش وجنوب السودان، من 2018 إلى 2022 **	شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ
التقييم المشترك لمبادرة القدرة على الصمود للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها: "تعزيز قدرة سُبل كسب العيش على الصمود في وجه الأزمات الممتدة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والنيجر، والصومال" للفترة من 2017 إلى 2023 **	شعبة سياسات البرامج والتوجيه
تقييم منتصف المدة لاستراتيجية البرنامج بشأن الشراكات مع القطاع الخاص وجمع الأموال منه للفترة 2020 - 2025	شعبة الشراكات مع القطاع الخاص

ملاحظة: * لم يتبع هذان التقييمان المشتركان دليل نظام ضمان جودة التقييم اللامركزي في البرنامج. وإنما اتبعا نظام اليونيسف لضمان الجودة في التقييم.
** تعتبر هذه التقييمات متعددة البلدان لأنها تغطي بلدين أو أكثر أو تغطي منطقة جغرافية محددة.

الملحق الثالث

لمحة عامة عن سياسات البرنامج المطبقة في عام 2024 ونطاق تغطية التقييمات

تاريخ الموافقة	مجال السياسة وعنوان الوثيقة التي ترد فيها السياسة	سنة عرض التقييم على المجلس التنفيذي	السنة المتوقعة لبدء التقييم
2000	نُهج المشاركة نُهج المشاركة (WFP/EB.3/2000/3-D)		
2002	انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية: استراتيجيات البرنامج (WFP/EB.A/2002/5-B)		
2003	المعونة الغذائية وسبل كسب العيش في حالات الطوارئ* المعونة الغذائية وسبل كسب العيش في حالات الطوارئ: استراتيجيات البرنامج (WFP/EB.A/2003/5-A)	الدورة العادية الأولى لعام 2020 ¹	
2004	تقدير احتياجات الطوارئ* تقدير احتياجات الطوارئ (WFP/EB.1/2004/4-A)	الدورة العادية الأولى لعام 2020 ²	
2004	المبادئ الإنسانية المبادئ الإنسانية (WFP/EB.A/2004/5-C)	الدورة السنوية لعام 2018 ³	
2005	تعريف حالات الطوارئ* تعريف حالات الطوارئ (WFP/EB.1/2005/4-A/Rev.1)	الدورة العادية الأولى لعام 2020 ⁴	
2005	الانسحاب من حالات الطوارئ* الانسحاب من حالات الطوارئ (WFP/EB.1/2005/4-B)	الدورة العادية الأولى لعام 2020 ⁵	
2006	الاستهداف في حالات الطوارئ* الاستهداف في حالات الطوارئ (WFP/EB.1/2006/5-A)	الدورة العادية الأولى لعام 2020 ⁶	
2006	الوصول الإنساني منكرة عن إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية وأثر ذلك على برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.1/2006/5-B/Rev.1)	الدورة السنوية لعام 2018 ⁷	
2006	التحليل الاقتصادي دور التحليل الاقتصادي وتطبيقه في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2006/5-C)		
2010	فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز* سياسة البرنامج إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (WFP/EB.2/2010/4-A)	الدورة العادية الأولى لعام 2023 ⁸	

¹ "تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لقدرة البرنامج على الاستجابة لحالات الطوارئ (2011-2018)" (WFP/EB.1/2020/5-A).

² تمت تغطية هذه السياسة في التقييم الاستراتيجي "تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لقدرة البرنامج على الاستجابة لحالات الطوارئ (2011-2018)" (WFP/EB.1/2020/5-A). وبالإضافة إلى ذلك، قُيِّمت سياسة البرنامج بشأن تقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ في عام 2007 من خلال "تقييم خطة تنفيذ مشروع تعزيز عمليات تقدير احتياجات الطوارئ في البرنامج" (WFP/EB.2/2007/6-A).

³ "تقرير موجز عن تقييم سياسي برنامج الأغذية العالمي بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات في الفترة 2004-2017" (WFP/EB.A/2018/7-C).

⁴ تمت تغطية هذه السياسة في "تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لقدرة البرنامج على الاستجابة لحالات الطوارئ (2011-2018)" (WFP/EB.1/2020/5-A).

⁵ المرجع نفسه.

⁶ كجزء من تقييم مدى فائدة وملاءمة الإطار المعياري للبرنامج بشأن الاستهداف وتحديد الأولويات، سيغطي التقييم الاستراتيجي بشأن نُهج البرنامج في الاستهداف وتحديد الأولويات سياسة البرنامج بشأن الاستهداف في حالات الطوارئ.

⁷ "تقرير موجز عن تقييم سياسي البرنامج بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات في الفترة 2004-2017" (WFP/EB.A/2018/7-C).

⁸ تمت تغطية السياسة من خلال التقييم الاستراتيجي "تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لعمل البرنامج في مجالي التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" (WFP/EB.1/2023/5-A).

تاريخ الموافقة	مجال السياسة وعنوان الوثيقة التي ترد فيها السياسة	سنة عرض التقييم على المجلس التنفيذي	السنة المتوقعة لبدء التقييم
2011	الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها - بناء الأمن الغذائي والقدرة على التكيف (WFP/EB.2/2011/4-A)	الدورة السنوية لعام 2023 ⁹	
2012	الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان تحديث لسياسة البرنامج بشأن شبكات الأمان (WFP/EB.A/2012/5-A)	الدورة السنوية لعام 2019 ¹⁰	
2013	بناء السلام في بيئات الانتقال دور البرنامج في بناء السلام في بيئات الانتقال (WFP/EB.2/2013/4-A/Rev.1)	الدورة العادية الأولى لعام 2023 ¹¹	
2013	التغذية المدرسية* ¹² سياسة التغذية المدرسية المنقحة (WFP/EB.2/2013/4-C)	الدورة السنوية لعام 2021 ¹³	
2015	بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية* سياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية (WFP/EB.A/2015/5-C)	الدورة السنوية لعام 2023 ¹⁴	
2016	الخطط الاستراتيجية القطرية سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية (WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1)	الدورة السنوية لعام 2023 ¹⁵	
2017	تغير المناخ سياسة تغير المناخ (WFP/EB.1/2017/4-A/Rev.1)	الدورة السنوية لعام 2023 ¹⁶	
2017	البيئة السياسة البيئية (WFP/EB.1/2017/4-B/Rev.1)	الدورة العادية الأولى لعام 2025	
2017	التغذية* سياسة التغذية (WFP/EB.1/2017/4-C)	الدورة العادية الأولى لعام 2023 ¹⁷	
2017	الاستعداد للطوارئ سياسة الاستعداد للطوارئ - تعزيز استعداد البرنامج للطوارئ من أجل تقديم استجابة فعالة (WFP/EB.2/2017/4-B/Rev.1)	الدورة العادية الأولى لعام 2025	
2018	الرقابة إطار الرقابة في البرنامج (WFP/EB.A/2018/5-C)		
2018	إدارة المخاطر المؤسسية سياسة إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2018 (WFP/EB.2/2018/5-C)	الدورة العادية الثانية لعام 2025	2024
2019	مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية* سياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية (WFP/EB.2/2019/4-C)	الدورة العادية الأولى لعام 2026	2024

⁹ "تقرير موجز عن تقييم سياستي البرنامج للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وتغير المناخ" (WFP/EB.A/2023/7-C).

¹⁰ "تقرير موجز عن تقييم تحديث سياسة البرنامج بشأن شبكات الأمان لعام 2012" (WFP/EB.A/2019/7-B).

¹¹ "تقرير موجز عن تقييم السياسة المتعلقة بدور البرنامج في بناء السلام في بيئات الانتقال" (WFP/EB.1/2023/5-B).

¹² "تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج في مجال التغذية المدرسية" أثناء الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2012 (WFP/EB.1/2012/6-D).

¹³ "تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لمساهمة أنشطة التغذية المدرسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (WFP/EB.A/2021/7-B).

¹⁴ "تقرير موجز عن تقييم سياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية" (WFP/EB.A/2023/7-D).

¹⁵ "تقرير موجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية" (WFP/EB.A/2023/7-B).

¹⁶ "تقرير موجز عن تقييم سياستي البرنامج للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وتغير المناخ" (WFP/EB.A/2023/7-C).

¹⁷ "تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لعمل البرنامج في مجالي التغذية وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز" (WFP/EB.1/2023/5-A).

السنة المتوقعة لبدء التقييم	سنة عرض التقييم على المجلس التنفيذي	مجال السياسة وعنوان الوثيقة التي ترد فيها السياسة	تاريخ الموافقة
2026		الحماية والمساءلة سياسة البرنامج بشأن الحماية والمساءلة (WFP/EB.2/2020/4-A/1/Rev.2)	2020
		التدليس والفساد السياسة المنقحة لمكافحة التدليس والفساد (WFP/EB.A/2021/5-B/1)	2021
2026		إدارة شؤون العاملين سياسة شؤون العاملين في البرنامج (WFP/EB.A/2021/5-A)	2021
		التقييم سياسة البرنامج بشأن التقييم لعام 2022 (WFP/EB.1/2022/4-C)	2021
		تعزيز القدرات القطرية سياسة تعزيز القدرات القطرية المحدثة (WFP/EB.A/2022/5-A)	2022
		المساواة بين الجنسين سياسة البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين لعام 2022 (WFP/EB.1/2022/4-B/Rev.1)	2022
		الطيران سياسة الطيران في البرنامج (WFP/EB.1/2023/4-A)	2023
		النقد سياسة النقد في البرنامج (WFP/EB.A/2023/5-A)	2023
		التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تحديث بشأن سياسية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البرنامج (WFP/EB.A/2023/5-C)	2023

* خضعت السياسات التي تحمل علامة النجمة للتقييم كجزء من التقييمات الاستراتيجية.

الملحق الرابع

الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الجارية في عام 2024

البلد	دورة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة ¹	آخر تقييم للحافظة القطرية	بدء تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة
الجزائر	2025-2019		2020
أنغولا	2025-2020		
بوروندي	2024-2022	2016	
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	2025-2019		
غينيا	2024-2019		2022
جمهورية إيران الإسلامية	2027-2023		2025
جمهورية مولدوفا	*2024-2022 2026-2026		
ميانمار	2025-2024		
الجمهورية العربية السورية	2025-2022	2018	2022
أوكرانيا	*2024-2023		2023
جمهورية فنزويلا البوليفارية	2025-2023		
اليمن ²	2025-2023		2024

* خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية.

بالنسبة للبلدان الواردة بأحرف داكنة، أنجزت تقييمات الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة و/أو تقييمات حالات الطوارئ المؤسسية.

¹ تتضمن سنوات النهاية جميع التمديدات للخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الأصلية.

² تتم تغطية الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الحالية من خلال تقييم الاستجابة لحالات الطوارئ المؤسسية والذي بدأ في عام 2024 وسيعرض في الدورة العادية الثانية لعام 2025.

الملحق الخامس

ملخصات أدلة التقييم المنجزة في عام 2024

عنوان ملخص أدلة التقييم	النوع	الوحدة التي تطلب التقييم
التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية	مواضيعي	مكتب التقييم
الاستهداف في حالات الطوارئ	مواضيعي	
عملية تنقيح ميزانية البرنامج	مواضيعي	
المساهمات المخصصة والمرنة والمتعددة السنوات	مواضيعي	
مسائل نظامية في تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية وتنفيذها في آسيا والمحيط الهادئ	مواضيعي	
الشراكة مع الحكومات في الجنوب الأفريقي	مواضيعي	
التغذية المدرسية في كامبوديا	مواضيعي/قطري	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ
الاستجابة لحالات الطوارئ	مواضيعي	المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأوروبا الشرقية
الاعتبارات الجنسانية في منطقة شرق أفريقيا	مواضيعي	المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا
القدرة على الصمود في منطقة شرق أفريقيا	مواضيعي	
برامج التغذية المدرسية في المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي	مواضيعي	المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي
القدرة على الصمود	مواضيعي	
ليسوتو (2015-2022)	قطري	
كوبا	قطري	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الملحق السادس

حالة تنفيذ توصيات التقييم

- 1- يواصل البرنامج تعزيز التزامه بالشفافية والمساءلة من خلال تتبّع ما يتحقق من تقدم في تنفيذ توصيات التقييم. ويقدم هذا التقرير لمحة عامة رفيعة المستوى عن جهود البرنامج لتنفيذ التوصيات المقرّر إنجازها في عام 2024 والأعوام السابقة.
- 2- وفي عام 2024، كان من المقرّر في الأصل تنفيذ 210 توصيات. وقد نجح البرنامج في تنفيذ 61 في المائة منها، في ما لا تزال نسبة 37 في المائة قيد التنفيذ، وأغلقت نسبة 2 في المائة من دون تنفيذ. وشكّلت التقييمات اللامركزية 120 توصية، بمعدل تنفيذ بلغ 59 في المائة، في حين شكّلت التقييمات المركزية 90 توصية، نُفّذ منها 62 في المائة.
- 3- ولم يحقّق البرنامج معدل التنفيذ البالغ 85 في المائة المحدد كهدف لمؤشر الأداء الرئيسي لعام 2024 لعدة أسباب. فقد حُدّدت مواعيد نهائية لنسبة 49 في المائة من أصل 210 توصيات في ديسمبر/كانون الأول، مما قلّل بشكل كبير من الوقت المتاح أمام "أصحاب" الإجراءات لإجراء عمليات التحقّق الداخلي والشروع في عملية إغلاق التوصيات. وإضافة إلى ذلك، أدت إعادة الهيكلة التنظيمية للبرنامج، ولا سيّما في المقرّ في روما، إلى تغييرات في منتصف العام في ملكية التوصيات (R2)، مما تطلب بذل جهود إضافية لتحديد جهات الاتصال الجديدة وتحديث السجلات في أداة تتبّع المخاطر والتوصيات. وواصل البرنامج اتباع نهج استباقي، ونجح في إغلاق 83 في المائة من أصل 749 إجراء مرتبطين بالتوصيات البالغ عددها 210 توصيات كان من المقرّر إنجازها في عام 2024، مما أدى إلى تحقيق معدل إغلاق للتوصيات بلغ 61 في المائة.
- 4- وأجرى البرنامج تحليلاً مواضيعياً للتوصيات البالغ عددها 210 توصيات المقرّر إغلاقها في عام 2024، وركّز على مجالات المخاطر المهمة التي تناولها استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة لعام 2024¹، بما في ذلك آليات التعقيبات المجتمعية المحلية، والرصد، وإدارة شؤون الشركاء المتعاونين، وثقافة مكان العمل والسلوك، وإدارة المواهب. كما جرى أيضاً تحليل الأولويات الشاملة مثل الحماية، والمساءلة أمام الأشخاص المتضرّرين، وتعميم المنظور الجنساني عبر المجالات المواضيعية.
- 5- وفي الفترة بين 2022 و2024، أحرز البرنامج تقدماً مطرداً في جهوده لتقليل التوصيات المتأخرة إلى أدنى حد، حيث نفذ 81 في المائة من التوصيات المقرّر إغلاقها وهو أعلى معدل خلال ثلاث سنوات تم تحقيقه حتى الآن، ويقترب من هدف مؤشر الأداء الرئيسي المحدد بنسبة 85 في المائة.
- 6- وحتى نهاية عام 2024، كان العمل لا يزال جارياً في تنفيذ 327 توصية من توصيات التقييم تشمل 1 639 إجراء، مع إغلاق 42 في المائة من الإجراءات ذات الصلة. ومن بين 147 توصية متأخرة، تعود نسبة 78 في المائة إلى المكاتب القطرية، و19 في المائة إلى المقرّ، و3 في المائة إلى المكاتب الإقليمية.
- 7- وأعطى البرنامج الأولوية أيضاً لإغلاق التوصيات القديمة في عام 2024. ومن بين 1 000 توصية صدرت في الفترة بين العامين 2016 و2021، لم يتبقّ سوى تسع توصيات متأخرة، وجميعها كان من المقرّر إنجازها في الأصل بحلول عام 2021. وقد أغلقت جميع التوصيات التي كانت مواعيدها النهائية قبل عام 2021، مما يبرز تركيز البرنامج المستمر على المساءلة في مجال التقييم والتنفيذ.

¹ "استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة لعام 2024" (WFP/EB.A/2025/7-D/1).

الخلفية

- 8- يقدم هذا التقرير لمحة سريعة عن التقدم الذي أحرزه البرنامج في تنفيذ التوصيات المقرر إغلاقها في عام 2024 أو في الأعوام السابقة. ويحدّد التقرير، الذي يركّز على الشفافية والنتائج، التحديات الرئيسية والإنجازات في تنفيذ توصيات التقييم.
- 9- ويتناول هذا التقرير بالتحليل أيضا أداء البرنامج في تنفيذ التوصيات. ويركز التحليل على مؤشر أداء رئيسي في إطار النتائج المؤسسية للبرنامج² يقيس النسبة المئوية لتوصيات التقييم المنفذة، مصنفة بحسب فئة التقييم. ووثقت منهجية حساب مؤشر الأداء الرئيسي في خلاصة مؤشرات الأداء الرئيسية للبرنامج³.
- 10- ويقدم التقرير أيضا تحديثًا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المقرر إغلاقها بين عامي 2022 و2024.

الأداء العام للبرنامج في تنفيذ توصيات التقييم

- 11- يعرض هذا القسم حالة تنفيذ توصيات التقييم استنادا إلى مؤشرين رئيسيين. ويقيس المؤشر الأول، وهو مؤشر إطار النتائج المؤسسية، النسبة المئوية للتوصيات المقرر تنفيذها في عام 2024. ويقدم هذا المؤشر توزيعا بحسب فئة التقييم ومكاتب البرنامج، إلى جانب تحليل مواضيعي للتوصيات الرئيسية المقرر إنجازها في الأصل في عام 2024. ويسلط التحليل الضوء على مجالات المخاطر المهمة التي تناولها استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة لعام 2024.⁴ أما المؤشر الثاني، فيتناول تنفيذ توصيات التقييم المقرر إغلاقها في الأصل في الفترة بين عامي 2022 و2024.
- 12- ويختتم القسم باستعراض شامل لتنفيذ البرنامج للتوصيات التي تأخر تنفيذها والتي لا تزال ضمن المواعيد المقررة، بما في ذلك التوصيات المتقدمة (قبل عام 2022)، مما يوفر لمحة عامة واضحة عن حالة استخدام التقييم في المنظمة.

تحديث عام 2024 بشأن حالة تنفيذ توصيات التقييم

- 13- كان عام 2024 هو الموعد النهائي الأصلي لتنفيذ ما مجموعه 210 توصيات من توصيات التقييم. وأيدت الإدارة بالكامل 78 في المائة من التوصيات ووافقت جزئيا على نسبة الـ 22 في المائة المتبقية. وغطت التوصيات المنفذة في عام 2024 مجموعة واسعة من المجالات المتصلة بعمليات البرنامج وشملت 46 مكتباً.⁵
- 14- وفي عام 2024، نُفذت بنجاح نسبة 61 في المائة من التوصيات البالغ عددها 210 توصيات، التي كان مقررا تنفيذها في ذلك العام. ولا تزال نسبة إضافية قدرها 37 في المائة قيد التنفيذ، في حين أُغلقَت نسبة 2 في المائة منها من دون تنفيذ.⁶ وقد صدرت هذه التوصيات البالغ عددها 210 توصيات عن 64 تقرير تقييم ويجري تتبعها في نظام تتبع المخاطر والتوصيات في البرنامج من خلال 749 إجراء،⁷ أُغلق منها 618 إجراء (83 في المائة).⁸ ولم يحقق البرنامج هدف مؤشر الأداء الرئيسي لعام 2024 المتمثل في إغلاق 85 في المائة من التوصيات، وذلك لأسباب عدّة. وتقرر أن يكون ديسمبر/كانون الأول موعدا نهائيا لنسبة 49 في المائة من التوصيات البالغ عددها 210 توصيات، مما حد كثيرا من الوقت المتاح أمام "أصحاب" الإجراءات لإنجاز عمليات التحقق الداخلي والشروع في عملية إغلاق التوصيات. وبالإضافة إلى ذلك، أدت إعادة الهيكلة التنظيمية للبرنامج، ولا سيما في مقره في روما، إلى تغييرات في منتصف العام في ملكية التوصيات. وتطلب ذلك بذل جهود إضافية لتحديد جهات

² "إطار النتائج المؤسسية للبرنامج (2025-2022)" (WFP/EB.1/2022/4-A/Rev.1، الصفحة 33).

³ البرنامج. 2024. خلاصة مؤشرات البرنامج (2025-2022)، الصفحة 1340.

⁴ "استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة لعام 2024" (WFP/EB.A/2025/7-D/1).

⁵ ثمانية مكاتب قطرية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، وخمسة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، وتسعة في إقليم غرب أفريقيا، وتسعة في إقليم الجنوب الأفريقي، وتسعة في إقليم شرق أفريقيا، وأربعة في إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومكتب إقليمي واحد؛ وسبع شعب في المقر.

⁶ تشير عبارة "أُغلقَت من دون تنفيذ" إلى عدم تنفيذ أي من الإجراءات المرتبطة بتوصية معينة. ورغم أن التوصية لا تزال ذات صلة، لم يعد من المتوقع تنفيذها بسبب الموارد المحدودة، بحسب تقدير صاحب الإجراء وبعد موافقة الجهات المسؤولة عن إصدار الموافقات (في العادة مدير المكتب أو الشعبة المسؤولة).

⁷ يتم تتبع جميع التوصيات في ردود الإدارة من خلال الإجراءات المقابلة. ولا تعتبر التوصية مغلقة إلا بعد الانتهاء من جميع الإجراءات المرتبطة بها. ويمكن أن يتفاوت عدد الإجراءات المرتبطة بتوصية معينة تفاوتًا كبيرًا، بحسب تقدير المسؤول عن رد الإدارة (المديرون) عند صياغة التوصية. ويمكن الرجوع إلى تفاصيل الإجراءات بحسب مكتب البرنامج في هذا الملحق.

⁸ تشير معدلات تنفيذ الإجراءات إلى ما يتحقق من تقدم في التنفيذ الكامل للتوصيات.

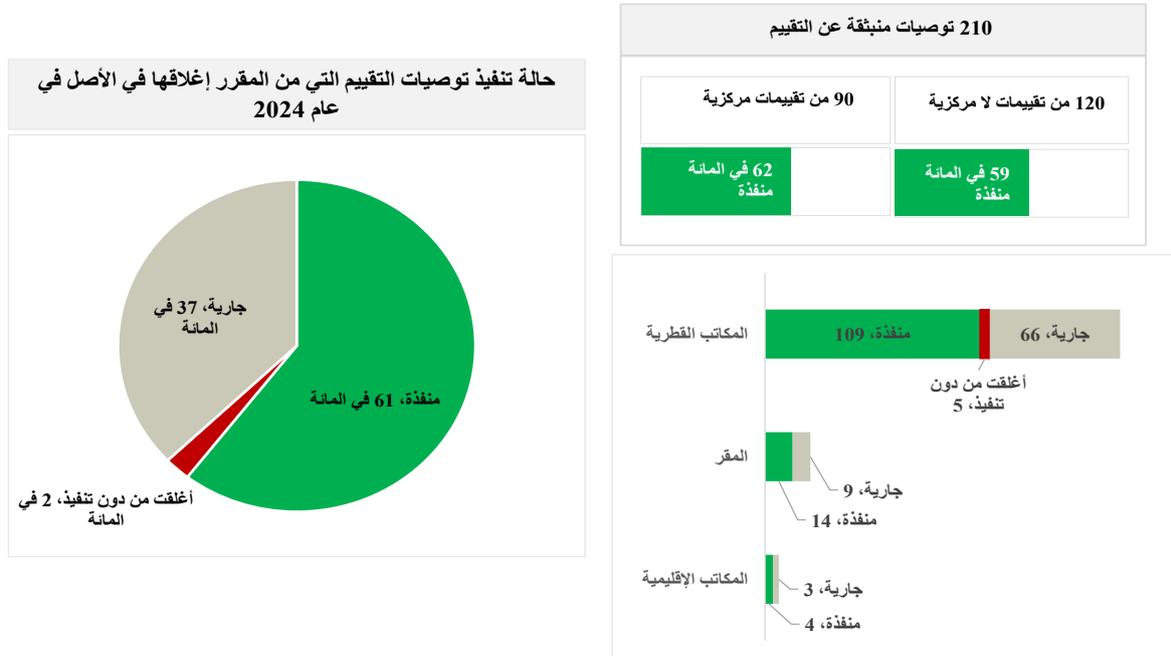
اتصال جديدة وتحديث السجلات في أداة تتبع المخاطر والتوصيات. وواصل البرنامج اتباع نهج استباقي، ونجح في إغلاق 83 في المائة من 749 إجراء مرتبطاً بالتوصيات المقرر إغلاقها في الأصل في عام 2024، مما أدى إلى معدل إغلاق للتوصيات بلغ 61 في المائة.

15- وفي عام 2024، أجرى البرنامج، بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، تحليلاً مفصلاً لتحديد العوامل التي تسهم في التنفيذ الفعال لتوصيات التقييم، والتحديات التي واجهتها. ويمكن الاطلاع على التحليل الكامل في التقرير بشأن حالة تنفيذ توصيات التقييم، 2023.⁹ وشملت عوامل النجاح الرئيسية حسن توقيت التوصيات وجودتها ووضوحها؛ والمشاركة المبكرة والتشاركية لأصحاب المصلحة، التي اعتُبرت أساسية لتعزيز الملكية وضمان الملاءمة؛ ومشاركة القيادة، التي سلطت الأضواء عليها باعتبارها حاسمة للتنفيذ الفعال. وشملت التحديات الاضطرابات المرتبطة بالتحويلات الحكومية والتغييرات الهيكلية؛ والموارد المالية والبشرية المحدودة (وكانت هذه المشكلة أكثر حدة في عام 2024)؛ والتوصيات التي كانت مفرطة في التعقيد أو معتمدة على جهات فاعلة خارجية لتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، فرضت بيانات التشغيل الدينامية والعدد الكبير من التقييمات المتداخلة، سواء التي كلف البرنامج بإجرائها أو التي طلبت الجهات المانحة إجراءها، مزيداً من القيود.

16- ومن بين التوصيات البالغ عددها 210 توصيات، صدرت 120 توصية عن تقييمات لامركزية، بلغ معدل تنفيذها 59 في المائة في عام 2024. أما التوصيات المتبقية، وعددها 90 توصية، فقد صدرت عن تقييمات مركزية وسُجل لها معدل تنفيذ بلغ 62 في المائة.

17- بلغ إجمالي توصيات التقييم التي تقع تحت مسؤولية المكاتب القطرية 180 توصية (86 في المائة)، وقد نُفذ منها 109 توصيات (61 في المائة). وكانت سبع توصيات (3 في المائة) تحت مسؤولية المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي¹⁰ أو المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ونُفذت أربع توصيات منها. وتقع التوصيات المتبقية (23 توصية، أو 11 في المائة) تحت المسؤولية المباشرة لإدارات المقر في روما،¹¹ ونُفذت منها 14 توصية.

الشكل 1: حالة تنفيذ توصيات التقييم المقرر إغلاقها في الأصل في عام 2024، بحسب نوع التقييم والمكتب المسؤول



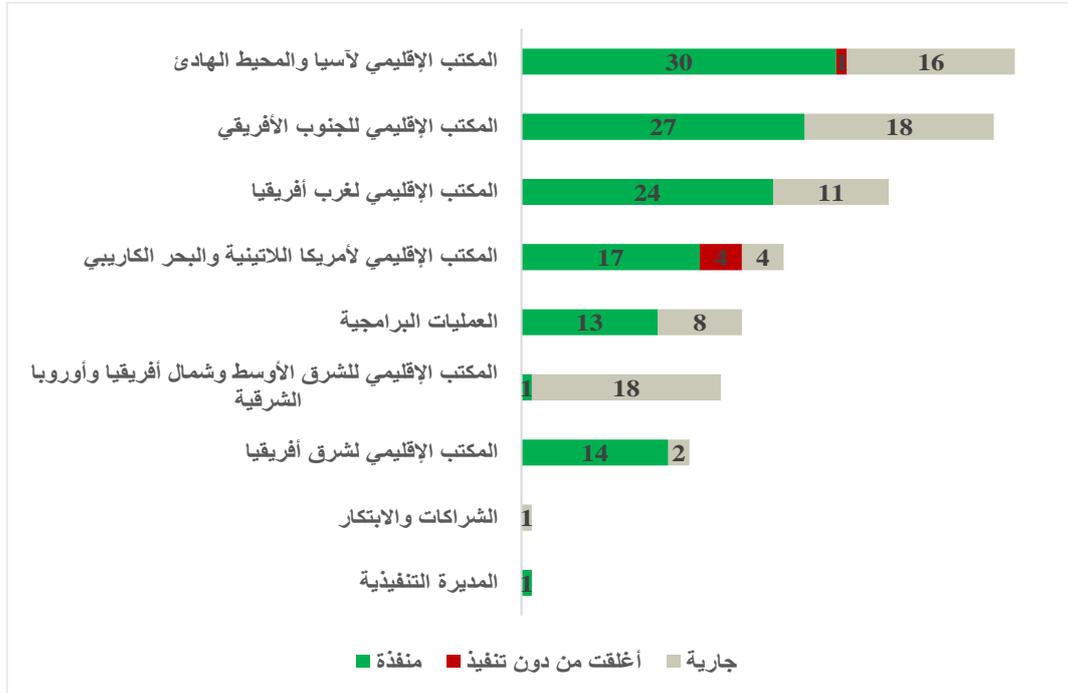
⁹ "حالة تنفيذ توصيات التقييم" (WFP/EB.A/2024/7-D، الفقرة 25).

¹⁰ أغلق المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي في عام 2025؛ وسيُشار إلى ذلك في نسخة عام 2026 من هذا التقرير.

¹¹ إدارة العمليات البرامجية (21 توصية)، ومكتب رئيسة الديوان (توصية واحدة) وإدارة الشركات والابتكار (توصية واحدة).

- 18- وكان أكبر عدد من توصيات التقييم المقرر إغلاقها في عام 2024 من المقرر أن تنفذه المكاتب التي تقع تحت المسؤولية المباشرة للمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ أو المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي أو المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا.
- 19- وحققت المكاتب القطرية التابعة للمكتب الإقليمي لشرق أفريقيا أعلى معدل تنفيذ في عام 2024 (88 في المائة)، تليها المكاتب القطرية التابعة للمكتب الإقليمي لغرب أفريقيا (69 في المائة) والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي (68 في المائة). أما بالنسبة للمكاتب في المقر في روما، فإن معظم التوصيات (21) كانت من مسؤولية إدارة العمليات البرمجية (نفذت 62 في المائة من التوصيات).

الشكل 2: توزيع توصيات التقييم بحسب إدارة المقر والمكتب الإقليمي



التحليل المواضيعي

- 20- من أجل زيادة تيسير اتخاذ القرارات المستندة إلى أدلة وتعزيز ثقافة التعلم من خلال أنشطة التقييم، من الأهمية الحاسمة تقييم مدى المواءمة بين توصيات التقييم ومجالات المخاطر المهمة التي تناولها/ستعرض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة لعام 2024 وفهم كيفية معالجة البرنامج لهذه المخاطر.
- 21- ولأغراض هذا التحليل، اختيرت المجالات المواضيعية التالية: الاستهداف؛ وآليات التعقيبات المجتمعية المحلية؛ والرصد؛ وإدارة شؤون الشركاء المتعاونين؛ وثقافة مكان العمل والسلوك وإدارة المواهب. وأجري أيضا تحليل للأولويات الشاملة مثل المساواة أمام الأشخاص المتضررين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المجالات المواضيعية.
- 22- وكشف هذا التحليل عن بعض القيود:

◀ **الذاتية في التصنيف.**¹² تنطوي عملية التصنيف على قدر من إصدار أحكام، مما قد يؤدي إلى تضارب في التفسير في التقييمات؛

¹² تُصنّف جميع توصيات التقييم باعتبارها ذات صلة بواحد أو أكثر من عشرة مجالات مواضيعية، وهي: السياق؛ والمسائل الشاملة؛ ونوع المستفيدين؛ والوحدة/المستوى؛ ومرحلة البرنامج/السياسة؛ والمجالات/الأنشطة البرمجية؛ والمجالات الوظيفية للطرائق أو خدمات الدعم؛ معايير التقييم؛ وأهداف التنمية المستدامة. وتصنف هذه المواضيع إلى 104 فئة محددة. وتقع المسؤولية عن التصنيف على مكتب التقييم. ويمكن أن تدرج التوصيات في فئات متعددة بحسب ما تقتضيه الحالة.

الإفراط والتكرار في التصنيفات: في ظل وجود 104 تصنيفات، تُدرج بعض المسائل تحت عدة مواضيع مختلفة (وأحياناً تحت أكثر من 20 موضوعاً)، مما يؤدي إلى تكرار التصنيفات. ولمعالجة ذلك، خضعت التوصيات لاستعراض يدوي في كل موضوع للتحقق من مدى الملاءمة؛

التداخل المواضيعي: تغطي بعض المواضيع مسائل متشابهة، مما يجعل من الصعب استخلاص فروق واضحة واستنتاجات قاطعة.

23- نتائج التحليل المواضيعي:

ألف- الأهداف: دعت توصيات التقييم في البرنامج لعام 2024 إلى تحسين فعالية الأهداف. وتعلقت التوصيات بالمواضيع التالية:

- **ضمان الاستدامة وتعزيز الأهداف القائم على المجتمع المحلي وقيادة الحكومات:** زيادة الملكية الحكومية لأطر الأهداف وبناء القدرات المؤسسية الوطنية لضمان الاستدامة في الأجل الطويل؛
- **تحسين الأهداف الكيفي والأهداف المستجيب للمخاطر:** تعزيز الأهداف المستجيب للأزمات من خلال إدماج النهج الكيفية في الاستعداد للأزمات وتنفيذ استراتيجيات واعية بالمخاطر مع ضمان ممارسات أهداف أخلاقية والتخفيف من العواقب غير المقصودة للمساعدة؛
- **النهوض بالأهداف الشامل:** يؤيد البرنامج استراتيجيات الأهداف المراعية للمنظور الجنساني والمراعية للتغذية والشاملة، وبذلك تكون قادرة على أن تلبى بفعالية احتياجات الفئات السكانية الضعيفة؛
- **تعزيز التنسيق والتكامل بين البرامج:** وضع تدابير لتحسين التنسيق لتجنب ازدواجية الجهود وتحسين فعالية الأهداف؛
- **تعزيز الأهداف القائم على البيانات:** تعزيز تقييمات مواطن الضعف، وتحسين معايير الأهداف ومواءمة استراتيجيات الأهداف مع التحسينات القائمة على الاحتياجات.

باء- آليات التعقيبات المجتمعية: يسلط تحليل توصيات التقييم الضوء على ثلاثة مواضيع رئيسية:

- **إدماج آليات التعقيبات المجتمعية كجزء من المبادئ الأساسية للبرنامج:** تأكيد الحاجة إلى إدماج آليات التعقيبات المجتمعية ضمن الجهود الأوسع لتعميم الأولويات الشاملة، ولا سيما المساءلة أمام الأشخاص المتضررين، بما في ذلك من خلال زيادة الوعي بين الموظفين وأصحاب المصلحة لضمان التطبيق المنهجي لمبادئ الحماية في عمليات البرنامج وبرامجه؛
- **تعزيز نظم آليات التعقيبات المجتمعية:** التركيز على ضرورة تعزيز آليات التعقيبات من خلال معالجة الاختناقات، وتحسين أدوات آليات التعقيبات المجتمعية، وضمان حصول المستفيدين على معلومات واضحة ويمكن الوصول إليها عن برامج البرنامج.
- **إشراك أصحاب المصلحة والشركاء:** التعاون مع الجهات الفاعلة المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز المساءلة، وإشراك الشركاء الخارجيين للمساعدة في توسيع نطاق وفعالية آليات التعقيبات المجتمعية، وضمان إيصال أصوات المجتمع المحلي وأخذها في الاعتبار.

جيم- الرصد: يسلط تحليل توصيات التقييم الضوء على أربعة مواضيع رئيسية تتعلق بالرصد:

- **تعزيز نظم الرصد:** ضمان توفير الموارد الكافية لوظائف الرصد واستخدامها بفعالية، مع التأكيد على اتباع نهج قائم على المخاطر، وتوجيه قدر أكبر من الرقابة إلى المجالات العالية المخاطر التي يكون فيها للرصد دور حاسم في تحديد التحديات وتحسين آليات الاستجابة.

- **تعزيز جودة البيانات وجمعها واستخدامها** لاتخاذ قرارات واعية: تدعم البيانات الموثوقة تحسين تصميم البرامج وتعزيز المساءلة. وقد أكدت التوصيات أهمية جمع البيانات النوعية للحصول على رؤى أعمق، واستخدام الرصد المستند إلى الأدلة لإجراء تقييمات أكثر دقة، وجمع البيانات الموحدة لتحقيق الاتساق في مختلف البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين كيفية الإبلاغ عن نتائج الرصد، من خلال تبسيط الإبلاغ وتحقيق المستوى الأمثل للرصد الشهري، يضمن ألا تُجمع البيانات فحسب، بل أن تُستخدم أيضا في الوقت المناسب لتحسين البرامج.
- **إدماج المسائل الشاملة في الرصد** للتعرف على وجهات النظر المتنوعة، ولا سيما من خلال تعميم مبادئ الحماية والمنظور الجنساني، وتعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان عدم التمييز والتوزيع العادل للغذاء، بالإضافة إلى ترسيخ مشاركة المجتمع المحلي في عمليات صنع القرار.
- **تعزيز رصد السوق والأداء**، بما يضمن فعالية التدخلات القائمة على النقد والتدخلات القائمة على السوق. وتساعد التقييمات المنتظمة للأسواق البرنامج في التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، في حين يضمن رصد أداء تجار التجزئة التسعير العادل وجودة السلع. كما يعزز التكامل بين البيانات الوظيفية المختلفة التعاون بين الإدارات، مما يجعل التدخلات القائمة على السوق أكثر كفاءة وفعالية.

دال- إدارة شؤون الشركاء المتعاونين: كشف تحليل التوصيات عن تركيز قوي على دور الحكومات كجهات شريكة رسمية، مع تركيز ثانوي على توسيع مشاركة الشركاء المتعاونين.

- تعطي غالبية التوصيات الأولوية **لتعزيز التعاون مع الحكومات الوطنية**، وتعزيز قدراتها في تطوير السياسات، وإدارة مخاطر الكوارث، وتنفيذ برامج الأمن الغذائي. ويتواءم ذلك مع تركيز البرنامج على نماذج الاستدامة بقيادة الحكومات وتقليل تنفيذها المباشر للبرامج.
- **يظل تعميم مراعاة ظروف النزاع** في إدارة شؤون الشركاء المتعاونين أولوية بالنسبة للبرنامج، ومع ذلك لا تزال هناك فجوات في مجال تخفيف المخاطر والتحقق من خلفيات الشركاء، مما يتطلب مزيدا من التكامل المنهجي لتفادي الأضرار غير المقصودة.
- لا توجد سوى توصية واحدة متوائمة بصورة مباشرة مع إدارة شؤون المنظمات غير الحكومية، وتركز على أهمية مراعاة ظروف النزاع، وإدارة المخاطر، والتحقق من خلفيات الشركاء المتعاونين.
- تسلط مجموعة فرعية أصغر من التوصيات الضوء على **توسيع نطاق التعاون مع المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الفاعلة في القطاع الخاص**، مما يعزز الحاجة إلى التعاون المتعدد القطاعات للحفاظ على استدامة ما يتحقق من تقدم.

هـ- ثقافة مكان العمل والسلوك وإدارة المواهب: تركز توصيات عام 2024 على ما يلي:

- **بناء هيكل مكتب قطري جيد التنظيم وفعال؛**
- **تعزيز شعبة الموارد البشرية للتصدي لتحديات التوظيف والاستثمار في مناطق محددة لدعم توسيع النطاق التشغيلي.**
- **إنشاء هيكل داخلي لتعزيز المواءمة الاستراتيجية والتنسيق والتنفيذ في جميع المكاتب القطرية.** تحسين إدارة الموارد للمساعدة في ضمان توفير ما يكفي من الموظفين والتمويل.
- **الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين:** أسفر التقييم الاستراتيجي لعام 2023 لعمل البرنامج بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين¹³ عن ست توصيات نشطة جميعها محددة بمواعيد نهائية للتنفيذ في عامي

¹³ "تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لعمل البرنامج بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين" (WFP/EB.A/2024/7-B).

2025 و2026. ويُتابع تنفيذ هذه التوصيات من خلال 45 إجراء. وشهد عام 2024 تنفيذ وإغلاق 26 إجراء

(58 في المائة). وطلب المجلس تقديم تقارير منتظمة بشأن تنفيذ التوصيات والإجراءات ذات الصلة.¹⁴

24- ويسلط التحليل المواضيعي لتوصيات التقييم لعام 2024 الضوء على عدة مجالات ذات أهمية استراتيجية. وركزت عدة توصيات على تعزيز الاستهداف من خلال تعزيز الاستدامة والشمول والنهج المستجيبة للمخاطر. وأكدت التوصيات المتعلقة بالرصد أهمية جودة البيانات والرقابة القائمة على الوعي بالمخاطر وتتبع أداء السوق. ودعت عدة توصيات إلى تعزيز آليات التعقيبات المجتمعية، وإدماج المساءلة أمام الأشخاص المتضررين، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من خلال الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية ومنظمات المجتمع المدني. وفي مجال مشاركة الشركاء المتعاونين، انصب التركيز أساساً على الشراكات مع الحكومات. وعلى النقيض من ذلك، تم تناول مواضيع مثل إدارة الهوية، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة السلع بوتيرة أقل في توصيات التقييم مقارنة بالمجالات الأخرى التي شملها استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة لعام 2024.

تحديث بشأن حالة تنفيذ توصيات التقييم للفترة 2022-2024

25- يقدم التحديث التالي لمحة عامة عن تنفيذ توصيات التقييم التي كان الموعد النهائي الأصلي لتنفيذها هو الفترة بين عامي 2022 و2024. ويقدم البرنامج هذا التحليل لتسليط الضوء على الجهود الجارية لمعالجة التوصيات التي تتجاوز السنة المشمولة بالتقرير الحالي. وعلى الرغم من أن إغلاق التوصيات التي كان من المقرر أن تكون قد نفذت في عام 2024 شكل محور التركيز الأساسي، فقد واصلت الشعب والمكاتب العمل بجد لتنفيذ التوصيات المتأخرة من السنوات السابقة.

26- وفي الفترة بين عامي 2022 و2024، أحرز البرنامج تقدماً مطّرداً في جهوده للتقليل إلى أدنى حد من التوصيات المتأخرة، حيث نفذ 81 في المائة من التوصيات المقرر إغلاقها وهو أعلى معدل تم تحقيقه حتى الآن، ويقترب من هدف مؤشر الأداء الرئيسي للبرنامج المحدد بنسبة 85 في المائة.

27- ومن بين 740 توصية حُددت مواعيدها النهائية الأصلية بين عامي 2022 و2024، صدرت 478 توصية (65 في المائة) من تقييمات لامركزية. وفي عام 2024، أغلقت 389 توصية (81 في المائة) من هذه التوصيات. أما التوصيات المتبقية وعددها 262 توصية، فقد صدرت عن تقييمات مركزية، وبلغ معدل تنفيذها 75 في المائة.

28- وتقع المسؤولية عن 86 في المائة (639) من التوصيات خلال هذه الفترة على عاتق المكاتب القطرية. بينما تقع المسؤولية عن 16 توصية (2 في المائة) فقط على عاتق المكاتب الإقليمية، وتحمل شعب المقر المسؤولية عن التوصيات المتبقية وعددها 85 توصية (11 في المائة).

تحديث بشأن جميع التوصيات الجارية في أداة تتبع المخاطر والتوصيات

29- يجري حالياً تنفيذ ما مجموعه 327 توصية من توصيات التقييم من خلال 1 639 إجراء، أغلق منها بالفعل 42 في المائة. ومن بين هذه التوصيات، صدرت نسبة 52 في المائة عن تقييمات مركزية، في حين صدرت نسبة 48 في المائة عن تقييمات لامركزية.

30- وقد تأخر تنفيذ 147 توصية (45 في المائة) من التوصيات النشطة البالغ عددها 327 توصية، بينما لم تحن بعد المواعيد النهائية للتوصيات المتبقية وعددها 180 توصية. ومن بين التوصيات المتأخرة، تقع المسؤولية عن 78 في المائة منها على عاتق المكاتب القطرية، و19 في المائة على عاتق المقر في روما، و3 في المائة على عاتق المكاتب الإقليمية.

31- وطوال عام 2024، بذل البرنامج جهوداً كبيرة لتنفيذ التوصيات التي طال أمدها من خلال عقد اجتماعات فردية مخصصة مع المكاتب المعنية بهذه التوصيات وتقديم ما يلزم من أشكال الدعم الأخرى. ومن بين نحو 1 000 توصية تقييم صدرت في الفترة بين عامي 2016 و2021، لم يبق سوى تسع توصيات (0.9 في المائة) قيد التنفيذ؛ وكان من المقرر في الأصل إغلاق جميع

¹⁴ "التحديث السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات التقييم الاستراتيجي لعمل البرنامج بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين" (WFP/EB.A/2025/9-A).

التوصيات التسع في عام 2021. وقد أُغلقت رسمياً الآن جميع التوصيات الصادرة قبل عام 2021 التي تخضع للتتبع من خلال أداة تتبع المخاطر والتوصيات.

الشكل 3: توصيات التقييمات الجارية بحسب الموعد النهائي الأصلي (السنة)



الاستنتاجات

- 32- بسبب ضيق الوقت وإعادة الهيكلة التنظيمية، لم يحقق البرنامج الهدف المحدد لمؤشر الأداء الرئيسي المتعلق بتنفيذ توصيات التقييم في عام 2024. ومع ذلك، كان التقدم العام ملحوظاً، حيث تم إغلاق 83 في المائة من الإجراءات المتعلقة بما عدده 210 توصيات من المقرر تنفيذها في الأصل في عام 2024. وحقق البرنامج أيضاً معدل تنفيذ بلغ 81 في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية، وهو أعلى معدل خلال ثلاث سنوات تم تحقيقه حتى الآن.
- 33- وسلط تحليل مواضيعي أجري في عام 2024 وشمل 210 توصيات من توصيات التقييم التي حدد عام 2024 موعداً نهائياً لتنفيذها الضوء على جهود البرنامج لتعزيز الحوكمة، وتحسين فعالية الرصد، وتعزيز المساءلة أمام المتضررين من خلال تحسين استراتيجيات الاستهداف وآليات التعقيبات المجتمعية، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات. وقد ساهم تحسين تخطيط القوة العاملة وإدارة المخاطر والرقابة الإدارية في دعم هذه الجهود. وشدد التحليل على التزام البرنامج المستمر بالمساءلة والشفافية والفعالية التشغيلية.
- 34- وبواصل البرنامج العمل لضمان تنفيذ التوصيات في الوقت المحدد وبالتالي تحسين قيمة توصيات التقييم كوسيلة لتعزيز اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة وتعزيز ثقافة التعلم.

حالة تنفيذ التوصيات والإجراءات بحسب المكتب في عام								
الإجراءات				التوصيات				المكتب
مجموع الإجراءات	النسبة المئوية للمنوية للإجراءات المغلقة	مجموع الإجراءات المغلقة	مجموع الإجراءات المفتوحة	المجموع	أغلقت من دون تنفيذ	منفذة	قيد التنفيذ	
18	83 في المائة	15	3	3	0	1	2	المكتب القطري في الجزائر
12	83 في المائة	10	2	4	0	2	2	التحليل والتخطيط والأداء
36	100 في المائة	36	0	5	0	5	0	المكتب القطري في بنن
2	100 في المائة	2	0	1	0	1	0	المكتب القطري في بوتان
51	92 في المائة	47	4	4	0	2	2	المكتب القطري في بوركينا فاسو
37	59 في المائة	22	15	17	0	5	12	المكتب القطري في كمبوديا
4	100 في المائة	4	0	1	0	1	0	رئيس الشؤون المالية
7	43 في المائة	3	4	7	0	3	4	المكتب القطري في تشاد
49	98 في المائة	48	1	11	3	7	1	المكتب القطري في كولومبيا
13	23 في المائة	3	10	4	0	0	4	المكتب القطري في الكونغو
14	100 في المائة	14	0*	4	1	2	1	المكتب القطري في الجمهورية الدومينيكية
8	0 في المائة	0	8	6	0	0	6	المكتب القطري في مصر
11	27 في المائة	3	8	6	0	1	5	المكتب القطري في إسواتيني
23	61 في المائة	14	9	5	0	3	2	المكتب القطري في غانا
10	100 في المائة	10	0	1	0	1	0	المكتب القطري في غينيا
12	92 في المائة	11	1	7	0	6	1	المكتب القطري في غينيا-بيساو
28	89 في المائة	25	3	4	0	2	2	المكتب القطري في هايتي
17	12 في المائة	2	15	7	0	0	7	المكتب القطري في العراق
21	95 في المائة	20	1	11	0	10	1	المكتب القطري في كينيا

حالة تنفيذ التوصيات والإجراءات بحسب المكتب في عام								
الإجراءات				التوصيات				المكتب
مجموع الإجراءات	النسبة المئوية للمغلقات للإجراءات المغلقة	مجموع الإجراءات المغلقة	مجموع الإجراءات المفتوحة	المجموع	أغلقت من دون تنفيذ	منفذة	قيد التنفيذ	
4	100 في المائة	4	0	1	0	1	0	المكتب القطري في قبرغيزستان
12	92 في المائة	11	1	11	1	9	1	المكتب القطري في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
34	79 في المائة	27	7	7	0	4	3	المكتب القطري في مدغشقر
10	100 في المائة	10	0	3	0	3	0	المكتب القطري في ملاوي
16	94 في المائة	15	1	2	0	1	1	المكتب القطري في موريتانيا
7	100 في المائة	7	0	2	0	2	0	المكتب القطري في موزامبيق
29	100 في المائة	29	0	4	0	4	0	المكتب القطري في ناميبيا
28	96 في المائة	27	1	7	0	6	1	المكتب القطري في نيبال
7	100 في المائة	7	0	5	0	5	0	المكتب القطري في نيكاراغوا
3	67 في المائة	2	1	2	0	1	1	المكتب القطري في النيجر
14	100 في المائة	14	0	2	0	2	0	المكتب القطري في نيجيريا
29	100 في المائة	29	0	6	0	6	0	المكتب القطري في الفلبين
5	20 في المائة	1	4	1	0	0	1	إدارة الشراكات والابتكار
6	50 في المائة	3	3	1	0	0	1	إدارة العمليات البرامجية
36	81 في المائة	29	7	7	0	2	5	شعبة سياسات البرامج والتوجيه
29	90 في المائة	26	3	6	0	3	3	المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي
1	100 في المائة	1	0	1	0	1	0	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
12	67 في المائة	8	4	2	0	1	1	المكتب القطري في رواندا
14	100 في المائة	14	0	7	0	7	0	شعبة البرامج المدرسية

حالة تنفيذ التوصيات والإجراءات بحسب المكتب في عام								
الإجراءات				التوصيات				
مجموع الإجراءات	النسبة المئوية للمنوية للإجراءات المغلقة	مجموع الإجراءات المغلقة	مجموع الإجراءات المفتوحة	المجموع	أغلقت من دون تنفيذ	منفذة	قيد التنفيذ	المكتب
6	100 في المائة	6	0	2	0	2	0	شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ
5	0 في المائة	0	5	2	0	0	2	المكتب القطري في سري لانكا
7	57 في المائة	4	3	2	0	0	2	المكتب القطري في دولة فلسطين
8	100 في المائة	8	0	3	0	3	0	المكتب القطري في السودان
6	33 في المائة	2	4	1	0	0	1	المكتب القطري في الجمهورية العربية السورية
8	100 في المائة	8	0	2	0	2	0	المكتب القطري في طاجيكستان
23	87 في المائة	20	3	6	0	3	3	المكتب القطري في زامبيا
17	100 في المائة	17	0	7	0	7	0	المكتب القطري في زمبابوي
749	83 في المائة	618	131	210	5	127	78	المجموع الكلي
100 في المائة	83 في المائة	83 في المائة	17 في المائة	100 في المائة	2 في المائة	61 في المائة	37 في المائة	النسبة المنوية